النصيحة لعلماء ديوبند

ومن يتعصب لمذهب من المذاهب

تأليف
فضيلة الشيخ العلامة
أبي أسيامة رضي الله بن محمد عباس
المدرس بالمسجد الحرام والأستاذ بجامعة أم القرى

مكتبة ضياء العلم

النصيحة لعلماء ديوبند

ومن يتعصب لمذهب من المذاهب

(ح) وصي الله محمد عباس، ١٤٤٢ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

عباس، وصيُّ اللَّهِ بنُ مُحَمَّد عَبَّاس بن أحمد

النَّصِيْحَةُ لِعُلَمَاءِ دِيوبَنْد ومَنْ يَتَعَصَّبُ لِمَذْهَبٍ مِن المذَاهِبِ. / وصي الله ابن محمد عباس بن أحمد عباس. مكة المكرمة، ١٤٤٢ هـ

١٣٦ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

١- التعصب الديني ٢- الفقه الإسلامي — مذاهب أ.العنوان

ديوي ٢١٤,٢٧ ١٤٤٢/٦٩٨٩

رقم الإيداع: ١٤٤٢/٦٩٨٩

ردمـــــك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٣-٧٥٤٤-٨

حُقُوقُ الطَّبعِ مَحفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٤٢ هـ / ٢٠٢١ م

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٤٢، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من المؤلف.

النصيحة لعلماء ديوبند

ومن يتعصب لمذهب من المذاهب

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

أبي أسامة وصي الله بن محمد عباس

المدرس بالمسجد الحرام والأستاذ بجامعة أم القرى

مكتبة ضياء العلم

بسم الله الرحمن الرحيم

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

مُقَدِّمَة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ [النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾[الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد: فإنّ خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمدﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

فهذه الرسالة ألّفتها متأثرًا ببعض مقترحات عالمٍ ديوبندي[١] وهو الشيخ الفاضل سَجَّاد خليل الرحمن النعماني -سلمه الله-.

---

[١] نسبة إلى «دِيْوبَنْد» بكسر الدال وسكون الياء ووقف الواو وفتح الباء وسكون النون ووقف الدال. كانت قرية صغيرة في مديرية سَهَارنفور بولاية المنطقة الشمالية في الهند، تقع على مسافة ٩٢ ميلًا (١٥٠ كيلًا) في الشمال من دِهْلِي عاصمة الهند.
أسس فيها الشيخ محمد قاسم الحنفي النانوتوي (١٢٤٨- ١٢٩٧ الموافق لـ ١٨٧٩م) بالتعاون مع بعض رفقائه مدرسةً صغيرة في يوم الخميس ١٥ المحرم سنة ١٢٨٣ الموافق لـ ٣٠ مايو ١٨٦٦م باسم "الإسلامية العربية" في مسجد أثري صغير، وقبلُ بُدئَ بالدراسة تحت شجر الرُّمَّان. =

وقد سمعت هذه المقترحات التي قدّمها بلغة أردو في مجلس شورى جامعة ديوبند بألفاظه وصوته، أرسلَها إليَّ بعضُ أصدقائي من الهند على موقع التواصل وسأذكرُها بألفاظِها المترجمة باللغة العربية.

لم أعرف تاريخ هذه المقترحات وتاريخ المجلس الذي قُدمت فيها، إلا أنه يظهر من لهجة الشيخ وتوجُّعه أنَّ هذا المجلس ليس المجلس الأول للغرض الذي عُقد له، بل عقدت قبله مجالسُ أخرى.

وغرض هذه المجالس كما يظهر من سياق كلامه هو محو السلفية من العالم أو على الأقل منع انتشارها.

= أسست المدرسة على المذهب الحنفي، وكان القائمون عليها متشددين في المذهب، وترقت المدرسة وسميت بدار العلوم ديوبند، ثم سميت الجامعة الإسلامية بدار العلوم ديوبند، ولأصحابها جهد كبير في نشر فكر جامعة ديوبند الذي هو بعيد إلى حد ما من مذهب أبي حنيفة ﷺ بيقين، والمتخرج فيها يعرف بالقاسمي، نسبة إلى مؤسسها أو الديوبندي، حتى العامة لا يعرفون المذهب الحنفي، فإذا سئل أحدهم فيقول: أنا ديوبندي.

وقد كتب الأستاذ نور عالم خليل الأميني فقال: «وإن دار العلوم ركَّزت جهودها كذلك على نشر الدين الصحيح والدعوة إلى الله والرجوع بالمسلمين إلى الكتاب والسنة (كذا)، والإتيان بهم إلى المساجد وجعلهم يصحِّحون صِلَتهم بالله ويؤمنون من جديد، فنهض أحد علمائها وهو الشيخ محمد إلياس الكاندهلوي ﷺ (١٣٠٣- ١٣٦٣) فأسس جماعة التبليغ وحرّك وفود الدعوة» ا.هـ

أخذت هذه المعلومات من مقال قدمه إلى مؤتمر جائزة الإمام محمد قاسم النانوتوي المنعقد في يوم الأحد ١٥ ذي القعدة ١٤٣٢ بمدينة إسطنبول التركية.

وينظر لمعرفة حقيقة جماعة التبليغ الهندية المنتشرة في العالم كتاب «القول البليغ في جماعة التبليغ» للشيخ حمود بن عبد الله التويجري، وكتاب «السراج المنير في تنبيه جماعة التبليغ على أخطائهم» لشيخنا الدكتور محمد تقي الدين الهلالي، ورسالة «جماعة التبليغ عقيدتها وأفكار مشايخها» للشيخ محمد ميان محمد أسلم ﷺ، ورسالة ماجستير من جامعة أم القرى «جماعة التبليغ في الهند» للشيخ محمد جنيد البنارسي -سلمه الله-، وينظر لمعرفة عقائدهم من كتبهم ما كتبه الشيخ خليل أحمد السهارنفوري في كتاب «المهند على المفند يعني عقائد علماء ديوبند».

تأَسّفتُ كثيرًا على أنَّ أفاضل علماء ديوبند يبذلون جهودا كثيرة وكبيرة في إظهار الحق باطلًا وإظهار الباطل حقًا، يُسَمُّونَ اتباعَ السنة والدعوة إليها ضلالًا، واعتقاد عدم التعصب للتقليد فتنة، يفرحون بتلقيب متَّبعي السنة ومتتبعيها غير المقلدين، ولا يهمهم إلّا تقليد المذهب الحنفي -ولا أقول تقليد الإمام أبي حنيفة رحمه الله- والتقليد الذي هم عليه ليس له وجود في أصول الإمام أبي حنيفة الذي يدّعون، نعم يدّعون تقليده.

ولا أشكُّ أنّ هؤلاء الإخوة بتقليدهم المصطلح عندهم يخالفون النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم في العقيدة والفقه والسلوك، ويبذلون جهودهم لإقناع العامة أنّه الحق.

وقد تعجبتُ كثيرًا قبل عدة سنوات حين قاموا بجهودٍ كثيرة وإنفاقات كبيرة في ترتيب مؤتمراتٍ عدّة وتنظيمها في عدة مدن من الهند، وطبعوا كتبًا كثيرةً في ردّ السلفية ومنهج أهل الحديث وتثبيت تقليد المذهب الحنفي، وأعلنوا ببعض القرارات فيها مخالفات للحق ومخالفات للسنة الشريفة التي تركنا عليها الرسول ﷺ، ولكن لأجل جلب العامة والتأثير عليهم سمَّوا المؤتمرات (مؤتمر تَحفُّظ السنة) ولو سمَّوه مؤتمر تحفظ الديوبندية لكان هو الموافق للواقع الذي ظهر من نتائج المؤتمرات والقرارات.

وأنا أظن أنّ في مجالسهم تلك لابد أن أناسًا تَحْصِرُ صدورهم ويلومون أنفسهم على هذا التناقض والتضاد، أعني يُحسون في أنفسهم أننا ننادي بتحفظ السنة ولكن في الحقيقة نسعى لإضعاف دعوة السنة بل ومحوها.

وكل مولود يولد على الفطرة، إلّا أنّه لو رُبّيَ على غير فطرته فلا يوفّق لإظهار الحق لأجل بعض المصالح.

وقد علمتُ إجمالًا أنه كُتِب شيءٌ كثير عن مؤتمر تحفظ السنة من الموافقين والمخالفين.

ولما سمعتُ اقتراحاتِ الشيخِ سجاد تحركت في نفسي رغبةٌ شديدة أن أكتب شيئًا لتجلية بعض الحقائق ولنصح إخواننا علماء ديوبند.

فكتبتُ رسالةً باسم «علماء ديوبند كومشورة» مشورة لعلماء ديوبند (بأردو) وطُبع قبل عدة سنوات في الهند وطبع طبعة ثانية فيها بعض الإضافات.

ووجدتُ فيما بعد ما كتبه الشيخُ عبدُ المعيد السلفي -حفظه الله- في جريدة «ترجمان» الصادرة من دهلي أن خلاصة قراراتهم في المؤتمرات:

١- أن الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة مركز لغير المقلدين، قد تسلط عليها غير المقلدين.

٢- قد وصل في حكومة المملكة العربية السعودية علماء إلى مناصب عُليا، يؤيّدون ويقوون غير المقلدية (عدم التقليد).

٣- هؤلاء العلماء يستعملون السلفيين أهل الحديث في القارة الهندية وفي العالم كله لنشر الخلاف والشقاق بين المسلمين.

٤- أهل الحديث فرقة حديثة محدثة.

٥- أهل الحديث صنعتهم الإنجليز.

وهناك بعض القرارات الجائرة الأخرى تركتها قصدًا.

أقول: إذا تمَّ بهذه النصيحة ما قصدت فهو موضع فرحي وسروري، وقد قال النبي ﷺ: «**لأن يهدي الله بك رجلا واحدا خيرٌ لك من حمر النعم**» أخرجه البخاري ومسلم[١] من حديث سهل بن سعد الساعدي واللفظ لمسلم.

---

[١] صحيح البخاري (٢٩٤٢)، وصحيح مسلم (٢٤٠٦).

وإن كان غير ذلك فليُعتبر هذا السعي عملًا بسنة يعقوب عليه السلام ﴿إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَا﴾ [يوسف: ٦٨].

والله من وراء القصد.

أشكرُ الله ﷻ على أن وفقني لجمع هذه الرسالة دفاعًا عن الدين الخالص وأدعو الله أن يتقبلها مني بقبول حسن عنده، ثم يضع لها القبول عند عباده، فلم أبتغ بها إلا وجهَ الله ذا الجلال والإكرام.

وقد انتظمت هذه الرسالة في مقدمة وواحد وعشرين فصلًا وهي:

الفصل الأول: تبليغ النبي ﷺ دين الإسلام كاملًا.

الفصل الثاني: هل بقي الدين ناقصًا؟!

الفصل الثالث: لا يفهم الدين إلا حَسَب فهم الصحابة رضي الله عنهم.

الفصل الرابع: مواقف الصحابة عند الاختلاف في أمر ما.

الفصل الخامس: تبدّل الأحوال بعد خير القرون.

الفصل السادس: أقوال الأئمة الأربعة ووصيتهم في الإتباع وعدم التقليد.

الفصل السابع: أصول فقه الصحابة رضي الله عنهم والأئمة رحمهم الله.

الفصل الثامن: أصول فقه الإمام أبي حنيفة في العقيدة.

الفصل التاسع: أصول فقه الصحابة رضي الله عنهم في الأحكام.

الفصل العاشر: أصول فقه الأئمة رحمهم الله.

الفصل الحادي عشر: مناشدة العلماء.

الفصل الثاني عشر: اقتراحات الشيخ سجّاد في مجلس الشورى بديوبند.

الفصل الثالث عشر: كلمات النصح لعلماء ديوبند.

الفصل الرابع عشر: شكوى الشيخ أبي الحسن الندوي.

الفصل الخامس عشر: في ذكر قرار رابطة العالم الإسلامي.

الفصل السادس عشر: شكواه بعض الدعاة في توعية الجاليات.

الفصل السابع عشر: قلق الإخوان من انتشار السلفية.

الفصل الثامن عشر: في التحقيق عن السيد نذير حسين.

الفصل التاسع عشر: الجواب عن سبب زلات بعض علماء أهل الحديث.

الفصل العشرون: أمنية المؤلف.

الفصل الحادي والعشرون: نصيحة الإمام ابن تيمية.

كتبه

وصي الله بن محمد عباس

مكة المكرمة

٢١/ ١٢/ ١٤٤١هـ

تمهيد
الأمر بنصح الأمة

قال الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات:١٠].

وعن تميم الداري أن النبي ﷺ قال: «**الدين النصيحة**»، قلنا لمن؟ قال: «**لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**»[١].

قال ابن الصلاح: «والنصيحة لله تعالى توحيدُه ووصفُه بصفاتِ الكمال والجلال وتنزيهُه عما يضادُّها ويخالفها وتجنب معاصيه والقيام بطاعته ومَحابّه بوصف الإخلاص، والحبّ فيه والبغض فيه وجهاد من كفر به تعالى وما ضاهى ذلك، والدعاء إلى ذلك والحثُّ عليه.

والنصيحة لكتابه الإيمان به وتعظيمه وتنزيهه وتلاوته حق تلاوته والوقوف مع أوامره ونواهيه وتفهُّم علومه وأمثاله وتدبر آياته والدعاء إليه وذب تحريف الغالين وطعن الملحدين عنه.

والنصيحة لرسوله ﷺ قريب من ذلك الإيمان به وبما جاء به وتوقيره وتبجيله والتمسك بطاعته وإحياء سنته واستثارة علومه ونشرها ومعاداة من عاداه وعاداها وموالاةُ من والاه ووالاها، والتخلق بأخلاقه، والتأدب بآدابه ومحبة آله وصحابته ونحو ذلك.

---

[١] صحيح مسلم (٥٥).

والنصيحة لأئمة المسلمين -أي لخلفائهم وقادتهم- معاونتهم على الحق وطاعتهم فيه وتنبيههم وتذكيرهم في رفقٍ ولطفٍ ومجانبة الخروج عليهم والدعاء لهم بالتوفيق وحث الأغيار على ذلك.

والنصيحة لعامة المسلمين - وهم ها هنا من عدا أولي الأمر منهم - إرشادهم إلى مصالحهم وتعليمهم أمور دينهم ودنياهم، وستر عوراتهم، وسد خلاتهم، ونصرتهم على أعدائهم، والذب عنهم، ومجانبة الغش والحسد لهم، وأن يحبَّ لهم ما يحب لنفسه، ويكره لهم ما يكرهه لنفسه وما شابه ذلك»[١].

وفي هذا المعنى آيات وأحاديث كثيرة في الكتاب والسنة، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ [البقرة:٢٠٨]، والسِّلمُ معناه الإسلام، كما قال ابن عباس ومجاهد والضحاك وغيرهم.

يعني يقول الله تعالى: آمرًا عباده المؤمنين به المصدقين برسوله: أن يأخذوا بجميع عرى الإسلام وشرائعه، والعمل بجميع أوامره وترك جميع زواجره ما استطاعوا من ذلك ويجتنبوا ما أمر به الشيطان لأنه يأمر بالسوء والفحشاء وأن يقولوا على الله مالا يعلمون[٢].

ففي الآية الكريمة تنبيه إلى أنكم إن لم تدخلوا في شرائع الإسلام فستكونون متبعين للشيطان جزئيًّا أو كليًّا.

وأداء حقوق المسلمين من أعمال الإسلام وشرائعه، وقد أكّد الله عليها في آيات كثيرة والنبي ﷺ في أحاديث كثيرة، وهذا الإسلام هو المقبول عند الله الذي جاء به النبي ﷺ، وقد نسخت نبؤاتُ الأنبياء السابقين بنبوة محمدٍ ﷺ وشرائعه.

---

[١] صيانة صحيح مسلم (٢٢٣)، وانظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب (١/ ٢٢٥) وما بعدها.

[٢] انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٣٤٨).

قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [آل عمران:١٩]، وقال تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران:٨٥].

فإن كان يهوديًا أو نصرانيًا وَمَهْما كان مخلصًا لله في شرائعه؛ لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا.

وكذلك مهما كان مخلصًا وأراد وجه الله ممن يدعي أنه مسلم في أعمال البر لن يقبل منه إلا أن يكون موافقًا لما جاء به النبي ﷺ، كما أن المسلم لو كان عاملًا بما جاء به النبي ﷺ ولكن لم يخلص نيته فهو غير مقبول عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين.

فشرط صحة الأعمال أن يكون أُريدَ بها وجه الله وتكون موافقًا لما جاء النبي ﷺ قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴾ [الكهف:١١٠].

الفصل الأول
تبليغ النبي ﷺ دين الإسلام كاملًا

قد أنزل الله على نبيه القرآن الكريم، ووكله بيان القرآن وتوضيح ما أشكل فيه ومالم يُشكل بوحي من الله بالسنة.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة:٦٧].

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل:٤٣-٤٤].

فقد بلغ النبي ﷺ أمته بكتاب الله وسنته كلَّ صغير وكبير مما تحتاج إليه الأمة وقد شافَه به صحابته -رضوان الله عليهم أجمعين- وأراهم من عمله وفعله.

فحفظه الصحابة في صدورهم وكتبوها وبلغوها للناس صحابة وغيرهم؛ لأنهم أحرص الناس على الخير متسابقون فيه، وقد سمعوا دعاء النبي ﷺ: «**نضَّرَ اللهُ امرأً سمِعَ منَّا حديثًا فحفِظَهُ حتَّى يبلِّغَهُ غيرَهُ فرُبَّ حاملِ فقهٍ ليسَ بفَقيهٍ**» عن زيد بن ثابت وغيره من الصحابة[١].

[١] انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/ ٢٩٩).

وفي سنن ابن ماجه: «**نضَّر الله عبدًا سَمِع مقالتي، فحَفِظها ووعَاها وأدَّاها، فرُبَّ حامل فِقْه غير فقيه، ورُبَّ حامل فِقْه إلى مَن هو أفقه منه**»[١].

وقد عُلم من هذه الأحاديث أن ما جاء به النبي ﷺ هو الفقه المطلوب عند الله وعند الرسول.

وقد شهد التاريخ الصادق أن صحابة رسول الله ﷺ قد حفظوا القرآن والسنة بجميع طُرق الحفظ بكل حب وشغف وحرص وإخلاص، وبلغوها من بعدهم، وبلغ تلاميذهم من بعدهم.

كتبَ الصحابةُ القرآنَ أمام النبي ﷺ وكان له كُتَّابٌ للوحي، كما أنهم كتبوا حديث رسول الله ﷺ، ولكنهم على إرشاد النبي ﷺ احتاطوا أن لا يكتبوا الحديث والقرآن في لوح واحد من عظام الأكتاف واللُخف، وهذا معنى قول النبي ﷺ: «**لا تكتبوا عني شيئًا إلا القرآنَ، فمن كتب عني غيرَ القرآنِ فلْيمحْه، وحدِّثوا عني ولا حَرَجَ، ومن كذبَ عليَّ متعمِّدًا، فلْيتبوأْ مقعدَه من النارِ**»[٢].

[١] سنن ابن ماجه (٢٣٠٦).

[٢] مسند أحمد (١١٣٤٤)، وصحيح مسلم (٣٠٠٤) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

الفصل الثاني
هل بقي الدين ناقصًا؟

يجب أن نؤمن أن الدين قد كَمُل بتشريعاته وأصوله، ولم يمت رسول الله ﷺ إلا بعد أن أكمل الله ديننا ومن شك في هذا الأمر فقد كفر.

قال الله ﷻ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]، فقد نزلت هذه الآية قبل وفاة النبي ﷺ بشهرين وبضعة أيام كما قال العلماء.

وفي صحيح البخاري وصحيح مسلم عن طارق بن شهاب قال: جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال: يا أمير المؤمنين، إنكم تقرأون آية في كتابكم لو علينا معشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيدًا، قال: «وأيُّ آية»، قال: قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ فقال عمر: «والله إني لأعلم اليوم الذي نزلت على رسول الله ﷺ والساعةَ التي نزلت فيها على رسول الله ﷺ عشيةَ عرفة في يوم جمعة»[١].

فيجب على المسلم أن يُؤمن من أن الدين قد كمل بأصوله وضوابطه وشرائعه.

وفي هذه الآية بيان واضح أن النبي ﷺ قد أوضح بالكتاب والسنة جميع الأمور التي تحتاج إليها الأمة إلى يوم القيامة، وأن نصوص الشريعة محيطة بجميع الأحكام التي تتعلق بالعباد من المأمورات والمنهيات والحلال والحرام.

نعم، يمكن أن تقصر أفهام البعض عن دلالة النصوص والقياس عليها؛ لأن الناس

[١] صحيح البخاري (٤٥)، ومسلم (٣٠١٧) عن طارق بن شهاب.

مختلفون في العلم والفهم، ولذلك خلقهم الله ﷻ، قال تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف:٧٦]، وقال تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ﴾[الأنبياء:٧٩].

فلو كان الناس كلهم سواء في الفهم، لما استقام تخصيص سليمان بالفهم في مسألة خاصة[١].

ولا يمكن أن نفترض أن يخبرنا الله ﷻ بكمال الدين ثم نحتاج إلى بيان آخر، وقد اتفقت الأمة بجميع فِرَقها إنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة[٢].

[١] ولينظر: تفصيل هذا المعنى في «إعلام الموقعين» (١/ ٨٦).

[٢] انظر: درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢١٥).

الفصل الثالث
لا يفهم الدين إلا حسب فهم الصحابة ﷺ

ينحصر فهم الدين عقيدةً وعبادات ومعاملات على فهم الصحابة ﷺ، وقد كمل الدين على فهمهم على بيان النبي ﷺ لهم.

قال تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾[النساء:١١٥].

ففي هذه الآية الكريمة جعل الله الشقاق والخلاف مع رسول الله ﷺ مخالفًا لمنهج المؤمنين وطريقهم، وجعل عاقبة المشاقين والمختلفين جهنم -أعاذنا الله منها-.

ومَن هؤلاء المؤمنون الذين عدّ الله الاختلاف معهم اختلافا مع رسول الله ﷺ؟ هم صحابة رسول الله ﷺ قطعًا الذين بلغهم ﷺ رسالة الله مباشرة وفهموها وعملوا بها أمام رسول الله ﷺ طيلة حياته، فإن أصابوا في عمل استَصْوَبَهم النبي ﷺ، وإن أخطؤوا نبهّهم وأصلح شأنهم في أعمالهم وعقيدتهم.

وقد شهدوا للنبي ﷺ بتبليغ رسالة الله[١] وقد أجمع الصحابة على أمور الدين فيما بلغهم الرسول ﷺ، فيجب أن نفهم الدين على حسب فهم الصحابة، وقد استدلَّ العلماء على وجوب العمل بالإجماع عامةً بهذه الآية، فإجماع الصحابة أول الإجماعات في أمة محمد ﷺ، وهو في خير القرون.

---

[١] انظر: حديث أبي بكر في خطبة النبي ﷺ يوم النحر، وفيه قول النبي ﷺ: «**ألا هل بلغت؟**» قالوا: نعم. قال: «**اللهم اشهد**»، وقال: «**فليبلغ الشاهد الغائب**». صحيح البخاري (١٧٤١).

ولا يجوز أن يقال: إن المراد بالمؤمنين في هذه الآية جميع المسلمين الذين أتوا بعد الصحابة أو يأتون إلى يوم القيامة، وهم مختلفون في عقائدهم وأعمالهم وقد تفرقوا على ثلاث وسبعين فرقة، فهل يأمر الله المؤمنين أن يتبعوا الروافض الذين ينكرون صحة القرآن الكريم وعندهم قرآن آخر، كما قال علماؤهم، روى الكليني في الكافي -الذي عندهم مثل البخاري عند أهل السنة-: رُوي عن الصادق أو غيره من الأئمة بأن مصحف فاطمة ليس فيه مما في قرآننا هذا المعروف ولا حرفٌ واحد[١].

وهل يأمر الله تعالى أن يتبع المؤمنون الخوارج الذين كفّروا مُرتكب الكبيرة واستحلوا دماءهم، وهل يأمر الله المسلمين أن يتبعوا الذين يستحسنون كلّ البدع بعقولهم وأذواقهم، وقد قال النبي ﷺ: «**كل بدعة ضلالة**».

وهل يأمر الله المسلمين أن يكفِّروا الصحابة إلا أربعة كما هي عقيدة الروافض وهم نواصب ينصبون العداوة لأصحاب رسول الله ﷺ.

وهل يأمر الله المسلمين أن يتعصبوا لمذاهب الأئمة الأربعة ولا يُصلوا جماعة واحدة بل كل واحد يصلي وراء إمام إمامه.

فنقول: كلّا، لا يمكن أن يكون المراد في الآية بالمؤمنين إلا صحابة رسول الله ﷺ الذين تاب الله عليهم ورضيَ عنهم وغفر لهم، وكيف يكون المراد غير الصحابة الذين جاؤوا من بعدهم الذين اختلفوا في دينهم اختلافًا كثيرًا وتفرقوا فرقًا شتّى، وقد ذمهم النبي ﷺ وقال فيهم: «**كلهم في النار إلا واحدة**»، ولما سأل الصحابةُ النبي ﷺ عن الفرقة الناجية فقال: «**ما أنا عليه وأصحابي**»[٢].

---

[١] الخطوط العريضة (ص ١٥).

[٢] انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (رقم ٢٠٤).

فقد وضح الأمر بدون أي شك أن الفرقة الناجية هي التي على المنهج الذي رسمه النبي ﷺ وسلكه الصحابة، وأن فهمهم للدين عقيدةً وعملًا وسلوكًا ومعاملاتٍ هو المعيار الحق لا غير.

وإذا قال قائل: «إن المراد جميع المؤمنين مختلفي العقيدة» فهو يتهم الله ﷻ بأنه يأمر باتباع العقائد المتضادة والأعمال المتناقضة؛ لأن كل فرقة تدّعي الإسلام والإيمان، وكلها مخالفة للأخرى في كثير من العقائد والأعمال، وأكثرها وإن كانت لم تخرج من الإسلام، فمع ذلك لا يمكن أن تكون جميع الفرق مرادة من الله؛ لأن في هذه الحالة يلزم أن تكون عقيدة الخوارج والشيعة والناصبة والأشاعرة والماتريدية والمعتزلة كلها عقيدة الإسلام.

ويعلم العاقل أن هذه العقائد متضاربة متناقضة فيما بينها، ويلزم أن تكون عقيدة منكري السنة والقاديانية من عقيدة الإسلام، وكذلك في المسائل الفقهية عند بعض المذاهب مسألة صحيحة وهي نفسها باطلة عند الأخرى، ويكون الشيء عند البعض حلالًا وعند البعض حرامًا.

هل تكون هذه العقائد والأعمال المتضادة من الإسلام ويكون دين الإسلام جامعًا للمتناقضات؟!!

فهل يعقل أن يأمر الله بالعمل بالمتناقضات؟!! يأمر الله المسلمين أن يعتقدوا أن الصحابة كلهم كفروا بعد النبي ﷺ ومنهم أبو بكر وعمر وعثمان وغيرهم، إلا أربعة، واجعلوا عليًا هو الإله، كله صحيح من عقيدة الإسلام!!

وكذلك يأمر الله أن اعتقدوا عقيدة الإرجاء ولا تعملوا بعد التصديق بالله وبرسوله شيئًا فأنتم على الإسلام وفي الجنة!!

اعتقدوا عقيدة المعتزلة والأشاعرة والماتريدية وأنكروا جميع صفات الله وإن كانت كل هذه العقائد خلاف كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، فأنتم مسلمون مؤمنون حق الإسلام والإيمان!!

فهل يقبل عاقل أن ينسب إليه أمور متناقضة ومتضادة؟ لا يرضى قطعا، فكيف يرضى أحد أن ينسب إلى اللطيف الخبير بالأمر بالعمل بالمتضادات؟! ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وكذلك قال الله ﷻ في حق صحابة رسول الله ﷺ: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ﴾ [البقرة:١٣٧].

في هذه الآية أيضًا يأمر الله اليهود والنصارى والمؤمنين إلى يوم القيامة أن يكون إيمانهم بمثل إيمان الصحابة، وعملهم بمثل عملهم، لا يمكن أن يكون المراد إيمانهم بمثل إيمان جميع الفرق المنتسبة إلى الإسلام المتناقضة فيما بينها، فمن اعتقد أن الله يأمر باعتقاد المتناقضات والعمل بها فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ، فقد تبين أن الدين الخالص الذي أمرنا باتباعه والتّدين به هو ما أخذه صحابة رسول الله ﷺ من غير واسطة من الرسول ﷺ.

كان صحابة رسول الله ﷺ ورضي الله عن الصحابة يقرؤون آيات الإتباع وطاعة رسول الله ﷺ ويسمعون من في رسول الله ﷺ أحاديثه وكانوا يعتقدون ويعملون بمعانيها الحقيقية من غير تحريف ولا تأويل.

قال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[آل عمران:٣١].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[آل عمران:٣٢].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء:٥٩].

وقال ﷺ فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: «**كُلُّ أُمَّتِي يَدخُلُونَ الجَنَّةَ إلاَّ مَنْ أَبَى**». قيلَ: وَمَنْ يَأبَى يَا رَسُول الله؟ قَالَ: «**مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى**»[١].

وعن معديكرب قال: قال رسول الله ﷺ: «**ألا إنِّي أوتيتُ الكتابَ ومثلَهُ معهُ، ألا يُوشِكُ رجُلٌ شبعانُ على أريكتِهِ يقولُ: عليكُم بِهذَا القُرآنِ فما وجدتُم فيهِ مِن حَلالٍ فأحلُّوه وما وَجدتُم فيهِ مِن حرامٍ فحرِّمُوه. ألا لا يحلُّ لكُم لحمُ الحِمارِ الأهليِّ، ولا كلِّ ذي نابٍ من السَّبُعِ، ولا لُقَطةُ معاهَدٍ، إلَّا أن يستَغني عَنها صاحبُها، ومَن نزل بقومٍ فعليهِم أن يَقْرُوه، فإن لَم يَقْرُوه فله أن يُعْقِبَهُمْ بمثلِ قِرَاه**»[٢].

فقد أخذ صحابة رسول الله ﷺ الدين ومسائله عقيدةً وعملًا وسلوكًا وفهموها عن رسول الله ﷺ وعملوا بمقتضى فهمهم عن رسول الله ﷺ.

وما كانوا ينحرفون عن السنة قِيْد شعرة؛ لأنهم كانوا يقرؤون قوله تعالى ويؤمنون به: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا﴾ [الأحزاب:٣٦].

قال ابن القيم رحمه الله: «وَلَمَّا كَانَ التَّلَقِّي عَنْهُ ﷺ عَلَى نَوْعَيْنِ: نَوْعٌ بِوَاسِطَةٍ، وَنَوْعٌ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ، وَكَانَ التَّلَقِّي بِلَا وَاسِطَةٍ حَظَّ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ حَازُوا قَصَبَاتِ السَّبَّاقِ، وَاسْتَوْلَوْا عَلَى الْأَمَدِ فَلَا طَمَعَ لِأَحَدٍ مِنْ الْأُمَّةِ بَعْدَهُمْ فِي اللِّحَاقِ، وَلَكِنْ الْمُبْرِزُ مَنْ اتَّبَعَ صِرَاطَهُمْ

---

[١] صحيح البخاري (٧٢٦٠).

[٢] سنن أبي داود (٤٦٠٦).

الْمُسْتَقِيمَ، وَاقْتَفَى مِنْهَاجَهُمْ الْقَوِيمَ وَالْمُتَخَلِّفُ مَنْ عَدَلَ عَنْ طَرِيقِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ، فَذَلِكَ الْمُنْقَطِعُ التَّائِهُ فِي بَيْدَاءِ الْمَهَالِكِ وَالضَّلَالِ، فَأَيُّ خَصْلَةٍ خَيْرٌ لَمْ يَسْبِقُوا إِلَيْهَا؟ وَأَيُّ خُطَّةِ رُشْدٍ لَمْ يُسْتَوْلَوْا عَلَيْهَا؟ تَاللهِ لَقَدْ وَرَدُوا رَأْسَ الْمَاءِ مِنْ عَيْنِ الْحَيَاةِ عَذْبًا صَافِيًا زُلَالًا، وَأَيَّدُوا قَوَاعِدَ الْإِسْلَامِ فَلَمْ يَدَعُوا لِأَحَدٍ بَعْدَهُمْ مَقَالًا، فَتَحُوا الْقُلُوبَ بِعَدْلِهِمْ بِالْقُرْآنِ وَالْإِيمَانِ، وَالْقُرَى بِالْجِهَادِ بِالسَّيْفِ وَالسِّنَانِ، وَأَلْقَوْا إِلَى التَّابِعِينَ مَا تَلَقَّوْهُ مِنْ مُشَكَّاةِ النُّبُوَّةِ خَالِصًا صَافِيًا، وَكَانَ سَنَدُهُمْ فِيهِ عَنْ نَبِيِّهِمْ ﷺ عَنْ جِبْرِيلَ عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ سَنَدًا صَحِيحًا عَالِيًا، وَقَالُوا: هَذَا عَهْدُ نَبِيِّنَا إِلَيْنَا وَقَدْ عَهِدْنَا إِلَيْكُمْ، وَهَذِهِ وَصِيَّةُ رَبِّنَا وَفَرْضُهُ عَلَيْنَا وَهِيَ وَصِيَّتُهُ وَفَرْضُهُ عَلَيْكُمْ، فَجَرَى التَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ عَلَى مِنْهَاجِهِمْ الْقَوِيمِ..ثُمَّ سَلَكَ تَابِعُو التَّابِعِينَ هَذَا الْمَسْلَكَ الرَّشِيدَ، ﴿وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ﴾[الحج:٢٤] .. ثُمَّ جَاءَتْ الْأَئِمَّةُ مِنْ الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْمُفَضَّلِ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ.. فَسَلَكُوا عَلَى آثَارِهِمْ اقْتِصَاصًا، وَاقْتَبَسُوا هَذَا الْأَمْرَ عَنْ مِشْكَاتِهِمْ اقْتِبَاسًا، وَكَانَ دِينُ اللهِ سُبْحَانَهُ أَجَلَّ فِي صُدُورِهِمْ، وَأَعْظَمَ فِي نُفُوسِهِمْ، مِنْ أَنْ يُقَدِّمُوا عَلَيْهِ رَأْيًا أَوْ مَعْقُولًا أَوْ تَقْلِيدًا أَوْ قِيَاسًا»[١].

وقد ذكر الشاه ولي الله الدهلوي حِرصَ الصحابة في اتباع الرسول ﷺ فقال: «اعْلَم أَن رَسُول الله لم يكن الْفِقْه فِي زَمَانه الشريف مدونا، وَلم يكن الْبَحْث فِي الْأَحْكَام يَوْمئِذٍ مثل الْبَحْث من هَؤُلَاءِ الْفُقَهَاء حَيْثُ يُبيّنون بأقصى جهدهمْ الْأَركان والشروط، وآداب كل شَيْء ممتازا عَن الآخر بدليله، ويفرضون الصُّور يَتَكَلَّمُونَ على تِلْكَ الصُّور الْمَفْرُوضَة، ويَحُدّون مَا يقبل الْحَد، ويحصرون مَا يقبل الْحصْر إِلَى غير ذَلِك من صنائعهم، أما رَسُول الله ﷺ فَكَانَ يتَوَضَّأ، فَيرى الصَّحَابَة وضوءَه، فَيَأْخُذُونَ بِهِ من غير أَن يبين أَن هَذَا ركن وَذَلِكَ أدب، وَكَانَ يُصَلِّي، فيرون صلَاته، فيصلون كَمَا رَأَوْهُ

[١] إعلام الموقعين (١/ ٥ –٦) ببعض الاختصار.

يُصَلِّي، وَحجّ، فرَمَق النَّاس حجَّه، فَفَعَلُوا كَمَا فعل، فَهَذَا كَانَ غَالب حَاله ﷺ، وَلم يبين أَن فروض الْوضُوء سِتَّة أَو أَرْبَعَة، وَلم يَفْرض أَنه يحْتَمل أَن يتَوَضَّأ إِنْسَان بِغَيْر مُوالَاة حَتَّى يحكم عَلَيْهِ بِالصِّحَّةِ أَو الْفساد إِلَّا مَا شَاءَ الله، وقلَّما كَانُوا يسألونه عَن هَذِه الْأَشْيَاء، عَن ابْن عَبَّاس رضي الله عنهما قَالَ: مَا رَأَيْت قوما كَانُوا خيرا من أَصْحَاب رَسُول الله ﷺ مَا سَأَلُوهُ عَن ثَلَاث عشرَة مَسْأَلَة حَتَّى قبض، كُلهنَّ فِي الْقُرْآن مِنْهُنَّ ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾[البقرة: ٢١٧]، ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ﴾[البقرة: ٢٢٢].

قَالَ: مَا كَانُوا يسْأَلُون إِلَّا عَمَّا يَنْفَعهُمْ[١].

قَالَ ابْن عمر رضي الله عنهما: لَا تسْأَل عَمَّا لم يكن، فَإِنِّي سَمِعت عمر بن الْخطاب يلعن من سَأَلَ عَمَّا لم يكن[٢].

وَكَانَ ﷺ يستفتيه النَّاس فِي الوقائع، فيفتيهم، وترفع إِلَيْهِ القضايا، فَيَقْضِي فِيهَا...

وَكَذَلِكَ كَانَ الشَّيْخَانِ أَبُو بكر وَعمر إِذا لم يكن لَهما علم فِي الْمَسْأَلَة يسْأَلُون النَّاس عَن حَدِيث رَسُول الله ﷺ، وَقَالَ أَبُو بكر رضي الله عنه: مَا سَمِعت رَسُول الله ﷺ قَالَ فِيهَا شَيْئا يَعْنِي - الْجدّة - وَسَأَلَ النَّاس، فَلَمَّا صلى الظّهْر قَالَ: أَيّكُم سمع رَسُول الله ﷺ قَالَ فِي الْجدّة شَيْئا؟ فَقَالَ الْمُغيرَة بن شُعْبَة: أَنا، قَالَ: مَاذَا قَالَ؟ قَالَ: أَعْطَاهَا السدس.. وقصة سُؤال عمر النَّاس فِي الْغرَّة، ثمَّ رُجُوعه إِلَى خبر مُغيرَة، وسؤاله إِيَّاهُم فِي الوباء، ثمَّ رُجُوعه إِلَى خبر عبد الرَّحْمَن بن عَوْف، وَكَذَا رُجُوعه فِي قصَّة الْمَجُوس إِلَى خَبره،

---

[١] سنن الدارمي بإسناده قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، حدثنا ابن فضيل، عن عطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. ابن فضيل هو محمد.
والطبراني في الكبير (١٢٢٨٨) من طريق عبد الله بن عمر بن أبان، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١١٥٤و٢٠٥٣)، وأبو عوانة في المستخرج (٢٩٤) من طريق أبي يعلى وغيرهم، وعندهم تصريح بأن عطاء هو ابن السائب، وسمع محمد بن فضيل من عطاء بن السائب بعد الاختلاط.

[٢] أخرجه الدارمي (١٢١) بإسناد صحيح.

وسرور عبد الله بن مَسْعُود بِخَبَر معقل بن يسَار لما وَافق رَأْيه، وقصة رُجُوع أبي مُوسَى عَن بَاب عمر وسؤاله عَن الحَدِيث، وَشَهَادَة أبي سعيد لَهُ، وأمثال ذَلِك كَثِيرَة مَعْلُومَة مروية فِي الصَّحِيحَيْنِ وَالسّنَن.

وَبِالْجُمْلَةِ فَهَذِهِ كَانَت عَادَته الْكَرِيمَة ﷺ، فَرَأى كل صَحَابِيّ مَا يسره الله لَهُ من عِبَادَته وفتاواه وأقضيته، فحفظها، وعقلها، وَعرف لكل شَيْء وَجها من قبل حفوف الْقَرَائِن بِهِ، فَحمل بَعْضهَا على الْإِبَاحَة، وَبَعضهَا على النّسخ لأمارات وقرائن كَانَت كَافِيَة عِنْده..

فانقضى عصره الْكَرِيم وهم على ذَلِك، ثمَّ إِنَّهُم تفَرقُوا فِي الْبِلَاد وَصَارَ كل وَاحِد مقتدى نَاحيَة من النواحي، فكثرت الوقائع، ودارت الْمسَائِل، فاستفتوا فِيهَا، فَأجَاب كل وَاحِد حَسْبَمَا حفظه، أَو استنبط، وَإِن لم يجد فِيمَا حفظه أَو استنبط مَا يصلح للجواب - اجْتهد بِرَأْيِهِ، وَعرف الْعلَّة الَّتِي أدَار رَسُول الله ﷺ عَلَيْهَا الحكم فِي منصوصه[١].

[١] حجة الله البالغة، للشاه ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي (ت١١٧٦) (١: ١٤٠-١٤١) ببعض الاختصار.

الفصل الرابع
مواقف الصحابة عند الاختلاف في أمر ما

نؤمن حقّ الإيمان أنّ صحابة رسول الله ﷺ ورضي الله عن الصحابة كانوا متمسكين بنصوص الكتاب والسنة عاضّين عليها بالنواجذ، وكان إذا حصل فيهم اختلاف في مسألة ما، فكانوا يبحثون قضاء الله ورسوله، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّي عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ﴾[الشورى:١٠].

وكانوا يقرؤون كتاب الله بكل إخلاص وتدبر ويعملون بها، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾[النساء:٥٩].

كانوا يقرؤون ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ ﴾[آل عمران:١٠٣]، ويفهمون ما كان يعني قول الله ﷻ، فكانوا يرون العمل به واجبًا ويتقيدون بمفهومه ولم نجد ولا يجد أحدٌ في عملهم أنهم اختلفوا في مسألة ما فيها نص من كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ.

أما إذا لم يكن عند أحد منهم نص أو ذهل عنه وقال قولًا يخالف النص فإذا ذكر النص أو ذُكِّر به سرعان ما يرجَع إليه.

روى البخاري عن عائشة ﵂ قالت: إنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ، مَاتَ وأَبُو بَكْرٍ بالسُّنْحِ، - قَالَ: إسْمَاعِيلُ (أحد الرواة) يَعْنِي بالعَالِيَةِ - فَقَامَ عُمَرُ يقولُ: واللهِ ما مَاتَ رَسولُ اللهِ ﷺ، قَالَتْ: وقَالَ عُمَرُ: واللهِ ما كانَ يَقَعُ في نَفْسِي إلَّا ذَاكَ، ولَيَبْعَثَنَّهُ اللهُ، فَلَيَقْطَعَنَّ أيْدِيَ رِجَالٍ وأَرْجُلَهُمْ. فَجَاءَ أبو بَكْرٍ فَكَشَفَ عن رَسولِ اللهِ ﷺ فَقَبَّلَهُ، قَالَ: «بأَبِي أنْتَ وأُمِّي، طِبْتَ حَيًّا ومَيِّتًا، والذي نَفْسِي بيَدِهِ لا يُذِيقُكَ اللهُ المَوْتَتَيْنِ أبَدًا»، ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ: «أيُّها الحَالِفُ

علَى رِسْلِكَ»، فَلَمَّا تَكَلَّمَ أبو بَكْرٍ جَلَسَ عُمَرُ، فَحَمِدَ اللهَ أبو بَكْرٍ وأَثْنَى عليه، وقَالَ: ألا مَن كانَ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا ﷺ فإنَّ مُحَمَّدًا قدْ مَاتَ، ومَن كانَ يَعْبُدُ اللهَ فإنَّ اللهَ حَيٌّ لا يَمُوتُ، وقَالَ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾[الزمر:٣٠]، وقَالَ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾[آل عمران:١٤٤]، قَالَ: فَنَشَجَ النَّاسُ يَبْكُونَ[١].

وفي رواية ابن عباس قال: «واللهِ لَكَأنَّ النَّاسَ لَمْ يَعْلَمُوا أنَّ اللهَ أنْزَلَ هذِه الآيَةَ حتَّى تَلَاهَا أبو بَكْرٍ، فَتَلَقَّاهَا منه النَّاسُ كُلُّهُمْ، فَما أسْمَعُ بَشَرًا مِنَ النَّاسِ إلَّا يَتْلُوهَا».

قال الزهري: فأخْبَرَنِي سَعِيدُ بنُ المُسَيِّبِ، أنَّ عُمَرَ قالَ: «واللهِ ما هو إلَّا أنْ سَمِعْتُ أبَا بَكْرٍ تَلَاهَا فَعَقِرْتُ، حتَّى ما تُقِلُّنِي رِجْلَايَ، وحتَّى أهْوَيْتُ إلى الأرْضِ حِينَ سَمِعْتُهُ تَلَاهَا، عَلِمْتُ أنَّ النبيَّ ﷺ قدْ مَاتَ»[٢].

كذلك إذا اختلفوا في شيء ووجدوا حديثًا عن الرسول ﷺ كان يرتفع الخلاف من بينهم.

قالت عائشة رضي الله عنها: لَمَّا قُبِضَ النبي ﷺ اختلفوا في دَفنِه، فقال أبو بكر: سَمِعتُ من رسولِ الله ﷺ شيئًا ما نَسيتُه قال: «ما قبَضَ الله نبيًّا إلا في الموضِعِ الذي يحِبُّ أن يُدفَنَ فيه، ادفِنوه في موضِعِ فِراشِه»[٣].

وإذا لم يجد الصحابة نصًّا في مسألة من الكتاب والسنة فكانوا يتشاورون فيما بينهم على حد قول الله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾[آل عمران:١٥٩].

---

[١] صحيح البخاري (٣٦٦٧).

[٢] صحيح البخاري (٤٤٥٤).

[٣] سنن الترمذي (١٠١٨).

وكانوا يتساءلون فيما بينهم؛ لأن الله أمرنا ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣]، وأمثلته في كتب السنة كثيرة وفيرة، وإذا لم يجدوا نصوصًا صريحة بعد التشاور والسؤال فكانوا يقيسون على النصوص[١].

والحاصل أنه لم يتعصب أحد في عهد النبي ﷺ وعهد الصحابة ومن اتبعهم لقول أحد مهما كان عاليَ القدر ومشهورًا بالعلم والفضل.

لم يكن هناك إلا اتباع النبي ﷺ، وإذا وجد أحدهم قول أحدهم خلاف الدليل كان يَرُدّه بكل أدب وحكمة من غير هيبة من أحد ولا خوف لومة لائم؛ لأن قلوبهم كانت مفعمة من عظمة الدين الخالص وكان الدين عندهم أعظم من كل عظيم.

وكان على هذا النهج القويم التابعون ومن تبعهم والأئمة الأربعة وغيرهم رحمهم الله.

[١] ولينظر: ما سبق عن ابن القيم والشاه ولي الله الدهلوي رحمهما الله.

الفصل الخامس
تبدّل الأحوال بعد خير القرون

بقي اتباع الكتاب والسنة غالبًا في خير القرون، ثم تبدلت الأحوال بعدها، وبدأ الناس يتعصبون في تقليد ناسٍ ليس قولهم حجة في شريعة الله، ولا حجة إلا في الكتاب والسنة، بل بدأ الناس ينادون أن تقليد أحد من الأئمة فرض واجب، وإذا قال أحد: «إني لا أقبل قول أحد إلا إذا كان الدليل معه على ما كان عليه السلف ﷺ»؛ خطَّؤوه وشنعوا عليه.

وأما في القرون المتأخرة فنبذوه وأمثاله بأنه لا مذهب له، دجَّال، لا عقل له، ضال ووكيل لأعداء الإسلام وشهروا -كذبا وزورًا- أنّ قوةً خفيةً من أعداء الإسلام هي التي تحركهم[١].

وأما في الهند فقد قالوا: إن هؤلاء ممن أنشأتهم الإنجليز وهم وكلاء لهم وعملاء لمصالحهم!!

وفي مؤتمر تحفظ السنة[٢] من علماء ديوبند قالوا: إن أهل الحديث والسلفيين عملاء للصهيونية، خارجيّون ضالّون، منكرو السنة، كذابون في اتباع السنة، منكرون لمنزلة الرسول ﷺ الشرعية مثل فرقة منكري السُنَّة، ولا يسلمون منزلة الصحابة منكرون لمقام الأئمة، يردّون الأحاديث الصحيحة ويفسرون القرآن حسب أهوائهم، يُحدثون

[١] انظر: التعصب المذهبي ص ٩٨.

[٢] وقد مضى ذكره في الصفحات الأولى.

الشقاق في وحدة الأمة، منكرون لإجماع الأمة، وليكن المسلم قاديانيًا أو وثنيًّا أفضل من أن يكون غيرَ مقلدٍ، بل هم مقلدون جامدون، مجسّمة، يتلونون في طمع المال، وصاروا الآن سلفيين لجمع المال من السعودية، وكان الجميع من قبلُ أشاعرة، هؤلاء يسمون غيرهم ملحدًا ومشركًا، وكان المذهب الحنفي في الهند منذ سنة ٥٨٩ إلى ١٢٧٣ هو السائد وقد شقّ أهل الحديث عصا المسلمين في الهند، وقالوا: إن الحكومة السعودية تعمل حسب تخطيط الصهاينة ومصالحهم[١].

وأنا لا أشك ولا أستجيز الشك في أن التابعين وأتباعهم والأئمة الأربعة وجميع علماء الأمة في هذه القرون كانوا سلفيين مثل صحابة رسول الله ﷺ، وسلف الجميع هو النبي الأكرم ﷺ، وأن الصحابة كانوا محمديين أثريين، وأهل الحديث كانوا يعملون ويتحركون في ضوء أدلة الكتاب والسنة، ويُوصون به ويؤكدون عليه، وبالأخص لما أحسّ الأئمة الأربعة أن هناك ناسًا يتعصبون لبعضهم، فنهوا الناس عن تقليد أحدٍ والتعصب له.

[١] انظر: ما كتبه حول هذا الموضوع الشيخ عبد المعيد، في الردّ على هذا الافتراء، في جريدة ترجمان الأسبوعية الصادرة من دهلي في ٢٠ إبريل إلى ٢٥ مايو ٢٠٠١م.

الفصل السادس
أقوال الأئمة الأربعة ووصيتهم في الإتباع وعدم التقليد

أقوال الإمام أبي حنيفة رحمه الله:

قد وردت أقوال كثيرة عن الإمام في النهي عن التقليد، رواها تلاميذه البررة.

قال الإمام رحمه الله:

١- إذا صح الحديث فهو مذهبي.

٢- لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين أخذناه.

٣- حرام على من لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي، فإننا بشر، نقول القول اليوم ونرجع عنه غدًا.

٤- ويحك يا يعقوب (أبو يوسف) لا تكتب كل ما تسمع مني، فإني قد أرى الرأي اليوم وأتركه غدًا، وأرى الرأي غدًا وأتركه بعد غدٍ.

٥- إذا قلت قولًا يخالف كتاب الله تعالى وخبر الرسول ﷺ فاتركوا قولي.

أقوال الإمام مالك بن أنس رحمه الله:

١- إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، وانظروا رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه.

٢- ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ.

٣- قال ابن وهب: سمعت مالكًا سئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء فقال: «ليس ذلك على الناس». قال: فتركته حتى خف الناس فقلت له: عندنا في ذلك سُنَّة فقال: «وما هي». قلتُ: حدثنا الليث بن سعد وابن لهيعة وعمرو بن الحارث، عن يزيد بن عمرو المعافري، عن أبي عبد الرحمن الحُبُلي، عن المستورد بن شداد القرشي، قال: رأيتُ رسول الله ﷺ يدلك بخنصره ما بين أصابع رجليه. فقال: «هذا الحديث حسن وما سمعت به قط إلا الساعة» ثم سمعتُه بعد ذلك يُسأل فيأمر بتخليل الأصابع[١].

۞ أقوال الإمام الشافعي رحمه الله:

قد وردت عن الإمام الشافعي أقوال كثيرة في هذا الباب، وكان تلامذته المتقدمون على طريقته في العمل بالدليل، ولم يكونوا يتعصبون له، خلاف ما عليه المتأخرون.

وهاك أقواله:

١- ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول الله ﷺ وتعزب عنه، فمهما قلتُ من قولٍ أو أصلتُ من أصل، فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت؛ فالقول ما قال رسول الله ﷺ وهو قولي.

٢- أجمع المسلمون على أن من استبان له سنة عن رسول الله ﷺ لم يحل له أن يدعها لقول أحد.

٣- إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله ﷺ فقولوا بسنة رسول الله ﷺ ودعوا ما قلت، وفي رواية: (فاتبعوها ولا تلتفتوا إلى قول أحد).

٤- إذا صح الحديث فهو مذهبي.

---

[١] مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ص ٣١)، السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٧٩).

٥- وقال الشافعي ﵀ مخاطبًا لأحمد بن حنبل ﵀: أنتم أعلم بالحديث والرجال مني، فإذا كان الحديث صحيحًا فأعلموني به أي شيء يكون: كوفيًّا أو بصريًّا أو شاميًّا حتى أذهب إليه إذا كان صحيحًا.

٦- كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي.

٧- إذا رأيتموني أقول قولًا وقد صح عن النبي ﷺ خلافه فاعلموا أن عقلي قد ذهب.

٨- كل ما قلت فكان عن النبي ﷺ خلاف قولي مما يصح؛ فحديث النبي ﷺ أولى فلا تقلدوني.

٩- كل حديث عن النبي ﷺ فهو قولي وإن لم تسمعوه مني.

۞ أقوال الإمام أحمد بن حنبل ﵀:

كان الإمام أحمد بن حنبل ﵀ آخر الأئمة الأربعة زمانًا ووفاةً، وكان أعلمهم وأحفظهم لسنة رسول ﷺ، وكان يرى أن الناس بدؤوا يتعصبون للأئمة فأنكر على التعصب، وكان أشد الناس تمسكًا بالسنة، حتى إنه كان لا يستحسن تأليف كتب فيها قياس وتفريعات وتخريجات للمسائل، قال ﵀:

١- لا تقلّدني ولا تقلّد مالكًا ولا الشافعي ولا الأوزاعي ولا الثوري وخذ من حيث أخذوا.

٢- لا تقلّد دينك أحدًا من هؤلاء، ما جاء عن النبي ﷺ وأصحابه فخذ به ثم التابعين بعد الرجل فيه مخيّر.

٣- الإتباع أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي ﷺ وعن أصحابه ثم هو من بعد التابعين مخير.

٤- رأي الأوزاعي ورأي مالك ورأي أبي حنيفة كله رأي، وهو عندي سواء، إنما الحجة في الآثار.

٥- من رد حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هلكة[١].

[١] ينظر لأقوال الأئمة : حاشية ابن عابدين (١/ ٨٣)، رسم المفتي (١/ ٤)، إيقاظ همم أولي الأبصار (ص٥٠-٦٢)، تاريخ ابن معين، جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٣٢)، الإحكام لابن حزم (٦/ ١٤٩)، مقدمة الجرح والتعديل (ص٣١-٣٢)، السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٧٩)، إعلام الموقعين (٢: ٣٦٣)، صحيح ابن حبان (٣/ ٢٨٤)، المجموع شرح المهذب (١/ ٦٣)، آداب الشافعي لابن حاتم (٣/ ٢٨٤)، حلية الأولياء (٩/ ١٠٧)، مناقب ابن الجوزي (ص١٩٢)، مسائل أبي داود (ص٢٨٦)، مقدمة صفة صلاة النبي ﷺ للألباني.

الفصل السابع
أصول فقه الصحابة ﷺ والأئمة ﷺ

نقسم الفقه إلى قسمين:

١- فقه العقيدة وهو المسمى عند بعض الأئمة الفقه الأكبر، وقد سُمِّيَ فقه العقيدة بعد القرون المفضلة بعلم الكلام، ولا تصح شرعًا هذه التسمية؛ لأن ما يتعلق بالعقيدة لا يقبل فيه إلا نصوص الكتاب والسنة، ولا يقبل قياس أحدٍ ولا اجتهاده، ولكن المتأخرين أدخلوا في مسائل العقيدة آرائهم وأقوالهم وفلسفة يونان، وفسروا بها مسائل العقيدة في ذات الله وصفاته واختلفوا فيها؛ لأجل هذا سُمي فقه العقيدة علمَ الكلام.

٢- فقه الفروع، أي علم ما يتعلق بالأحكام والعبادات والمعاملات، والأخلاق.

وكان سلفنا صحابةُ رسول الله ﷺ ورضي عن أصحابه في عهدهم الميمون لم يكونوا يفرقون في تفقّههم بين العقيدة والأحكام، وكذلك لم يكونوا يفرقون في مأخذ تلقي العقيدة ومصدره بين كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، بل كانوا يأخذون بكل ما جاء في حديث رسول الله ﷺ، وكله صحيح في عهدهم، ولكن لا مشاحّة في الاصطلاح وتسمية الفقه الأكبر للعقيدة وفقه الأحكام لغيرها، وهو المعروف في الناس.

وقد سمي الكتاب المنسوب في العقيدة إلى الإمام أبي حنيفة «الفقه الأكبر»، وهذا الفقه يتعلق بذات الله ﷻ وصفاته والغيبيات التي أخبر الله بها مما كان ويكون، وأخبر بها رسوله ﷺ في الحديث الصحيح، وما يتعلق بالملائكة والرسل والكتب التي أنزلها على رسله، وباليوم الآخر من البعث والنشور وأحوال الموتى والقبور والقدر خيره

وشره، فوجب على المسلمين أن يؤمنوا بجميع ما يتعلق بالعقيدة، وكذلك ما يتعلق بغير العقيدة على ما بيّن الله ورسوله، وعلى ما فهم صحابة رسول الله ﷺ من الرسول ﷺ وعلى منهج فهمهم؛ لأن الصحابة أخذوها عن النبي ﷺ بغير واسطة أحد كالأمور الأخرى، وهم قدوتنا في فهم الدين الخالص بعد ما أفسد الناس عقائدهم وأدخلوا فيها آراء وأقوال من ليس قوله حجة، وأوّلوا فيها تأويلات لا تقبلها اللغة العربية التي نزل فيها الدين كلّه.

ولم يكن في ذات الله ولا في صفاته أي شك عند الصحابة في الإيمان بها حقيقة، فلم يحرفوها ولم يؤولها ولم يكيفوها ولم يعطّلوها، وقد آمنوا بظاهرها وأمَرُّوها كما جاءت، كانوا أفصح الناس وأعلمهم باللغة العربية، حتى الأغرق منهم في البداوة إذا سمع ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الفتح: ١٠] لم يشك في إثبات صفة اليد لله ﷻ، وإذا سمع من النبي ﷺ: «**يضحك الله لرجل أو لرجلين..**» لم يؤول ولم يستشكل، ولا يمكن أن يُثْبت بالأدلة الصحيحة أحد من عمل الصحابة أنهم شكّوا أو حرّفوا أو أوّلوا أو سألوا الرسول ﷺ كيف هو وكيف صفاته؟

إنما جاءت بلية التأويل والتحريف من العجم الذين دخلوا في دين الله وقد ورثوا من قَبل عقائد فاسدة، فأدخلوا في الإسلام في عقيدته وفقه شريعته أشياء لا تَمُتُّ إلى الإسلام بصلة.

ونخاطب علماء الأمة خاصة وناشدهم بالأصل المعروف عندهم وهو الإجماع، فنقول: قد حصل الإجماع في عهد الصحابة على الإيمان بالله وبجميع ما يتعلق به وبما يتعلق بالغيبيات ممَّا أخبر الله ورسوله به، من غير تأويل ولا تحريف ولا تشبيه ولا تعطيل، لا يمكن إنكار هذا الإجماع من أفضل خلق الله بعد رسل الله عليهم الصلاة والسلام أعني الصحابة ﷺ.

وقد علم جميع الطوائف أنه لا يجوز إنكار الإجماع، وقد نصّ بعض العلماء أنّ إنكار الإجماع كفر موجب لدخول النار.

وكذلك أجمع التابعون والأئمة المتبوعون على ما أجمع عليه الصحابة.

فلينظر كل من يعتقد خلاف عقيدة صحابة رسول الله ﷺ موقعَه من الدين والإيمان، فقد قال الله ﷻ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾[النساء:١١٥].

وقد ذرّت بعد خير الناس والقرون المفضلة قرون التشيع والرفض والنصب وإنكار القدر والتأويل والتحريف في مسائل العقيدة، ولكن من بعض الأفراد الضّالين عن طريق الصواب، لذا قام علماء الأمة متّفقين مجتمعين بالرد على هذه البدع وصرّحوا بأنها مخالفة لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

والغرض أن إجماع خير القرون كان على ما أخذه وفهمه الصحابة عن النبي ﷺ وخاصة في مسائل العقيدة، ولا مجال للاختلاف فيه، فإن كان هناك إجماع في الأمة على شيء فإجماع الصحابة هذا من أثبت الإجماعات وأقواها.

وقد شاء الله كونًا وقدرًا أن تبرز في الخلافة الإسلامية عقيدة التجهّم والاعتزال والأشعرية والماتريدية، وقد تسببت في الأمة لفتن واختلافات كثيرة، ثم هناك اصطلاحات علم اليقين والظن، فرقوا بهما بين القرآن والسنة، فجعل بعضهم القرآن هو المأخذ الوحيد للعقيدة وتركوا ما ثبت بالسنة لأنها ظني، وكذلك مصطلحات العرض والجوهر والحُسن والقُبح التي اصطنعوها لأنفسهم قد أدخلت في عقيدة الإسلام مفاسد كثيرة، شبّهوا الله ﷻ بالمخلوق أولًا، ثم هربًا من التشبيه بزعمهم عطّلوا صفات الله ﷻ، وقد أثبتت بعض الفرق بعض الصفات وأنكروا البعض مع أن جميع الصفات طريقها ومأخذها واحد.

وكذلك ما قصرت عقولهم عن فهمها أنكروه، وما لم يكن في زعمهم متواتراً أو ما لا يفيد اليقين في زعمهم جحدوه، وبذلك مسخوا العقيدة الإسلامية الصافية العقيدة التي فهمها كما جاءت صحابة رسول الله حتى أصحاب البادية منهم ولم يجدوا فيها شكًا ولا شبهة، سودوا وجهها الناصع الجميل وأشعلوا في الأمة نار الخلاف والشقاق.

حقًا هم الذين يستحقون أن يسمَّوا خير الناس الذين آمنوا وصدّقوا كل ما جاء عن الله ورسوله بدون شك وريب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ في مجموع فتاواه (٦/ ٣٩٤): « لَقَدْ طَالَعْت التَّفَاسِيرَ الْمَنْقُولَةَ عَنْ الصَّحَابَةِ وَمَا رَوَوْهُ مِنْ الْحَدِيثِ وَوَقَفْت مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا شَاءَ اللهُ مِنْ الْكُتُبِ الْكِبَارِ وَالصِّغَارِ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ تَفْسِيرٍ، فَلَمْ أَجِدْ إلَى سَاعَتِي هَذِهِ عَنْ أَحَدٍ مِنْ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ تَأَوَّلَ شَيْئًا مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ أَوْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ بِخِلَافِ مُقْتَضَاه الْمَعْرُوفِ».

وقد أشرنا سابقًا أن الخلف سَمَّوا علم توحيد الباري علمَ الكلام لعلة؛ لأجل أنه قد تكلم فيه الطوائف المختلفة وحصلت مذاكرات ومناظرات، في حين أنه لم يكن في عهد الصحابة ومن تبعهم إلا قولهم: «سمعنا وأطعنا» ولم يكن فيه كلام ولا خلاف.

نعم، إذا تولّد في الناس فكرٌ مستحدث خاطئ والناس أتباع كل ناعق فيتبعون هذا الفكر، فقد اختار الموسومون بالعلم في الأمة العقيدة الباطلة وقلدهم العوام وبذلك كان الأكثرون على هذه العقيدة الفاسدة المخالفة لعقيدة الصحابة ومن اتبعهم.

كذلك فشا في الناس التقليد في الفقه الثاني، أعني الأحكام والمعاملات والعبادات، وقيل بوجوب تقليد من ليس قوله حجة، وعِيب الخروج عن تقليد المذاهب الأربعة.

ولما أوجَب العلماءُ التقليد نَشِطوا في تأويل نصوص الكتاب والسنة، وأبقوا أقوال الأئمة على ظاهرها وعملوا وأقروا المقلدين بالعمل بها، وكم من مسائلَ ثابتةٍ بالكتاب والسنة تركوها أو أوّلوها تأويلًا غير سائغ لأجل قول الأئمة أو علماء المذاهب والله المستعان.

ولا يعزُب عن بالك -أيها القارئ الكريم- تناقض المتعصبين من المقلدين، فلما فُتح باب التقليد اتخذوا أئمة مختلفين في أبواب العقيدة والشريعة، وقد رأيت أنهم قلدوا الأشعري أو الماتريدي في العقيدة، وفي الفقه العام قلدوا الأئمة الأربعة أو الخمسة، وفي باب السلوك والتزكية قلدوا أئمة مختلفين، الذين جاؤوا بعد النبي ﷺ والصحابة بعد قرون، الرفاعي والتيجاني والقادري والبدوي والنقشبندي والجشتي والسهروردي وغيرهم، وهذه الانتسابات كلها نتاج التقليد وإن بقيت الدنيا فكم تحدث في الأمة من الانتسابات!! والله هو العليم بذلك، فقد قطّع المسلم دينه إربًا إربًا وانتسب انتسابات كثيرة ولم يكن في عهد النبي ﷺ إلا انتساب واحد: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ۚ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْ ۖ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الحج:٧٨].

ولكنهم جعلوا الدين مزيجًا من هذه الانتسابات المختلفة وإذا خالفهم أحد بل قال لهم: «إن هذه بدع مستحدثة في دين الله» صاحوا إن هذا خارجي، يخالفون السواد الأعظم وجعلوا الكثرة والجمهورية معيار الحق وضللوا متبع السنة، ومعلوم أن الكثرة والجمهورية ليس معيارًا للحق في دين الله، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف ١٠٣].

فعُلم علم اليقين أنه لا يجتمع التعصب على التقليد والعقل السليم والنقل الصحيح الصريح؛ لأن العقل السليم والنقل الصحيح يقتضيان أنه لا تُحدَث بدعة في دين الله وإذا كان في المسألة نص من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فلا يُعدل عنه، ولكن يا حسرةً على العباد! جعلوا البدع التي هي ضلالةٌ دينهم وديدنهم، وإلى الله المشتكى.

الفصل الثامن
أصول فقه الإمام أبي حنيفة في العقيدة

قد ذكرنا فيما قبل أن جميع أئمتنا أبا حنيفة ومالكا والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم كلهم كانوا سلفيين على طريقة أهل الحديث.

قال ابن تيمية رحمه الله: «وَفِي كِتَابِ الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ الْمَشْهُورِ عِنْدَ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ؛ الَّذِي رَوَوْهُ بِالْإِسْنَادِ عَنْ أَبِي مُطِيعٍ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ البلخي قَالَ: سَأَلْت أَبَا حَنِيفَةَ عَنْ الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ فَقَالَ: لَا تُكَفِّرَنَّ أَحَدًا بِذَنْبٍ وَلَا تَنْفِ أَحَدًا بِهِ مِنْ الْإِيمَانِ؛ وَتَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنْ الْمُنْكَرِ؛ وَتَعْلَمُ أَنَّ مَا أَصَابَك لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَك وَمَا أَخْطَأَك لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَك وَلَا تَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلَا تُوَالِ أَحَدًا دُونَ أَحَدٍ؛ وَأَنْ تَرُدَّ أَمْرَ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ إلَى اللهِ ﷻ.

إلَى أَنْ قَالَ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ عَمَّنْ قَالَ: لَا أَعْرِفُ رَبِّي فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ: فَقَدْ كَفَرَ لِأَنَّ اللهَ يَقُول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَوَاتٍ.

قُلْت: فَإِنْ قَالَ: إنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى وَلَكِنَّهُ يَقُولُ لَا أَدْرِي الْعَرْشَ فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ؟ قَالَ هُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ فِي السَّمَاءِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ وَأَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلُ.

وَفِي لَفْظٍ: سَأَلْت أَبَا حَنِيفَةَ عَمَّنْ يَقُولُ لَا أَعْرِفُ رَبِّي فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ. قَالَ قَدْ كَفَرَ. قَالَ لِأَنَّ اللهَ يَقُول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَوَاتٍ.

قَالَ: فَإِنَّهُ يَقُولُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى وَلَكِنْ لَا يَدْرِي الْعَرْشَ فِي الْأَرْضِ أَوْ فِي السَّمَاءِ؟ قَالَ إِذَا أَنْكَرَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ فَقَدْ كَفَرَ.

قال ابن تيمية ﷺ: فَفِي هَذَا الْكَلَامِ الْمَشْهُورِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ: أَنَّهُ كَفَّرَ الْوَاقِفَ الَّذِي يَقُولُ: لَا أَعْرِفُ رَبِّي فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ الْجَاحِدُ النَّافِي الَّذِي يَقُولُ لَيْسَ فِي السَّمَاءِ؛ أَوْ لَيْسَ فِي السَّمَاءِ وَلَا فِي الْأَرْضِ؟ وَاحْتَجَّ عَلَى كُفْرِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ قَالَ: وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَوَاتٍ.

وَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ يُبَيِّنُ أَنَّ اللهَ فَوْقَ السَّمَوَاتِ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَأَنَّ الِاسْتِوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ دَلَّ عَلَى أَنَّ اللهَ بِنَفْسِهِ فَوْقَ الْعَرْشِ.

ثُمَّ أَرْدَفَ ذَلِكَ بِتَكْفِيرِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى وَلَكِنْ تَوَقَّفَ فِي كَوْنِ الْعَرْشِ فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ قَالَ: لِأَنَّهُ أَنْكَرَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ؛ لِأَنَّ اللهَ فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ؛ وَأَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلُ.

وَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ بِتَكْفِيرِ مَنْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ اللهُ فِي السَّمَاءِ؛ وَاحْتَجَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ وَأَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلُ وَكُلٌّ مِنْ هَاتَيْنِ الْحُجَّتَيْنِ فِطْرِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ فَإِنَّ الْقُلُوبَ مَفْطُورَةٌ عَلَى الْإِقْرَارِ بِأَنَّ اللهَ فِي الْعُلُوِّ وَعَلَى أَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلُ وَقَدْ جَاءَ اللَّفْظُ الْآخَرُ صَرِيحًا عَنْهُ بِذَلِكَ. فَقَالَ: إِذَا أَنْكَرَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ فَقَدْ كَفَرَ»[١].

وقد ذكر الذهبي في كتابه «العلو للعلي الغفار» هذا القول عن أَبِي إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيِّ الهروي فِي كِتَابِه «الْفَارُوقِ»[٢].

---

[١] مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ٤٧-٤٩).

[٢] مختصر العلو (١٣٦).

وذكر ابن أبي العز الحنفي (٧٣١-٧٩٢) في شرحه على العقيدة الطحاوية: «وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ الْمَقْدِسِيُّ أن الشيخ أبا جعفر الهمداني حَضَرَ مَجْلِسَ الْأُسْتَاذِ أَبِي الْمَعَالِي الْجُوَيْنِيِّ الْمَعْرُوفِ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، وَهُوَ يَتَكَلَّمُ فِي نَفْيِ صِفَةِ الْعُلُوِّ، وَيَقُولُ: كَانَ اللهُ وَلَا عَرْشَ وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا كَانَ! فَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ: أَخْبِرْنَا يَا أُستاذُ عَنْ هَذِهِ الضَّرُورَةِ الَّتِي نَجِدُهَا فِي قُلُوبِنَا؟ فَإِنَّهُ مَا قَالَ عَارِفٌ قَطُّ: يَا اللهُ، إِلَّا وَجَدَ فِي قلبه ضرورة طلب الْعُلُوَّ، لَا يَلْتَفِتُ يَمْنَةً وَلَا يَسْرَةً، فَكَيْفَ ندفع بهذه الضَّرُورَةَ عَنْ أَنْفُسِنَا؟ قَالَ: فَلَطَمَ أَبُو الْمَعَالِي عَلَى رَأْسِهِ وَنَزَلَ! وَأَظُنُّهُ قَالَ: وَبَكَى! وَقَالَ: حيرني الهمداني حَيَّرَنِي! أَرَادَ الشَّيْخُ: أَنَّ هَذَا أَمْرٌ فَطَرَ اللهُ عَلَيْهِ عِبَادَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَلَقَّوْهُ من المرسلين، يَجِدُونَ فِي قُلُوبِهِمْ طَلَبًا ضَرُورِيًّا يَتَوَجَّهُ إِلَى اللهِ وَيَطْلُبُهُ فِي الْعُلُوِّ»[١].

وقال الإمام ابن أبي العز الحنفي: « وَكَلَامُ السَّلَفِ فِي إِثْبَاتِ صِفَةِ الْعُلُوِّ كَثِيرٌ جِدًّا: فَمِنْهُ: مَا رَوَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيُّ فِي كتابه: «الفاروق» بسنده إلى مُطِيعٍ الْبَلْخِيِّ: أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا حَنِيفَةَ. - فذكر ما سبق عن الإمام-. ثم قال: وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ مِمَّنْ يَنْتَسِبُ إِلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، فَقَدِ انْتَسَبَ إِلَيْهِ طَوَائِفُ مُعْتَزِلَةٌ وَغَيْرُهُمْ، مُخَالِفُونَ لَهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ اعْتِقَادَاتِهِ. وَقَدْ يَنْتَسِبُ إِلَى مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ مَنْ يُخَالِفُهُمْ فِي بَعْضِ اعتقاداتهم»[٢].

وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي الحنفي في مقدمة العقيدة الطحاوية: «هذا ذكر عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة: أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني رضوان الله عليهم أجمعين، وما يعتقدون من أصول الدين ويَدينون به رب العالمين».

---

[١] شرح العقيدة الطحاوية (٢٩١).

[٢] شرح العقيدة الطحاوية (٣٢٢-٣٢٣).

وليس فيما ذكر من عقيدة الإمام خلاف من الأئمة الآخرين سوى مسألة الإيمان، وليس في عقيدة الإمام أبي حنيفة إنكار الصفات ولا تأويلها ولا تكييفها.

وذكر اللالكائي بسنده عن محمد بن الحسن تلميذ الإمام أبي حنيفة وصاحبه يقول: «اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثِّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي صِفَةِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ وَلَا وَصْفٍ وَلَا تَشْبِيهٍ، فَمَنْ فَسَّرَ الْيَوْمَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَقَدْ خَرَجَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا وَلَمْ يُفَسِّرُوا، وَلَكِنْ أَفْتَوْا بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ثُمَّ سَكَتُوا، فَمَنْ قَالَ بِقَوْلِ جَهْمٍ فَقَدْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَصَفَهُ بِصِفَةٍ لَا شَيْءَ»[١].

ومثله نقله عن الإمام محمد، عبد الله المقدسي في ذم التأويل[٢].

قال ابن تيمية رحمه الله: «مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ أَخَذَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَطَبَقَتِهِمَا مِنْ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ حَكَى هَذَا الْإِجْمَاعَ وَأَخْبَرَ أَنَّ الْجَهْمِيَّةَ تَصِفُهُ بِالْأُمُورِ السَّلْبِيَّةِ غَالِبًا أَوْ دَائِمًا، وَقَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ: أَرَادَ بِهِ تَفْسِيرَ «الْجَهْمِيَّةِ الْمُعَطِّلَةِ» الَّذِينَ ابْتَدَعُوا تَفْسِيرَ الصِّفَاتِ بِخِلَافِ مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ مِنْ الإثبات»[٣].

وقال الملا علي القاري في مرقاة المفاتيح في كتاب اللباس في ذكر العمامة وعمامة النبي ﷺ وذكر كلامًا عن ابن القيم عن ابن تيمية في حكمة ذؤابة عمامة النبي ﷺ ناقلًا عن شرح الشمائل لابن حجر، قال ابن القيم عن شيخه ابن تيمية: «أَنَّهُ ذَكَرَ شَيْئًا بَدِيعًا، وَهُوَ أَنَّهُ ﷺ لَمَّا رَأَى رَبَّهُ وَاضِعًا يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ أَكْرَمَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ بِالْعَذَبَةِ.

قَالَ الْعِرَاقِيُّ: لَمْ نَجِدْ لِذَلِكَ أَصْلًا يَعْنِي مِنَ السُّنَّةِ.

---

[١] شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٣٢-٤٣٣).

[٢] المجموعة الكمالية (٣/ ١٣٧).

[٣] مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ٥٠).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمه الله[١]: بَلْ هَذَا مِنْ قَبِيلِ رَأْيِهِمَا وَضَلَالِهِمَا، إِذْ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا ذَهَبَا إِلَيْهِ وَأَطَالَا فِي الِاسْتِدْلَالِ لَهُ، وَالْحَطِّ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فِي نَفْيِهِمْ لَهُ، وَهُوَ إِثْبَاتُ الْجِهَةِ وَالْجِسْمِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَهُمَا فِي هَذَا الْمَقَامِ مِنَ الْقَبَائِحِ وَسُوءِ الِاعْتِقَادِ مَا تُصَمُّ عَنْهُ الْآذَانُ، وَيُقْضَى عَلَيْهِ بِالزُّورِ وَالْبُهْتَانِ، قَبَّحَهُمَا اللهُ وَقَبَّحَ مَنْ قَالَ بِقَوْلِهِمَا، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَجِلَّاءُ مَذْهَبِهِ مُبَرَّؤُونَ عَنْ هَذِهِ الْوَصْمَةِ الْقَبِيحَةِ، كَيْفَ وَهِيَ كُفْرٌ عِنْدَ كَثِيرِينَ؟!

قال القاري بعد نقله: أَقُولُ: صَانَهُمَا اللهُ عَنْ هَذِهِ السِّمَةِ الشَّنِيعَةِ وَالنِّسْبَةِ الْفَظِيعَةِ، وَمَنْ طَالَعَ شَرْحَ مَنَازِلِ السَّائِرِينَ لِنَدِيمِ الْبَارِيِّ الشَّيْخُ عَبْدُ اللهِ الْأَنْصَارِيُّ الْحَنْبَلِيُّ - قَدَّسَ اللهُ تَعَالَى سِرَّهُ الْجَلِيَّ - وَهُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عِنْدَ الصُّوفِيَّةِ حَالَ الْإِطْلَاقِ بِالِاتِّفَاقِ، تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُمَا (ابن القيم وابن تيمية) كَانَا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، بَلْ وَمِنْ أَوْلِيَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَمِمَّا ذُكِرَ فِي الشَّرْحِ الْمَذْكُورِ مَا نَصُّهُ عَلَى وَفْقِ الْمَسْطُورِ هُوَ قَوْلُهُ عَلَى بَعْضِ صُبَاةِ الْمَنَازِلِ:

وَهَذَا الْكَلَامُ مِنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ يُبَيِّنُ مَرْتَبَتَهُ مِنَ السُّنَّةِ، وَمِقْدَارَهُ من الْعِلْمِ، وَأَنَّهُ بَرِيءٌ مِمَّا رَمَاهُ أَعْدَاؤُهُ الْجَهْمِيَّةُ مِنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ عَلَى عَادَاتِهِمْ فِي رَمْيِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ بِذَلِكَ، كَرَمْيِ الرَّافِضَةِ لَهُمْ بِأَنَّهُمْ نَوَاصِبُ، وَالنَّوَاصِبِ بِأَنَّهُمْ رَوَافِضُ، وَالْمُعْتَزِلَةِ بِأَنَّهُمْ نَوَائِبُ حَشْوِيَّةٌ، وَذَلِكَ مِيرَاثٌ مِنْ أَعْدَاءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي رَمْيِهِ وَرَمْيِ أَصْحَابِهِ، بِأَنَّهُمْ صُبَاةٌ قَدِ ابْتَدَعُوا دِينًا مُحْدَثًا، وَهَذَا مِيرَاثٌ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْمَيْمَنَةِ مِنْ نَبِيِّهِمْ بِتَلْقِيبِ أَهْلِ الْبَاطِلِ لَهُمْ بِالْأَلْقَابِ الْمَذْمُومَةِ، وَقَدَّسَ اللهُ رُوحَ الشَّافِعِيِّ حَيْثُ يَقُولُ، وَقَدْ نُسِبَ إِلَيْهِ الرَّفْضُ:

إِنْ كَانَ رَفْضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ ... فَلْيَشْهَدِ الثَّقَلَانِ أَنِّي رَافِضِيٌّ

---

[١] هو ابن حجر أحمد بن محمد الهيتمي -بالتاء قبل الميم- (٩٠٩-٩٧٤)، وقوله هذا في كتابه «أشرف الوسائل في فهم المسائل» (١/ ٧٢-٧٣).

وَرَضِيَ اللهُ عَنْ شَيْخِنَا أَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ تَيْمِيَةَ حَيْثُ يَقُولُ:

إِنْ كَانَ نَصْبًا حُبُّ صَحْبِ مُحَمَّدٍ ... فَلْيَشْهَدِ الثَّقْلَانِ أَنِّي نَاصِبِيُّ

وَعَفَا اللهُ عَنِ الثَّالِثِ حَيْثُ يَقُولُ:

فَإِنْ كَانَ تَجْسِيمًا ثُبُوتُ صِفَاتِهِ ... وَتَنْزِيهُهَا عَنْ كُلِّ تَأْوِيلِ مُفْتَرِ

فَإِنِّي بِحَمْدِ اللهِ رَبِّي مُجَسِّمٌ ... هَلُمُّوا شُهُودًا وَامْلَئُوا كُلَّ مَحْضَرِ

ونقل إلى آخر كلام الأنصاري ﷺ وقال: انتهى كلامه.

ثم قال القاري: «وَتَبَيَّنَ مَرَامُهُ، وَظَهَرَ أَنَّ مُعْتَقَدَهُ (أي ابن تيمية) مُوَافِقٌ لِأَهْلِ الْحَقِّ مِنَ السَّلَفِ وَجُمْهُورِ الْخَلَفِ، فَالطَّعْنُ الشَّنِيعُ وَالتَّقْبِيحُ الْفَظِيعُ غَيْرُ مُوَجَّهٍ عَلَيْهِ وَلَا مُتَوَجِّهٍ إِلَيْهِ، فَإِنَّ كَلَامَهُ بِعَيْنِهِ مُطَابِقٌ لِمَا قَالَهُ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ، وَالْمُجْتَهِدُ الْأَقْدَمُ فِي فِقْهِهِ الْأَكْبَرِ مَا نَصُّهُ: «وَلَهُ تَعَالَى يَدٌ وَوَجْهٌ وَنَفْسٌ، فَمَا ذَكَرَ اللهُ فِي الْقُرْآنِ مِنْ ذِكْرِ الْوَجْهِ وَالْيَدِ وَالنَّفْسِ فَهُوَ لَهُ صِفَاتٌ بِلَا كَيْفٍ، وَلَا يُقَالُ إِنَّ يَدَهُ قُدْرَتُهُ أَوْ نِعْمَتُهُ ; لِأَنَّ فِيهِ إِبْطَالَ الصِّفَةِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْقَدَرِ وَالِاعْتِزَالِ، وَلَكِنَّ يَدَهُ صِفَتُهُ بِلَا كَيْفٍ، وَغَضَبُهُ وَرِضَاهُ صِفَتَانِ مِنْ صِفَاتِهِ بِلَا كَيْفٍ» اهـ[١].

وكذلك ذكر البيهقي بإسناد صحيح عن القاضي أبي يوسف يقول: كلّمتُ أبا حنيفة ﷺ سنة جرداء في أنّ القرآنَ مخلوق أم لا؟ فاتفق رأيه ورأيي على أن من قال: «القرآن مخلوق» فهو كافر. قال أبو عبد اللّه البيهقي: رواة هذا كلهم ثقات[٢].

فقد علم من هذه النقول الواضحة أن عقيدة الإمام أبي حنيفة كانت إثبات الصفات لله ﷻ على منهج الصحابة والتابعين.

---

[١] مرقاة المفاتيح (٧/ ٢٧٧٩)، وينظر: جمع الوسائل في شرح الشمائل للقارئ (١/ ٢٠٧) وما بعدها، وليس فيه لفظ: «نديم الباري»، ولا: «وهو شيخ الإسلام عند الصوفية».

[٢] الأسماء والصفات (١/ ٦١١) برقم (٥٥١).

فيا للعجب كيف ينكر المنتسبون إلى الإمام أبي حنيفة والمقلّدون له ويرون تقليده واجبًا عليهم؟!! كيف ينكرون بكل صراحة وشجاعة استواء الله على عرشه ويلقبون المثبتين للاستواء مجسمة؟!! بأي علم وديانة يخالفون عقيدة الإمام ثم بكل جرأة يقولون: إنهم مقلدون للإمام أبي حنيفة رحمه الله؟!!

الفصل التاسع
أصول فقه الصحابة ﷺ في الأحكام

كانت أصول فقه الصحابة كتابَ اللهِ وسنةَ الرسولِ ﷺ وأقوالَ الصحابةِ بالمشاورة، ثم القياس، وسيأتي قولُ عُمر وعبدِ الله بن مسعود ﷺ الذي فيه تأكيدٌ على التفقه بالكتاب والسنة، ثم السنة، ثم قضايا الصحابة، وفي آخر الأمر إرشاد إلى الاجتهاد.

وعن عبد الرحمن بن يزيد، قال: أكثروا على عبد الله ذاتَ يوم فقال عبد الله: «إِنَّهُ قَدْ أَتَى عَلَيْنَا زَمَانٌ وَلَسْنَا نَقْضِي، وَلَسْنَا هُنَالِكَ، ثُمَّ إِنَّ اللهَ ﷻ قَدَّرَ عَلَيْنَا أَنْ بَلَغْنَا مَا تَرَوْنَ، فَمَنْ عَرَضَ لَهُ مِنْكُمْ قَضَاءٌ بَعْدَ الْيَوْمِ، فَلْيَقْضِ بِمَا فِي كِتَابِ اللهِ، فَإِنْ جَاءَ أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ، فَلْيَقْضِ بِمَا قَضَى بِهِ نَبِيُّهُ ﷺ، فَإِنْ جَاءَ أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ، وَلَا قَضَى بِهِ نَبِيُّهُ ﷺ، فَلْيَقْضِ بِمَا قَضَى بِهِ الصَّالِحُونَ، فَإِنْ جَاءَ أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ، وَلَا قَضَى بِهِ نَبِيُّهُ ﷺ، وَلَا قَضَى بِهِ الصَّالِحُونَ، فَلْيَجْتَهِدْ رَأْيَهُ، وَلَا يَقُولُ: إِنِّي أَخَافُ، وَإِنِّي أَخَافُ، فَإِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَ ذَلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ، فَدَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ»[١].

ورواه ابن أبي خيثمة وزاد فيه: «فإن لم يُحسِن فليقم ولا يَسْتَحِي»[٢].

وروى الدارمي ووكيع عن الشعبيِّ عن شريح قال: كتب إليَّ عُمَر: إذا أتاك قضاء

---

[١] سنن النسائي (٥٣٩٧)، وسنن الدارمي (١/ ٦١)، وأخبار القضاة لوكيع (١/ ٧٦).

[٢] إعلام الموقعين (٢/ ١١٨)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٥٩٩)، وصححه ابن حجر في موافقة الخبر الخبر (١/ ١١٩)، وانظر: طبعة الشيخ مشهور سلمان.

فاقض بما في كتاب الله، فإن أتاك ما ليس في كتاب الله، فاقض بسنةِ رسولِ الله ﷺ، فإن أتاك ما ليس في سنة نبي الله، فاقض بما يجتمع فيه رأي المسلمين، فإن أتاك ما لم يجتمع فيه رأي المسلمين، فاختر إحدى اثنتين إن شئتَ فاجتهد رأيك، وتقدَّم، وإن شئتَ فتأخَّر، وأن تأخَّر خيرٌ لك»[١].

وروى أبو عُبيدٍ في كتابِ القضاءِ وغيرِه عن ميمون بن مهران قال: «كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه حُكْمٌ نظر في كتابِ الله تعالى، فإن وجدَ فيه ما يُقضى به قضى به، وإن لم يَجِدْ في كتابِ الله نظر في سنةِ رسول الله ﷺ فإن وجد فيها ما يُقضَى به قَضى به، فإن أعياه ذلك سأل الناس: هل علمتم أنَّ رسولَ الله ﷺ قضى فيه بقضاء؟ فربَّما قامَ إليه القومُ فيقولون: قضى فيه بكذا وكذا، فإن لم يجد سنَّةً سنَّها النبيُّ ﷺ جمعَ رؤساءَ الناسِ فاستشارهم، فإذا اجتمعَ رأيُهم على شيءٍ قضى به»[٢].

قال الشعبي، قال: كان أبو بكر يقول: «الكلالةُ من لا ولدَ له، ولا والد»، قال: كان عمرُ يقول: «الكلالةُ من لا ولدَ له». فلمَّا طعن عمرُ، قال: « إِنِّي لَأَسْتَحْيِي اللهَ أَنْ أُخَالِفَ أَبَا بَكْرٍ أَرَى الْكَلَالَةَ مَا عَدَا الْوَلَدَ وَالْوَالِدَ»[٣].

ولا يثبت من هذه القصة أنَّ التقليدَ بدون دليلٍ مباحٌ أو واجبٌ، فإنَّ غايةَ ما فيه لو ثبتَ أنَّ عمرَ رأى رأيًا فتنازل عنه لرأي أبي بكرٍ الذي وافقه أكثرُ الصحابة، وهذا أمرٌ اجتهاديٌّ فجاز أن يقلِّدَ مجتهدٌ مجتهدًا في ما لا نصَّ فيه، وجاز أن يخالفَهُ. ثم هو داخلٌ

---

[١] سنن الدارمي (١/ ٥٥)، أخبار القضاة (٢/ ١٩٠).

[٢] إعلام الموقعين (٢/ ١١٥)، ورواه الدارمي (١/ ٥٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١١٤)، رجاله ثقات إلا أنَّه منقطع، ميمون بن مهران لم يدرك أبا بكر ﷺ، إلا أنَّه يُذكر استئناسًا لأن ما في هذا الأثر هو الثابت عن الصحابة عامة.

[٣] مصنف عبد الرزاق (١٠/ ٣٠٤)، وسنن الدارمي (٢/ ٢٦٤)، وهذه الرواية أيضًا فيه انقطاع، الشعبي لم يدرك أبا بكر، ولكن القصة مشهورة.

تحت قوله ﷺ: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين**» فتأمَّل، والله أعلم.

وقال عُبيدُ اللهِ بنُ أبي يزيد: «كان ابنُ عباسٍ إِذَا سُئِلَ عَنِ الْأَمْرِ فَكَانَ فِي الْقُرْآنِ، أَخْبَرَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْقُرْآنِ وَكَانَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، أَخْبَرَ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَعَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، قَالَ فِيهِ بِرَأْيِهِ»[١].

وكانت هي طريقةُ تفقُّه التابعين وتعلُّمِهم.

عن أبي سُهيل، قال: «كَانَ عَلَى امْرَأَتِي اعْتِكَافُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَسَأَلْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَعِنْدَهُ ابْنُ شِهَابٍ، قَالَ: قُلْتُ عَلَيْهَا صِيَامٌ؟ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: لَا يَكُونُ اعْتِكَافٌ إِلَّا بِصِيَامٍ. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: أَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَعَنْ أَبِي بَكْرٍ؟ قَالَ: لَا؟ قَالَ: فَعَنْ عُمَرَ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَعَنْ عُثْمَانَ؟ قَالَ: لَا. قَالَ عُمَرُ: مَا أَرَى عَلَيْهَا صِيَامًا. فَخَرَجْتُ فَوَجَدْتُ طَاوُسًا وَعَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ، فَسَأَلْتُهُمَا، فَقَالَ طَاوُسٌ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ، لَا يَرَى عَلَيْهَا صِيَامًا إِلَّا أَنْ تَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهَا. قَالَ: وَقَالَ عَطَاءٌ: ذَلِكَ رَأْيِي»[٢].

[١] سنن الدارمي (١/ ٥٩)، الفقيه والمتفقه (١/ ٢٠٣).

[٢] سنن الدارمي (١/ ٥٨).

الفصل العاشر
أصول فقه الأئمة رحمهم الله

كانت أصولُ فقهِ الأئمةِ الأربعةِ وغيرِهم مبنية على كتابِ اللهِ وسنةِ رسول الله ﷺ وإجماعِ الصحابةِ وغيرِهم وآثارِ الصحابةِ، وكانوا يقدِّمون آثار الخلفاءِ الراشدين على آثارِ غيرِهم من الصحابة، ثم القياس.

وهذه الأصولُ مأخوذةٌ من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وآثارِ الصحابةِ.

ويَذكرُ أكثرُ علماءِ أصولِ الفقهِ أربعةَ أصولٍ فقط: كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ والإجماع، والقياس، ولا يذكرون آثارَ الصحابة في أصولِ الفقه، فإن كان قصدهم أنَّ آثارَ الصحابة داخلةٌ في السنة فبها ونعمت، وإلَّا فيلزم أن تُذكرَ آثارُ الصحابةِ في أصول الفقه وأدلته.

وفي هذا الفصل أوردُ بعضَ ما ذكرتُه في كتابي «الإتباع وأصول فقه السلف» في الفصل الخامس فأقول:

الأصول التي كان يبني عليها الأئمةُ فِقْهَهُم:

١ – كتاب الله.

٢ – سنة رسول الله ﷺ.

٣ – الإجماع من الصحابة رضي الله عنهم، أو غيرهم.

٤ – آثار الصحابة رضي الله عنهم.

٥ – القياس.

هذه هي أصول الفقه التي كان عليها الأئمة الأربعة وغيرهم، تلقيًا من نصوص الكتاب والسنة وآثار الصحابة.

نذكر فيما يأتي ما ورد عنهم في هذا الباب:

أما الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت ﷺ، فقد روى ابن معين ومن طريقه الخطيب في تاريخيهما، عن يحيى بن الضريس قال: شهدت سفيان وأتاه رجل فقال له: ما تنقم على أبي حنيفة؟ قال: وما له؟ قال سمعته يقول: آخذ كتاب الله، فما لم أجد، فبسنة رسول الله ﷺ، فإن لم أجد في كتاب الله ولا سنة ﷺ أخذت بقول الصحابة، آخذ بقول من شئت منهم وأدع قول من شئت منهم ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم.

فأما إذا انتهى الأمر إلى – أو جاء إلى– إبراهيم والشعبي وابن سيرين والحسن وعطاء وسعيد بن المسيب وعدَّدَ رجالًا فقوم اجتهدوا فأجتهدُ كما اجتهدوا[١].

وذَكر عن الإمام هذا الأصل البيهقيُّ وابنُ عبد البر.

وذكرا أيضًا قال أبو يوسف: سمعت أبا حنيفة يقول: إذا جاء الحديث عن النبي ﷺ من الثقات أخذنا به، فإذا جاء عن الصحابة لم نخرج عن أقاويلهم، فإذا جاء عن التابعين زاحمناهم[٢].

وقال الحسن بن صالح: كان أبو حنيفة شديد الفحص عن الناسخ من الحديث والمنسوخ فيعمل بالحديث إذا ثبت عنده عن النبي ﷺ وعن أصحابه، وكان عارفًا بحديث أهل الكوفة وفقه أهل الكوفة شديد الاتباع لما كان عليه الناس ببلده، وقال:

---

[١] «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (٤/ ٦٣)، ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٦٨)، و«أخبار أبي حنيفة» للصيمري (ص ١٠).

[٢] «المدخل» للبيهقي (١/ ٤٦)، وينظر: «الانتقاء» لابن عبد البر (ص ١٤٣).

كان يقول إن لكتاب الله ناسخًا ومنسوخًا، وإن للحديث ناسخًا ومنسوخًا، وكان حافظًا لفعل رسول الله ﷺ الأخير الذي قُبض عليه مما وصل إلى أهل بلده[١].

وقال أيضًا: إذا صح الحديث فهو مذهبي[٢].

وقال أبو حمزة السكري: سمعت أبا حنيفة يقول: إذا جاء الحديث الصحيح الإسناد عن النبي ﷺ أخذنا به، وإذا جاء عن الصحابة تخيَّرنا، وإن جاء عن التابعين زاحمناهم، ولم نخرج عن قولهم[٣].

وقال ابن المبارك: سمعت أبا حنيفة يقول: إذا جاء عن النبي ﷺ فعلى الرأس والعين، وإذا جاء عن أصحاب النبي ﷺ نختار من قولهم، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم[٤].

وكذلك الإمام مالك رحمه الله، فقد نقل عنه العلماء والرواة أصول فقهه منها:

روى أبو نعيم في «الحلية» عن مطرف بن عبد الله يقول: سمعت مالكًا يقول: سنَّ رسول الله ﷺ وولاة الأمر بعده سننًا، الأخذُ بها اتباعٌ لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله ليس لأحدٍ تغييرها ولا تبديلها، ولا النظر في شيء خالفها، من اهتدى بها فهو مهتدٍ، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن تركها اتبع غير سبيل المؤمنين، وولَّاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم، وساءت مصيرًا.

وعن إسحاق بن عيسى، قال: قال مالك: أكلما جاء أجدل من رجل تركنا ما نزل به جبريل على محمد ﷺ[٥]؟.

---

[١] «أخبار أبي حنيفة» للصميري حسين بن علي (ت ٤٣٦)، طبعة حيدر آباد (١٣٩٤هـ).

[٢] «مقدمة صفة صلاة النبي ﷺ».

[٣] «الانتقاء» لابن عبد البر (ص: ١٤٤-١٤٥).

[٤] «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٤٦)، من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك.

[٥] «الحلية» (٦/ ٤٢٤).

ورسالة الليث بن سعد إلى مالك تدل دلالة واضحة على تتبع مالكٍ آثار الصحابة، وخاصة الذين كانوا بالمدينة[١].

وقال: إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه[٢].

وقال: ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ[٣].

وأما الإمام الشافعي محمد بن إدريس، فقد بيَّن أصوله فيما دبَّجَه يراعه في تآليفه، وكذلك فيما نقل عنه الرواة الثقات من أصوله طيبًا كثيرًا مباركًا فيه، وذلك لأن الاختلاف والتعصب لأقوال العلماء قد زاد في زمن الشافعي أكثر، وكذلك في زمن الإمام أحمد أيضًا، لذا حصل منهما تأكيدات كثيرة شديدة في مسائل الاتباع والتقليد.

قال الشافعي: الأصل قرآن وسنة، فإن لم يكن فقياس عليهما، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ وصح الإسناد به، فهو سنة، والإجماع أكثر من الخبر المنفرد، والحديث على ظاهره، وإذا احتمل المعاني، فما أشبه منها ظاهره أولاهما به، وإذا تكافأت الأحاديث فأصحها إسنادًا أولاها، وليس المنقطع بشيء، ما عدا منقطع ابن المسيب[٤].

وقال رحمه الله: ليس لأحد أبدًا أن يقول في شيء حل ولا حرم إلا من جهة العلم، وجهة العلم: الخبر في الكتاب، أو السنة، أو الإجماع، أو القياس.

---

[١] انظر: «إعلام الموقعين» (٣/ ١٠٧).

[٢] الإحكام في أصول الأحكام» (٦/ ١٤٩)، «مقدمة صفة صلاة النبي ﷺ» (ص ٤٨).

[٣] «مقدمة صفة صلاة النبي ﷺ» (ص ٤٩).

[٤] «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٣٠).

وقال: لم يجعل الله لأحد بعد رسول الله ﷺ أن يقول إلا من جهة علم مضى قبله، وجهة العلم بعد الكتاب والسنة والإجماع والآثار، وما وصفت من القياس عليها[١].

وقال: والعلم من وجهين: اتباع، أو استنباط

والاتباع: إتباع كتاب فإن لم يكن، فسنة فإن لم تكن، فقول عامة من سلفنا، لا نعلم له مخالفًا، فإن لم يكن فقياس على كتاب الله جلّ وعزّ، فإن لم يكن فقياس على سنة رسول الله ﷺ، فإن لم يكن فقياس على قول عامة من سلف لا مخالف له، ولا يجوز القول إلا بالقياس، وإذا قاس من له القياس فاختلفوا وَسِعَ كلًا أن يقول بمبلغ اجتهاده، ولم يسعه اتباع غيره فيما أدى إليه اجتهاده بخلافه، والله أعلم[٢].

وقال: إنما الحجة في كتاب، أو سنة، أو أثر عن بعض أصحاب النبي ﷺ أو قول عامة المسلمين لم يختلفوا فيه، أو قياس داخل في معنى بعض هذا[٣].

وقال أيضًا: القول الذي يقبل ما كان في كتاب الله ﷻ أو سنة نبيه ﷺ أو حديث صحيح عن أحد من أصحابه أو إجماع[٤].

وقال: ما كان الكتاب والسنة موجودين فالعذر عمن سمعهما مقطوع إلا باتباعهما فإذا لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل أصحاب رسول الله ﷺ أو واحد منهم ثم كان قول الأئمة أبي بكر أو عمر أو عثمان إذا صرنا فيه إلى التقليد أحب إلينا[٥].

---

[١] «الرسالة» (ص ٨٤-٥٣٨)، دار الفتح - الشارقة.

[٢] «الأم» (١/ ١٥٣).

[٣] «الأم» (٢/ ٣١).

[٤] «الأم» (٦/ ٤٣٤).

[٥] «الأم» (٧/ ٢٦٥).

وقال أيضًا: وقد وجدنا الأئمة يبتدئون فيسألون عن العلم من الكتاب والسنة فيما أرادوا أن يقولوا فيه ويقولون فيخبرون بخلاف قولهم فيقبلون من المخبر ولا يستنكفون على أن يرجعوا لتقواهم الله وفضلهم في حالاتهم، فإذا لم يوجد عن الأئمة فأصحاب رسول الله ﷺ من الدين في موضع أخذنا بقولهم وكان اتباعهم أولى بنا من اتباع من بعدهم، والعلم طبقات شتى:

الأولى الكتاب والسنة إذا ثبتت السنة.

ثم الثانية الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة.

والثالثة أن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ ولا نعلم له مخالفا منهم.

والرابعة: اختلاف أصحاب النبي ﷺ في ذلك.

والخامسة: القياس على بعض الطبقات، ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان[١].

وكان يقول بالقياس عند الضرورة.

قال: ونحكم بالإجماع ثم القياس، وهو أضعف من هذا، ولكنها منزلة ضرورة، لأنه لا يحل القياس والخبر موجود، كما يكون التيمم طهارة في السفر عند الإعواز من الماء، ولا يكون طهارة إذا وجد الماء، إنما يكون طهارة في الإعواز، وكذلك يكون ما بعد السنة حجة إذا أعوز من السنة[٢].

وله أقوال كثيرة وتأكيدات وفيرة في كتبه عامة، وكتب من نقل عنه، في ترتيب هذه الأصول في الفقه[٣].

---

[١] «الأم» (٧/ ٢٦٥)، وانظر: «الرسالة» (ص ٥٩٦-٥٩٨)، «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٢٠).

[٢] «الرسالة» (ص ٥٩٩-٦٠٠).

[٣] انظر: «آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم»، و«مناقب الشافعي» للبيهقي، ومعرفة السنن والآثار له، و«الفقيه والمتفقه» للخطيب البغدادي.

وكذلك الإمام أحمد ﵀ فقد ذكر الأئمة الثقات أصوله، وعمل به أصحابه.

روى الخطيب من طريق الأثرم قال: رأيت أبا عبد الله أحمد بن حنبل، فيما سمعنا منه من المسائل: إذا كان في المسألة عن النبي ﷺ حديث لم يأخذ فيها بقول أحد من الصحابة، ولا من بعده خلافه، وإذا كان في المسألة عن أصحاب النبي ﷺ قول مختلف تخير من أقاويلهم، ولم يخرج من أقاويلهم إلى قول من بعدهم، وإذا لم يكن فيها عن النبي ﷺ، ولا عن أصحابه قول تخير من أقاويل التابعين، وربما كان الحديث عن النبي ﷺ وفي إسناده شيء فيأخذ به إذا لم يجئ خلافه أثبت منه مثل حديث عمرو بن شعيب، ومثل حديث إبراهيم الهجري، وربما أخذ بالحديث المرسل، إذا لم يجئ خلافه[١].

وقال الشيخ الإمام أبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز التميمي[٢]، فقيه الحنابلة في عصره في أصول الإمام أحمد: وكان يذهب ﵀ إلى أن أدلة الله سبحانه وتعالى في الأحكام الشرعية، والحوادث التي لا تدخل تحت العلوم الضرورية، مأخوذة من أصول خمس:

فأولها: كتاب الله، ويقرأ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾[الأنعام:٣٨].

والثاني: سنة رسول الله ﷺ، ويتلو ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩]، والرجوع إليه ﷺ بعد عدمه، إنما هو إلى سنته، ويروي: «عليكم بسنتي»، ويقرأ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[الحشر:٧].

الثالث: إجماع أهل العصر من العلماء، أهل الحل والعقد إذا لم يختلفوا، فإن

---

[١] الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٢١).

[٢] ولد سنة (٤٠٠) أو (٤٠١)، وتوفي سنة (٤٨٨)، «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٦٠٩).

خالف بعضهم ولو واحدٌ منهم، لم يكن إجماعًا، وإذا انتشر القول عن بعضهم وعلمه جميعهم، ولم ينكروا منه شيئًا فهو إجماع.

وكان يقول: الإجماع إجماع الصحابة ومن سواهم تبع لهم.

والرابع: قول الواحد من الصحابة إذا انتشر ولم يعرف منكر ينكره.

والخامس: القياس، وهو رد الشيء إلى نظيره، لعلة تجمع بين أصله وفرعه، فإن عدم ذلك فلا قياس.

وكان يقول: بالقياس من طريق الشبه والمقاربة، حتى يكون له علة صحيحة تجمع بين الأصل والفرع.

وكان ﷺ يجعل القياس في الأدلة بمنزلة الميتة مع الضرورة والتراب عند عدم الماء، وأما استنباط الدليل منه فحرام عنده ممنوع منه[١].

وقال ابن القيم ﷺ: وكانت فتاواه مبنية على خمسة أصول:

أحدها: النصوص، فإذا وجد النص أفتى بموجبه، ولم يلتفت إلى ما خالفه، ولا من خالفه، ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملًا ولا قولًا ولا رأيًا ولا قياسًا ولا قول صاحب ولا عدم علمه بالمخالف الذي يسميه كثير من الناس إجماعًا، ويقدمونه على الحديث الصحيح، وقد كذَّب أحمد من ادَّعى هذا الإجماع، ولم يسغ تقديمه على الحديث الثابت.

الأصل الثاني: ما أفتى به الصحابة، فإنه إذا وجد لبعضهم فتوى، لا يُعْرَف له مخالف

---

[١] «قطعة من أصول مذهبه ومشربه» لأبي محمد رزق الله التميمي، المطبوع بآخر « طبقات ابن أبي يعلى» (٢/ ٢٨٣-٢٨٣)، ببعض الاختصار، وفي ثنايا كلام الإمام للمؤلف تعليقات وتوضيحات غريبة، مثل قوله: ويروي: «أصحابي كالنجوم».

منهم فيها لم يَعْدُها إلى غيرها، ولم يَقُل: إجماعًا، بل من وَرَعه في العبارة يقول: لا أعلم شيئًا يَدْفَعه، أو نحو هذا.

الأصل الثالث: إذا اختلف الصحابة تخيَّر من أقوالهم ما كان أقربَهَا إلى الكتاب والسنة، ولم يخرج عن أقوالهم، فإن لم يتبين له مُوَافقة أحد الأقوال حكى الخلاف فيها، ولم يجزم بقول.

قال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ في «مسائله»: قيل لأبي عبد الله: يكون الرجلُ في قرية فيُسأل عن الشيء فيه اختلاف، قال: يُفْتي بما وافَقَ الكتابَ والسنة، وما لم يُوافق الكتاب والسنة أَمْسَك عنه، قيل له: أفتخاف عليه؟ قال: لا.

الأصل الرابع: الأخذ بالمرسَل والحديثِ الضَّعيف، إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجَّحَه على القياس، وليس المرادُ بالضعيف عنده الباطلَ، ولا المنكَرَ، ولا ما في رواته مُتَّهم؛ بحيث لا يَسُوغ الذهابُ إليه والعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قَسِيم الصحيح وقسم من أقسام الحَسَن، ولم يكن يُقَسِّم الحديث إلى: صحيح وحسن وضعيف، بل إلى: صحيح وضعيف، والضعيف عنده مراتب، فإذا لم يجد في الباب أثرًا يدفعه، ولا قولَ صاحب، ولا إجماعًا على خلافه كان العمل به عنده أولى من القياس، وليس أَحَدٌ من الأئمة الأربعة إلا وهو موافِقُه على هذا الأصل من حيث الجملة، (ثم ذكر عن الإمام أبي حنيفة ومالك والشافعي مسائل قدموا فيها الاستدلال بالحديث الضعيف).

الأصل الخامس: فإذا لم يكن عند الإمام أحمد في المسألة نصٌّ، ولا قول الصحابة، ولا أحد منهم، ولا أثر مرسل، أو ضعيف عَدَل إلى الأصل الخامس -وهو القياس- فاستعمله للضرورة.

وقد قال في «كتاب الخلَّال»: سألت الشافعي عن القياس، فقال: إنما يُصَار إليه عند الضرورة - أو ما هذا معناه-.

وقال في «رواية أبي الحارث»: ما تصنع بالرأي والقياس، وفي الحديث ما يغنيك عنه؟!.

وقال في «رواية عبد الملك المَيْموني»: يَجْتنب المتكلم في الفقه هذين الأصلين: المُجْمَل والقياس.

فهذه الأصول الخمسة من أصول فتاويه، وعليها مَدَارها، وقد يتوقف في الفتوى؛ لتعارض الأدلة عنده، أو لاختلاف الصحابة فيها، أو لعدم اطلاعه فيها على أثر أو قول أحد من الصحابة والتابعين، وكان شديد الكراهة والمنع للإفتاء في المسألة التي ليس فيها أثر عن السلف، كما قال لبعض أصحابه: إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام[١].

وكان ﵀ يرى آثار الصحابة الثابتة عنهم مقدَّمة على الحديث الضعيف.

قال ابن هانئ: قلت لأبي عبد الله: حديث عن رسول الله ﷺ مرسل برجال ثبت أحب إليك أو حديث عن الصحابة أو عن التابعين متصل برجال ثبت؟ قال أبو عبد الله: عن الصحابة أعجب إليّ[٢].

[١] «إعلام الموقعين» (١/ ٢٩-٣٢)، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، و(٢/ ٥٠-٦٠)، تحقيق مشهور، وانظر: كتاب «أصول الإمام أحمد» للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي.

[٢] «مسائل إسحاق بن إبراهيم بن هانئ» (٢/ ١٦٥).

الفصل الحادي عشر
مناشدة العلماء

بعد تعريف الدين الخالص باختصار، أناشد العلماء عامة وعلماء ديوبند خاصة، وأذكرهم بالله رب العزة والجلال المطّلع على جميع أحوالنا وأعمالنا، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة:٧٤].

الله الذي يحكم يوم القيامة فيما اختلف الناس فيه، ﴿فَٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ﴾ [البقرة:١١٣].

الله الذي يحاسبنا فيما أخفينا أو أسررنا، ﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة ٢٨٤].

الله الذي أخذه شديد أليم، ﴿وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأۡسٗا وَأَشَدُّ تَنكِيلٗا﴾ [النساء:٨٤].

الله الذي أنزل هذه الآيات على رسوله، ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤]، ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة:٤٥]، ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة:٤٧].

الله الذي أمرنا باتباع ا لوحي، ﴿وَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَٱصۡبِرۡ حَتَّىٰ يَحۡكُمَ ٱللَّهُۚ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ [يونس:١٠٩].

الله الذي أمرنا بالاعتصام بشرعه المنزل، ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران:١٠٣].

الله الذي أمرنا بطاعته وطاعة رسوله ﷺ، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبۡطِلُوٓاْ أَعۡمَٰلَكُمۡ ﴾ [محمد:٣٣].

الله الذي تقوم السماوات والأرض بأمره، ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلۡأَرۡضُ بِأَمۡرِهِۦۚ ﴾ [الروم:٢٥].

الله الذي يقوم الناس كلهم له منفردين ويُكَلِّمُهم بدون ترجمان، ﴿ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا ﴾ [مريم:٩٥]، ﴿ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [المطففين:٦].

الله الذي أمر بحفظ جميع أعمالنا وأقوالنا، ﴿ مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٞ ﴾ [ق:١٨]، ﴿ كِرَامٗا كَٰتِبِينَ ١١ يَعۡلَمُونَ مَا تَفۡعَلُونَ ﴾[الانفطار:١١-١٢]، ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡ ﴾ [يس:١٢].

الله الذي يستكتب شهادتنا، ﴿ سَتُكۡتَبُ شَهَٰدَتُهُمۡ وَيُسۡـَٔلُونَ ﴾ [الزخرف:١٩]، ﴿ يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ ﴾ [آل عمران:١٠٦].

الله الذي حذَّرنا وأمرنا بالتقوى، ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴾ [البقرة:٤٨].

الله الذي أوحى إلى نبيه أن كل ميّت يسأل في قبره ثلاثة أسئلة «من ربك، مادينك، من نبيك»[١].

الله الذي أوحى إلى عبده ورسوله محمد ﷺ أن يخبر أمته ويُبشِّر ويحذر، «**من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئًا، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئا**»[٢].

---

[١] مسند أحمد (٤/ ٢٧٨، ٢٨٨، ٢٩٥)، سنن أبي داود (٢/ ٢٨١)، مستدرك الحاكم (١/ ٣٧) عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

[٢] سلسة الأحاديث الصحيحة (٨٦٥).

أسأل العلماء المتعصبين للمذاهب المختلفة -مناشدًا ربّ العزة والجلال الجبّار القهّار المنتقم- هل الدين الذي أتى به النبي ﷺ كان حنفيًّا أو شافعيًّا أو مالكيًّا أو حنبليًّا أو ظاهريًّا أو غيرها أم الذي ذكر مختصرًا؟!

هل كانت عقيدة النبي ﷺ والصحابة أشعرية أو ماتريدية أو جهمية أو معتزلية أو غيرها؟!!

وهل كان طريق النبي ﷺ والصحابة في السلوك والتزكية نقشبنديًّا أو قادريًّا أو سهروورديًّا أو رفاعيًّا أو تيجانيًّا أو غيرها؟!!

وأخص بالسؤال علماء ديوبند، هل الدين الحق الكامل هو الذي عليه أهل الحديث والأثريون والسلفيون والمحمديون أم كان دينه حنفيًّا؟!.

أَشهدوا اللهَ على ما تقولون، أنصحكم بالله فكروا وقدروا في خلواتكم وخاصة إذا بقي ثلث الليل الآخر، إن كنتم تؤمنون بأن الله مستوٍ على العرش وأنه ينزل إلى السماء الدنيا وينادي عباده ويعطيهم مسائلهم[١]، فنسأله كلنا أن يشرح صدورنا، وما أحسن أن ندعو الله ﷻ بما كان يدعو به إمامنا ونبينا محمد ﷺ، روت أم المؤمنين عائشة ﵂ قالت: كَانَ النبي ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ افْتَتَحَ صَلَاتَهُ قال: «**اللهُمَّ رَبَّ جَبْرَائِيلَ، وَمِيكَائِيلَ، وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**»[٢].

وهذه النصيحة أخص بها علماء ديوبند؛ لأن هؤلاء الأفاضل يكرهون الدعوة إلى الكتاب والسنة من غير تعصب لتقليد أحدٍ من الأئمة، مع احترام أئمتنا كلهم والاستفادة

[١] صحيح مسلم (١/ ٥٢١) رقم (٧٥٨).

[٢] صحيح مسلم (١/ ٥٣٤) رقم (٧٧٠).

من اجتهاداتهم، ويعقدون مؤتمرات ومجالس مشاورة، ويسْعَون سعيًا حثيثًا لصدّ هذه الدعوة المباركة.

وقد وصلني خبر مجلس من مجالس مشاورتهم خلاف أهل الحديث ودعوتهم، وفيه مقترحات لبعض علمائهم وهو الشيخ خليل الرحمن سجاد النعماني المتخرج في الجامعة بالمدينة النبوية وهو ابن الشيخ منظور أحمد النعماني رحمه الله عضو رابطة العالم الإسلامي مع الشيخ أبي الحسن الندوي رحمه الله في حياته.

ولم يبلغني تفاصيل ما دار في هذا المجلس إلا مقترحات الشيخ سجّاد في صوته.

ويعلم الله آلمني كثيرًا ما سمعتُ ورأيتُ من جهودهم المضنية، وحدّثتُ نفسي: أحقًا يؤمن علماء ديوبند أنّ الديوبندية أو التحنّف (كونه حنفيًّا) هو الدين الخالص وأن قلوبهم مطمئنة عليه؟!

وهل هم مطمئنون أنّ التمشعر أو الماتريدية هي عقيدة النبي ﷺ؟!

أحقًا أنّ هؤلاء الأفاضل يعتقدون أنّ طُرُق السلوك والتزكية المعمول بها عندهم وأخذ البيعة عليها هي طُرُق تزكية النبي ﷺ وأصحابه؟! ونحن نؤمن حقّ الإيمان أنّ هذه طُرق بدعية أحدثوها.

أحقًا أنّ هؤلاء الأكارم يتيقنون بأنها طرق سنية موافقة لما كان عليه النبي ﷺ؟!

يا أفاضل ديوبند، إن كنتم تظنون أن هذه الخصال سنة من سنن رسول الله ﷺ وكان عليه صحابته البررة رضي الله عنهم فأنتم مخطئون، فكونوا على ما أنتم عليه، ولكن رجائي منكم ألّا تقولوا: «إن منهج أهل الحديث في التلقي والعقيدة والعمل وعدم التعصب على التقليد الذي أنتم عليه ضلالة».

والله الذي لا إله غيره تحتملون إثما عظيمًا وبهتانًا كبيرًا.

هل العاملون بمنهج أهل الحديث والساعون في إحيائه هل يتبعون غير النبي ﷺ والصحابة الذين أمرنا باتباعهم؟

أهل الحديث لا يتبعون إلا النبي ﷺ فحينئذ أنشدكم بحب النبي ﷺ وبحب صحابته رضي الله عنهم، وأقول لكم بكل صراحة: إنكم على خطأ عظيم، تدّعون أنّكم «**على ما أنا عليه وأصحابي**» ولكن والله الذي لا إله غيره إنّ أعمالكم متضادة، وإن أقوالكم متناقضة، لستم على منهج «**ما أنا عليه وأصحابي**»، وأكرر رجائي أن لا تضلّلوا منهج أهل الحديث، لأن ضربه يقع على ذات رسول الله ﷺ وذوات أصحابه، أنتم تضلّلون أسوة رسول الله ﷺوطريقة أصحابه التي أخذوها عن رسول الله ﷺ، تسلّمون أو لا تسلّمون، إنّ فيه إثما عظيمًا، اعملوا ما أنتم عليه لعلّ إثمه يكون أخف من تضليل أسوة الرسول ﷺ وأصحابه.

الفصل الثاني عشر
اقتراحات الشيخ سجّاد في مجلس الشورى بديوبند

أذكر فيما يأتي مشورة فضيلة الشيخ سجّاد النعماني ابن العلّامة منظور أحمد النعماني ومقترحاته التي هزّت كياني واقشعرّ جلدي بما اقترح الشيخ الفاضل.

يقول: هذا مجلس الشورى أُحبُّ أن أذكر لكم مقترحات عملية، اثنين أو ثلاثة.

قبل كل شيء، اعتبر سعادة لنفسي وفريضة عليّ أن أؤيدُ ما اقترحَ مخدومنا المكرّم مولانا سيد محمد أرشد المدني -دامت بركاتهم- بتأكيد منه لإعداد الأفراد.

والحق أنّ هذا هو الحل العملي، وإلّا فنعقد المجالس تِلوَ المجالس، وننوح ونبكي ويفوز بالميدان أحدٌ آخر.

وإضافة إلى ما اقترَح السيد محمد أرشد، أو قل لفتَ الانتباه: أنّ الصعوبةَ التي تواجه أئمة مساجدنا أو علماءنا الذين يخدمون المساجد المهمة في المدن أشير إليها بكل حيطة وحذر من داخل نفسي.

المساجد التي تتبع مسلكنا[١] أكثرها يُديرها مسئولو الدعوة والتبليغ (جماعة التبليغ)، ولها أصول ومقتضيات فطرية مفهومة لأجلها يُحتاط أن لا يقال فيها شيء سِوى الأرقام المخصوصة وبطريقة مخصوصة.

وإن كثيرًا من علمائنا الذين يرغبون عن طريق منابر مساجدنا توعية العوام، ووقاية

[١] يقصد بالمسلك المذهب الحنفي قطعًا لا غير.

شبابنا في حلقات درس القرآن والحديث من هذه الأفكار الضالة[١] لا يقدرون عليه لأن مسئولي التبليغ لا يأذنون لهم بذلك.

أطلب بكل عجز واستكانة أنه ما دامت دار العلوم بديوبند قد تحمّلت هذه المسؤولية وهذه منصبها وبها منوطة أماني الأمة، فألا يكون مناسبًا أن يقرر قرارٌ من المجلس، وجميع أكابر دار العلوم الحاضرين في المجلس أن يتكلموا أكابر بَسْتِي نظام الدين؟[٢] ويوجّهوا انتباههم أن يأذنوا للعلماء أن يكون لهم حلقات دروس القرآن والحديث في المساجد مع المراعاة الكاملة لأصول الدعوة والتبليغ.

وقد فهمتُ هذا بالتجربة، أن في مدينتنا لكناو، كان الوالد الماجد محمد منظور النعماني ومفكر الإسلام السيد أبو الحسن الندوي ﷺ كانت لهما حلقات دروس القرآن والحديث يحضر فيها بكل اهتمام من يرغبون أن يتأملوا في مثل هذه المسائل[٣].

وكانا يكوّنان أذهانهم بحيث كان يصعُب على شركاء دروسهما قبول الأفكار المُضَلِّلَة من غير أن يتعرضا لمباحث منفية، ومن غير أن يختارا طريقة المناظرة، وكان يتكوّن للحاضرين تلقائيا ذهن خاص -أي فهم خاص-.

وقد توجد هذه الفائدة في مدن أخرى تعقد فيها لعلمائنا حلقات الدروس.

هذا اقتراحي الأول.

ولي اقتراح آخر أتشجع لعرضه وأحتسب إنه فرض عليّ وكان في النفس منذ مدة أن يُمعن أرباب دار العلوم النظر فيه.

رأيي -أنا الحقير- أن يبدأ أكابر دار العلوم حوارًا هادئًا وجادًّا مع الحكومة السعودية

---

[١] يقصد به السلفية والعمل بالسنة وعدم التقليد الجامد الذي عليه هو وجماعته.

[٢] يعني مركز جماعة التبليغ بدهلي الهند.

[٣] انظروا إلى هذه الإشارات، وقد وعد أن يذكرها بكل احتياط، وليس مقصوده بهذه المسائل إلّا السلفية.

وقد كنت في المملكة العربية السعودية، وكنت طالبًا في الجامعة الإسلامية بالمدينة التي تنشر غير المقلدية (عدم التقليد) في العالم كله، وقد قضيت فيها ثمان أو تسع سنوات.

وأقول أيضًا: صحيح أن رابطة العالم الإسلامي قد قدّمت قرارًا نقل أميننا العام -دامت بركاتهم- جزءًا منه.

وصحيح أيضًا أن مذهب الحكومة السعودية المعلن بها حنبلي، وصحيح أيضًا أن مذهب كثير من علمائها غير المذهب الحنبلي، ولكن لا يُنْكَر من هذه الحقيقة أنّ فتنة عدم التقليد تجد كل قوتها من الحكومة السعودية.

فلو أسقطناها من حسابنا ولم نَدمَغْ أصلَ الفتنة ومَنبعها فنكون مستمرين في محاربة امتدادها وتسلسلها وتأثيراتها في الخارج فقط.

وأقدّم لكم دليلًا أنّ مركز توعية جاليات حائل في الحكومة السعودية قد أُلقيَتْ فيه محاضرةٌ وقد نُشرت هذه المحاضرة عن طريق سي دي في العالم بعدد مئات الآلاف.

وعنوانها: «لماذا يكفّر القادياني فقط»، وخلاصة المحاضرة أنّ مرزا غلام أحمد القادياني هو المفضوح بالكفر، مع أنّه قد تفوَّه بمثل هذه الكفريات الكبار من الحنفية والصوفية، والذين سُمِّي منهم من كبار الحنفية ملا علي القاري، والإمام الرباني مجدد الألف الثاني أحمد السرهندي، والثالث نابغة عصره الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي، والرابع شيخ الحديث الشيخ محمد زكريا، وقيل في آخرها: إنّ جماعة ديوبند كلّها كافرة مثل القاديانيين.

وهذه المحاضرة نُشرت في العالم كلّه من قبل وزارة الشئون الدينة فرع الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات، وتُنشر في دهلي الهند من قبل جمعية أهل الحديث.

وهناك رسالةٌ أخرى: «هل علماء ديوبند من أهل السنة والجماعة؟» صنَّفها رجلٌ يُسمَّى توصيف الرحمن راشد، وهي أيضًا طُبعت من قبل شئُون الدعوة والإرشاد

وتوعية الجاليات، وانقل لكم منها جملة واحدة -ترب فَمي- كُتب فيها: «الذين يدْعون إلى طاعة المشايخ والزّهاد والدراوشة تحرم الصلاة ورائهم...وأنّ أئمة أهل السنة يَعدونهم من المرتدين وأنّهم يجب قتلُهم.

لا أريد أن أشغل من وقتكم كثيرًا قد طالعتُ في هذا الموضوع شيئًا ما، لماذا تُثار هذه الفتنة الآن؟

وقد أشار حضرة الشيخ أرشد -دامت بركاتهم- إلى هذا الجانب، أن التذمُّر والقلق أكثر ما يوجد في هذا الجانب في أمريكا؛ لأن هذه الفتنة تخرج من أمريكا من أصلها وتأتي منها وقد تطلعت في أسفاري إلى أمريكا، فقلتُ: ماذا يفعلون؟ الإسلام الذي ينفّر المسلمين من الثقافة الغربية، والإسلام الذي يُعِدُّ المسلمين لمواجهة الغرب فكما يعمل الغرب في إشاعة الفاحشة والعري والأفلام الخبيثة لإبعاد المسلمين عن الإسلام، وهو يعلم أنّ شباب المسلمين مع هذه الجهود كلّها يقربون من المساجد ويبعدون عن الحانات والنوادي ولا يبعدون عن دينهم، ففكروا وقدروا ودبّروا إنّه إذا كان هؤلاء يدينون بدين، فاشغلوهم بدينٍ يجعلهم متحاربين فيما بينهم وهذا أمر مدبّرٌ بليل، وحسب يقيني أنّ فئة من أفراد الحكومة السعودية لها مشاركة فيها بعلم أو بجهل.

أنا لا أعلم إلّا أنّ هذا مقام أكابر دار العلوم بديوبند فحسب، وفي الماضي قبل هذا إذا خوطبت الحكومة السعودية فحسب علمي لم يخاطبها إلا أكابر ديوبند، فلما قامت حكومة آل سعود على يد الملك عبد العزيز فهدمت في مقبرة البقيع جميع القِباب، وقد قرروا بعده هدم القبة الخضراء، فأخبرت المخابراتُ السعودية الملكَ عبد العزيز أنه انتشر قلق شديد بهذا القرار في العالم الإسلامي، فالأفضل أن تدعُوَ مؤتمرًا لعلماء الإسلام في هذا الشأن حتّى يتفق معك العلماء.

فدعا مؤتمرًا، اشترك فيه عميد دار العلوم بديوبند وقائدها الشيخ شبير أحمد

العثماني ﷺ والعلامة السيد سليمان الندوي ﷺ (ولقّنه أحدٌ من المجلس) والشيخ المفتي كفاية الله، فحاضر هؤلاء في المؤتمر محاضرات علمية تحقيقية وأوردوا أحاديث الرسول ﷺ ووجوه الاستدلال من الأحاديث على مذهب دار العلوم، وأوضحوا المسألة ببصيرة، فجعل الملك عبد العزيز يَعَضّ أصابعه وقال على الملأ: «إن في كلامك لوجاهة، أنا لا أقدر على الجواب عنه، تكلموا مع المفتي الأعظم»، وبالفعل حصلت لأكابرنا هؤلاء مجالس مع المفتي الأعظم، وأخيرًا سلّمت الحكومة السعودية أن هدم القبة الخضراء مخالفٌ لروح الشريعة الإسلامية وغيّرت موقفها.

لا أرى أهلًا لهذا الأمر (مخاطبة الحكومة السعودية) غَير أكابر علماء ديوبند ولعلّه لقصر نظري، أنا أرجو من هؤلاء الأكابر بكل انكسار نيابة عن الأمة الحائرة القَلِقة أقول: ابدؤوا بحوار جاد هادئ فأنتم أهل له، وقولوا: ماذا يجري في حكومتكم، ولا نقبل من الحكومة السعودية عذرها أن هذا ليس مذهبنا الحكومي لا تشهد الشواهد لهذا الاعتذار.

والاقتراح الثالث: أذكر أن بريطانيا أخذت النّواب شتاري في جولةٍ لبريطانيا، وأطلعوه في هذه الجولة على مؤسسة سرية خارجَ العمران بعيدةً في الغابات، كانوا يدرّسون فيها النصارى الإنجليز واليهود الفقه والحديث والتفسيرَ والطلبة بِلِحاهم وعمائمهم لم يكن فيهم مسلمٌ، بل كلهم يهود ونصارى، فانبهر بها النوّابّ شتاري، وقالوا له: نحن نُعِدُّ هؤلاء لينتشروا في العالم الإسلامي وينشروا في المسلمين المسائل المختلف فيها ويضعفوا وحدتهم.

في هذا الصدد أطلبُ أنه ما دامت دار العلوم بعزائمها نازلة في هذا الميدان فيمكنكم بكل يسر وسهولة أن توسّدوا إلى بعض علمائنا المَهَرة في العربية والإنجليزية مهمة البحث والتنقيب في وثائق الجامعات في الغرب، تحصلون بعد البحث عن هذه الأشياء، وما جرى من المراسلات بين الشيخ أحمد رضا خان البريلوي وبين الحكومة

الإنجليزية محفوظ في المكتبة البريطانية وقد عُلِم به كيف ولماذا ذهب الشيخ أحمد رضا على هذا الطريق مع علمه الواسع؟

وقد أشار آنفًا من أكابرنا الشيخ حبيب الرحمن أنّ السيد نذير حسين (المحدث الدهلوي) ماذا كان أولًا ثمّ ماذا صار فيما بعد؟

نحتاج إلى تحقيق أن هذه الفتنة التي تُثار الآن، كيف كان بَدؤُها؟ ولماذا تزْداد الحدة والشِّدَّة فيها الآن؟ فإذا حصل لنا تحقيق مدلَّلٌ فسوف يكون عونًا لصيانة الأمة منها.

وأنا مُمتَنٌّ أنه قد أكرمت بهذه الفرصة، وأنا طالب علم حقير جزاكم الله، السلام عليكم ورحمة الله.

وأجابه المجلس: بجزاكم الله.

هذا هو خطاب الشيخ سجّاد بن الشيخ منظور أحمد النعماني ومقترحاته، وحرصتُ على أن أترجمه ترجمةً حرفيةً؛ لإيضاح مقصوده.

وخاصة تجدون بعض الكلمات: غير المقلدية وأمثالها، فلأجل أن تبقى الترجمة على أصل مَا استعمَلَ ويستعملونه في لغتهم.

وخلاصة خطاب الشيخ سجّاد إعداد الخطة المحكمة لمحو السلفية من العالم كلّه، لأنه هو ومن معه قلِقون جدًّا مما يحصل في أمريكا وغيرها من إقبال الشباب إلى الدين الخالص.

وبالأخص يقصد الشيخ أن يُجري مسؤولو ديوبند وأكابرها حوارًا جادًّا مع الحكومة السعودية أن اتركوا الدعوة السلفية وكونوا على عقيدتنا واتركوا تصدير السلفية من الجامعة الإسلامية بالمدينة، ويزيد فيقول: نحن لا نقبل عذرَكم أنّكم حنابلة وليست السلفية مذهبكم، فالشواهد لا تؤيّد عذركم هذا.

الفصل الثالث عشر
كلمات النصح لعلماء ديوبند

أرغب أن أزجي إليكم -أيها الإخوة- حبًّا للخير لكم ونصحًا لكم وخاصة الشيخ سجّاد، وأرجو أن لا تأخذكم العِزّة ولا تقولوا: من تكون حتى تنصحنا؟ وتبدي لنا المشورة؟ فأقول: نحن كلنا إخوة مؤمنون مسلمون مع اختلاف كثير في العقيدة والعمل، ويجب علينا جميعًا أن نعطيَ الأخ المسلم حقه في الإسلام ما دام لا يرتكب منّا أحد الارتداد عن الدين أو لا يرتكب نواقض الإسلام.

وقد بايع النبي ﷺ الصحابة بيعة النصح لكل مسلم وحبِّ الخير له مع الصلاة والزكاة.

عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: «**بايعت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم**»[١].

فعليه أقول للشيخ سجّاد بالخصوص: إننا إخوة مسلمون، ومع ذلك بيننا أخوّة في الطلب والتحصيل فقد ارتضعت أنا أيضًا بلبان الجامعة الإسلامية بالمدينة التي قضيت فيها تسع سنوات.

فبناءً على الأخوتين أنصح الشيخ سجّاد خاصة وعلماء ديوبند عامة أنكم قد فتحتم جبهة خلاف السلفية، وعزمتم على صدِّها ومنع مدِّها، فأنا أيضا ابن أم موحِّدة قد ارتضعت لبان السلفية في مهدي، اسمحوا لي أن أقدم لكم هدية كلمات نصح لعل

[١] صحيح البخاري (٥٧، ٥٨)، صحيح مسلم (٩٦).

الله ينفع بها من شاء، وكونوا على يقين أنّي لا أريدُ إيذاء أحد بهذا النصح، فليس بيننا مصالح ذاتية، ولم نجتمع في مجلس واحد قط، بل ولم أركم ولا أكابركم في حياتي ولكن أكرمني الله بجوار بيته المحرم واختلاطي مع حجاج العالم، تصلني الأخبار عن تحركاتكم ومساعيكم خلاف السلفية، ويشهد الله أن ما أكتبه ليس الا نصحًا لكم لأن التواصي بالحق فرضٌ على مستطيع مسلم.

إخواني، لقد سَمَّيتُم اتباع السنة: «غير المقلدية»، وسَمَّيتُم المتبع للسنة: «غير المقلِّد» تحقيرًا وتنقيصًا له، وقد ابتدعتم هذه البدعة، لَقبُنا الأثري السلفي أهل الحديث، وهذا هدىً لا ضلال وعدم التقليد لقب عزٍ وشرف، مثاله أنَّ أَهْلَ الشَّامِ كانوا يُعَيِّرُونَ ويُنَقِّصُّون عبد الله بنَ الزُّبَيْرِ بابْنَ ذَاتِ النِّطَاقَيْنِ، فَقالَتْ له أمّه أَسْمَاءُ بنت أبي بكر رضي الله عنهم: «يا بُنَيَّ إِنَّهُمْ يُعَيِّرُونَكَ بالنِّطَاقَيْنِ، هلْ تَدْرِي ما كانَ النِّطَاقَانِ؟ إِنَّما كانَ نِطَاقِي شَقَقْتُهُ نِصْفَيْنِ، فأَوْكَيْتُ قِرْبَةَ رَسولِ اللهِ ﷺ بأَحَدِهِمَا، وجَعَلْتُ في سُفْرَتِهِ آخَرَ قالَ: فَكانَ أَهْلُ الشَّأْمِ إِذَا عَيَّرُوهُ بالنِّطَاقَيْنِ، يقولُ: إِيهًا واللَهِ وتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا»[١].

كذلك نقول: إن عدم التقليد هو الإتباع الخالص، وطاعة لله والرسول ﷺ ليس فيه عيب ولا عار، لأنّ على هذا الاتباع عاش صحابة رسول الله ﷺ ورضي الله عن أصحابه وجميع أئمتنا أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم.

يجب عليكم أن تحسبوه غنيمة، وأنه هو السبيل الذي خطّ لنا به ﷺ وفيه ضمان لحفظ العقيدة والعمل، وهذا المنهج هو الذي قام بتصحيح العقيدة والعمل في تاريخ الإسلام.

[١] مختصر صحيح البخاري (١٣٠٧).

إذا اختلفتم من هذا القول فعليكم أن تبذلوا جهودكم لفهم الدين الخالص، فوالله إنّ جهودكم على المنهج الذي أنتم عليه مخالفة للدين الخالص، فكِّروا خاصة في جنح الظلام إذا اختليتم بربكم، إن عقيدتكم الأشعرية والماتريدية منسوبة إلى أناس جاؤوا بعد النبي ﷺ بثلاثة قرون.

وإنّ تعصبكم للفقه الحنفي خلاف الدليل الصحيح عملٌ غير شرعي، لا أستحي من قولي هذا لأني أقوله بكل ثقة علمية.

انتسبوا إلى الإمام لا ضير فيه، ولكن أطيعوه فيما يأمر به: «إذا قلت قولا يخالف كتاب الله وخبر الرسول ﷺ فاتركوا قولي» وهو لنا ناصح أمين وهذه نصيحة عامة الأئمة وفي اتباع الدليل الصحيح أداء لحق الله ورسوله ﷺ والأئمة العظام رحمهم الله.

وفي باب السلوك والتزكية بيعتكم ونسبتكم لأناس جاؤوا بعد قرون بعد النبي ﷺ والصحابة نقشبندي، جشتي، قادري، سهروردي، وغيرهم[١].

وهذه الطرق مجموعة البدع ومخالفات الرسول ﷺ كما أن الغلو في المشايخ وقبول قصص وحكايات وبدع لا أصلَ لها دخلت عليكم عن طريق البيعة والمشيخة والإرادة، وهذه المخالفات نتيجة التعصب على التقليد في فروع مختلفة.

أيها الإخوة، لم تكتفوا بما كان عليه النبي ﷺ والصحابة والأئمة من العقيدة والعمل والسلوك؟

أم هل تقدرون أن تقولوا بيقين من قلوبكم مطمئنين: إن منهج النبي ﷺ وصحابته وأئمة الدين كان على ما أنتم عليه من العقيدة والعمل والسلوك؟

والذي يُحلف به إنها بدعة، فإن لم يكن التعصب على التقليد والعقيدة الأشعرية

---

[١] انظروا: «المهند على المفَنَّد» فقد أثبت في عقيدته هذه النسب.

والماتريدية والمبايعات على الطرق والانتسابات المختلفة بدعة فلا وجود للبدعة في الإسلام.

ما أظن أن أحدًا منكم يقدر أن يقوله، وإن تجرَّأ أحدٌ فادّعى أن منهجنا هو منهج النبي ﷺ والصحابة والتابعين والأئمة؛ فيكذبه كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ والسيرة النبوية وسير الصحابة وأقوال سلف الأمة وإجماعاتهم.

وعليه أقول: أعيدوا أنظاركم في جميع مسائلكم وتأملوا أن مساعيكم شرعية أم غير شرعية، وصوغوا مناهج تعليمكم في ضوئه، أعني أن التربية والتعليم هو الذي يغير الإنسان من فطرته فعليكم أن تسلطوا جُهودكم لإعادة الدين الخالص بعقيدته وفقهه وسلوكه ولا يُمكن ذلك إلّا بإحياء العقيدة المجمع عليها في عهد النبي ﷺ والصحابة والأئمة أولًا، فالعقيدة وتصحيحها هو أول واجب، كما قال النبي ﷺ لمعاذٍ حين أرسله إلى اليمن: «**فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله**».

وليكن في المنهج مقررات الحديث في جميع سِني الدراسة، وفي المراحل العليا تكون دراسة الحديث والفقه المقارن ومعرفة الصحيح والضعيف من الأحاديث، ويتبعه -إن شاء الله- معرفه الراجح بالدليل من المسائل.

والحمد لله قد درسنا في مدارس أهل الحديث في الهند الفقه جنبًا إلى جنب الحديث، وكان الأستاذ ينبه على الراجح بالدليل، هذا الذي نتمنى أن يقوم كبار علماء ديوبند الذين لهم تاريخ مجيد في تعليم المسلمين وتفقيههم على المذهب الحنفي لإصلاح منهج التعليم حتى يتخرج فيها علماء يعيدون الدين الخالص في سيرته الأولى، وهذا لا يكون إلا إذا آمنّا أنّ الجمود على فقه واحد، على مذهب واحد، يجعل المسلمين متفرقين أيدي سبأ بل ويحصل بينهم تنافر وتباغضٌ، وهذا الأمر لا يُرضي الله ولا رسوله.

وتغيير مناهج التعليم والخطابات والكتابات يحتاج إلى عزيمة صادقة من علماء راسخين في العلم والتقوى الذين يؤمنون بأن الدين الحق هو الذي كان في عهد النبي ﷺ وصحابته الأبرار، وتوارثه التابعون والأئمة الأربعة وغيرهم، ويوقنون أنّ التعصب للمذاهب المستحدثة ليس من دين الله والذين يتمسّكون بالمذاهب ويتعصبون لها ليسوا على شيء.

ولا طمع في تغيير مجرى المذاهب بالكلية، ولكن قد يوفق الله رجالًا صدقوا ما عاهدوا الله عليه، يقومون ببذل سعيهم في تخفيف حِدَّة التعصب.

وفي هذا المقام أُذكِّر الإخوة بأحد أعلام الهند الذي تفتخر بالانتساب إليه الحنفية وغيرهم، فلتكن أقواله وجهوده المخلصة أسوةً لنا في توحيد الأمة ورأب صدعِها، ألا وهو الشاه ولي الله الدهلوي رحمه الله.

أنقل هنا بعض أقواله التي لو جعلناها نبراسًا لنا لكان خيرًا وأحسن تأويلا.

قال رحمه الله: «ونحن نأخذ من الفروع ما اتفق عليه العلماء ولا سيما هاتان الفرقتان العظيمتان الحنفية والشافعية وخصوصا في الطهارة والصلاة فإن لم يتيسر الاتفاق واختلفوا فنأخذ بما يشهد له ظاهر الحديث ومعروفه ونحن لا نزدري أحدًا من العلماء فالكل طلبوا الحق ولا نعتقد العصمة في أحدٍ غير النبي ﷺ، والميزان في معرفه الخير والشر الكتاب على تأويله الصريح ومعروفُ السنة لا اجتهادُ العلماء ولا أقوال الصوفية»[١].

وقال قبله: «وترى العامة سِيّما اليوم في كل قُطْر يتقيَّدون بمذهب من مذاهب المتقدمين، يرون خروج الإنسان من مذهب مَن قلَّدَه ولو في مسألة كالخروج من الملة، كأنَّه نبيٌ بُعث إليه، وافتُرضت طاعتُه، وكان الأوائلُ قبل المائة الرابعة غير متقيّدين بمذهب واحد»[٢].

---

[١] التفهيمات الإلهية (٢/ ٢٤٢).

[٢] التفهيمات الإلهية (٢/ ٢٠٦).

وقال: «إنّي أقول لهؤلاء المسمِّين أنفسَهم بالفُقَهاء الجامدين على التقليد، يَبْلغُهم الحديث من أحاديث النبي ﷺ، بإسناد صحيح، وقد ذهب إليه جمع عظيم من الفقهاء المتقدمين، ولا يمنعهم إلا التقليد لمن لم يذهب إليه، ولهؤلاء الظاهرية المنكرين للفقهاء الذين هم طراز حملة العلم، وأئمة أهل الدين: أنهم جميعا على سفاهة وسخافة رأي وضلالة وإنّ الحق أمر بَيْن بَيْن»[١].

وقال: «وأشهدُ بالله أنّه كفرٌ بالله أن يُعتقدَ في رجلٍ من الأمة ممن يُخطئ، ويصيبُ أنَّ اللهَ كتبَ عليَّ اتباعَه حتمًا، إنَّ الواجب عليَّ هو الذي يوجبه هذا الرجل عليّ ولكن الشريعة الحقة قد ثبتت قبل هذا الرجل بزمان. وقد وَعاها العلماءُ، وأدّاها الرواة، وحكم بها الفقهاء.

وإنما اتفق الناس على تقليد العلماء على معنى أنّهم رواة الشريعة عن النبي ﷺ، وأنّهم علموا ما لم نعلم وأنَّهم اشتغلوا بالعلم ما لم نشتغل فلذلك قلَّدوا العلماء. فلو أن حديثًا صحَّ وشهد بصحته المحدثون وعمل به طوائف فظهر فيه الأمر، ثم لم يعمل به هو، لأن متبوعه لم يقل به فهذا هو الضلال البعيد»[٢].

وما أحسن ما قال ﷺ وأشار إليه للعلماء والذين ينتسبون إليه.

ثم نقرأ مزيدًا على ما مضى بما لا مزيد عليه قال: «ونشأ في قلبي داعية من جهة الملأ الأعلى! تفصِيْلها أنّ مذهبي أبي حنيفة والشافعي هما مشهوران في الأمة المرحومة، وهما أكثر المذاهب تابعًا وتصنيفًا وكان جمهور الفقهاء والمحدثين والمفسرين والمتكلمين والصوفية متمذهبين بمذهب الشافعي. وجمهور الملوك وعامة اليونان متمذهبين بمذهب أبي حنيفة، وأن الحق الموافق لعلوم الملأ الأعلى اليوم أن يُجعلا

---

[١] التفهيمات الإلهية (١/ ٢٧٧).

[٢] التفهيمات الإلهية (١/ ٢٧٩).

كمذهب واحد يُعرضان على الكتب المدونة في حديث النبي ﷺ من الفريقين، فما كان موافقًا بها يُبْقى وما لا يوجد له أصلٌ يُسقَطُ، والثابت منها بعد النقد إن توافق بعضه بعضًا، فذلك الذي يُعَضُّ عليه بالنواجذ، وإن تخالف تُجْعَلُ المسألة على قولين، ويصحح العمل عليهما أو يكون من قبل اختلاف أحرف القرآن أو على الرخصة والعزيمة أو يكونان طريقين للخروج من المضيق، كتعداد الكفارات أو يكون أخذًا بالمباحين، لا يَعدوا الأمر هذه الوجوه إن شاء الله»[١].

وقريبًا من هذه النقول توجد نقول أخرى في كتبه: حجة الله البالغة، والإنصاف، وعقد الجيد، والكتب الأخرى .اهـ

ولا يقال: هذا تلفيق مذموم، إنما يكون مذمومًا إذا كان لغرض طَلَب الرُّخص والأسهل أما إذا كان القصد طلبُ الراجح بالدليل فهذا هو الواجب كما ذكره الشاه رحمه الله.

وقال الملا علي القاري في مرقاة المفاتيح: «وَلَوْ قَلَّدَ مُجْتَهِدًا فِي مَسَائِلَ وَآخَرَ فِي مَسَائِلَ أُخْرَى، وَاسْتَوَى الْمُجْتَهِدَانِ عِنْدَهُ خَيَّرْنَاهُ، لَكِنّ الْأُصُولِيّينَ مَنَعُوا مِنْهُ، وَحَكَى الْحَانِطِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: فِيمَا إِذَا اخْتَارَ مِنْ كُلِّ مَذْهَبٍ مَا هُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْسُقَ بِهِ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا يَفْسُقُ بِهِ، وَيُعَضِّدُ هَذَا التَّرْجِيحَ قَوْلُ الْإِمَامِ مَالِكٍ: حِينَ أَرَادَ الرَّشِيدُ الشُّخُوصَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الْعِرَاقِ؛ وَقَالَ لَهُ: يَنْبَغِي أَنْ تَخْرُجَ مَعِي فَإِنِّي عَزَمْتُ أَنْ أَحْمِلَ النَّاسَ عَلَى الْمُوَطَّأِ كَمَا حَمَلَ عُثْمَانُ النَّاسَ عَلَى الْقُرْآنِ، فَقَالَ: أَمَّا حَمْلُ النَّاسِ عَلَى الْمُوَطَّأِ فَلَيْسَ لَكَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلٌ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ افْتَرَقُوا بَعْدَهُ فِي الْأَمْصَارِ، فَحَدَّثُوا فَعِنْدَ كُلِّ أَهْلِ مِصْرٍ عِلْمٌ»[٢].

فأدعو الله تعالى أن يوفِّقَ أهلَ العلم من كل مذهب أن ينظروا في هذا الأمر وكيف

---

[١] التفهيمات الإلهية (١/ ٢٨٠).

[٢] مرقاة المفاتيح (٦/ ٢٤٢٢)

يكون إصلاح الأمة وتوحيدها؟ أو على الأقل تخفيف شدة التنافر والتباغض والتراشق والله المستعان.

نعود إلى ما كنَّا فيه من إبداء الملاحظات على اقتراحات الشيخ سجّاد.

فقد أظهر من كلامه أنه ليس هذا بأول مجلس للشورى، بل عُقدت قبله مجالسُ أخرى فلو لم تُعمل التدابير الواقية المطلوبة فيذهب الميدان! بأيدي الآخرين.

قلت: لتتذكروا قول الرسول ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي**»، وقوله: «**ما أنا عليه وأصحابي**»، وأن طائفة ما أنا عليه وأصحابي غالبة على غيرها بالحق والعدل على الدوام، وأنه كل جُهدٍ يبذل للإضرار بها يبوء بالفشل والحسرة.

واقتراحك -أيها الأخ- لإعداد الأفراد مُبارك، ولكن نخوفكم بالله أن لا تُعِدُّوا أفرادًا مخالفين لإتباع الكتاب والسنة ومتعصبين على التقليد بأنواعه، فإنّ تاريخ التعصب على التقليد مليء بالأحزان، وكفى أن أرباب المذاهب لم يجتمعوا ثمانية قرون على إمام واحدٍ في بيت الله الحرام، كل حزب له مقام خاص وإمام خاص به وهم فرحون.

وتغمد الله برحمته ذاك العبقري المجدّد لدين الله ،الملك السلفي عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود رحمه الله، الذي محا وصمة هذا العار من الأمة.

واقتراحك لتهيئة أذهان الناس في مساجد الحنفية لا يُعتبر عملَ برٍّ إلا إذا كان العمل في الحث على الإتباع لا على التقليد، وأن لا يؤذوا العاملين بالكتاب والسنة ولا يفنوا أعمارهم وقواهم لإبعاد الناس عن منهج الصحابة والأئمة.

وقلتَ: إن أصول جماعة التبليغ فطرية معقولة.

أقول: إن من أصول الجماعة أنها تسعى لإحياء طريقة الشيخ أشرف علي التهانوني غير فطري، وأنّ الجماعة تعمل للأمر بالمعروف ولا تنهى عن المنكر غير فطري وغير شرعي.

وتقول: إنّ أصولها معقولة.

فإن كانت معقولة عندكم فنحن نرفضها؛ لأنها هي التي علَّمت الناس البيعة البدعية ومراقبة القبور، وهي التي جعلت الناس يقبلون أقوالًا وأعمالًا مفسِدة للعقيدةِ النبوية مثل أن النبي ﷺ أخرج يده الشريفة من قبره وصافح بعض زواره وأن العاشق لا يموت...الخ. وغيرها.

فإن كنتم تقضون أعماركم في نشر هذه العقائد الباطلة فيبدو أن إيمانكم بالقيام لربّ العالمين ضعيف جدًّا، ولم ترضَ بمنهج الحكومة السعودية والجامعة الإسلامية.

وقلت -أيها الأخ الكريم-: إنّ الحكومة السعودية هي التي تؤيد وتقوي السلفية أو عدم التقليد وعن طريق الجامعة الإسلامية تُنشر في العالم مسألة عدم التقليد وقد عِشتَ فيها عقدًا من السنوات طالبًا.

أقول -رحمك الله-: إنّ منهج الجامعة الإسلامية التوسط والاعتدال، ولا اعتدال ولا توسط إلّا في اتباع الدليل الصحيح الراجح.

وتُدرِّسُ الجامعةُ طلبتَها الفقهَ المقارن مع الحرص على بيان الراجح بالدليل وهذا هو المنهج القويم.

أقام الله وأدام الجامعة على أصالتها على مر السنين وكر الدهور آمين، ويجد الإنسان آثارها الحسنة عن طريق متخرجيها أينما حلّ وارتحل في العالم. والفضل لله الكريم.

وقلتَ -سلمك الله-: إنّ مذهب الحكومة السعودية المعلن بها حنبلي.

وهذه دعاية من المتعصبين للمذاهب والدعاية تؤثر في القلوب، وإن كانت كاذبة خاطئة وكادت أن تلفظ أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنفاسها الأخيرة لأجل الدعاية الكاذبة فيها وعليها.

فلنعلم أن مؤسس المملكة الملك عبد العزيز سلفي العقيدة والعمل، ولـمَّا ملكه الله ناصية جزيرة العرب، بل لـمَّا أكرمه الله بالدخول في مكة آمنًا مطمئنًا بدون أي معارضة من أحدٍ، أعلن أنّ أساس حكومته الكتاب والسنة.

وانظر إلى هذا الملك السلفي الورع الشجاع القوي بالله وإخلاصه لدين الله أنه لـمّا دخل مكة ولم تفتح له وراء مكة البلاد الشمالية بعدُ، ولم تدخل في حكمه وهو يعلم أن الحكومات المعاصرة حوله في بلاد المسلمين قد اتخذت دساتير بلادها القوانينَ الوضعية تحت ذُل الفكر الانهزامي والجُبْن والخوف من الأعداء وهو يعلن أمام العالم كلِّه: «يسموننا بالوهابيَّة ويُسمُّون مذهبنا بالوهابي باعتبار أنه مذهب خاص، وهذا خطأ فاحش نشأ عن الدعايات الكاذبة التي كان يَبُثُّها أهل الأغراض.

نحن لسنا أصحاب مذهب جديد فعقيدتنا هي عقيدة السلف الصالح التي جاءت في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ أو ما كان عليه السلف الصالح.

نحن نحترم الأئمة الأربعة ولا فرق عندنا بين مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة، كلهم محترمون في نظرنا، إن المسلمين في خيرٍ ما داموا على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما هم ببالغين سعادة الدارين إلا بكلمة التوحيد»[١].

وقال أيضًا: «أنا مبشرٌ لدين الإسلام، ولنشره بين الأقوام، أنا داعية لعقيدة السلف الصالح، وعقيدة السلف الصالح في التمسك بكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وما جاء عن الخلفاء الراشدين»[٢].

وقال في خطاب له في مكة: «أنا بذمتكم وأنتم بذمتي، إن الدين النصيحة، أنا منكم وأنتم مني، وهذه عقيدتنا في الكتب التي بين أيديكم، فإن كان فيها ما يخالف كتاب الله

[١] المصحف والسيف (٥٢-٥٣).

[٢] شبه الجزيرة (٣/ ٢٩٠).

فردونا عنه، واسألونا عمَّا يشكل عليكم فيها، والحكم بيننا كتاب الله وما جاء في كتب الحديث والسنة»[١].

نصحي لكم أن تقرؤوا خطابات الملك عبد العزيز ورسائله وهي منشورة مطبوعة ولا تلقنوا الناس بما لا حقيقة له.

وفي علمكم أنّ علماء المملكة الأقدمين أمثال: الإمام محمد ابن إبراهيم، وابن باز، وابن العثيمين، جبال العلم والديانة والتقوى -إن شاء الله- وعلماء هيئة كبار العلماء رحمهم الله أحياءً وأمواتًا أنّهم لا يتعصبون لأي مذهبٍ لا حنبلي ولا غيره، يتضح ذلك جليًّا من بحوثهم وفتاواهم وكتبهم، وأنت تعرفهم، وإذا قلت يا سجاد: أنّي لا أعرفهم فأنت عاقٌّ للجامعة الإسلامية، كيف لا؟! وقد رأيتَ أكثرهم وقرأت فتاواهم وإنّ إفاداتهم مُزَينة بأدلة الكتاب والسنة، ولا يدعون إلَّا إلى الكتاب والسنة، هل رأيت أحدًا منهم يدعو إلى مذهب غير مذهب الكتاب والسنة؟

صحيح أنهم يقرؤون كتب الأئمة الحنبليين، ولكن مع تحقيق المسائل، ولا يتعصبون لها، وهم على عقيدة الإمام أحمد وأصحابه الذين هم على عقيدة الصحابة الذين تركهم النبي ﷺ عليها، إلّا من شاء الله، وهذه حقيقة تاريخية أنَّ أصحاب الإمام على امتداد القرون كانوا رموزًا للعقيدة السلفية، ولذا كانوا مبغوضين لدى العلماء والمتعصبين، معرَّضين لأذاهم؛ لأنّ علماء المذاهب الأخرى معتزلة وأشاعرة أو ما تريدون لم يألوا جهودهم في إيذائهم.

لذلك يجب أن لا تتجاهل أن أساس حكومة آل سعود -أقامهم الله وأدامهم- على الكتاب والسنة، وهل سمعت قط من أحدٍ من الملوك والأمراء يذكر مذهبًا سوى الكتاب والسنة؟ والملك وأبناؤه الأمراء يشهد لهم علماء أجلّة أنّهم علماء، ولعلّك

[١] شبه الجزيرة (٣/ ٧٩٠).

سمعت أنه قد عُقدَ مؤتمرُ السلفية في جامعة الإمام محمد بن سعود أشرف عليه خصيصًا وافتتحه الأمير نايف بن عبد العزيز رحمه الله.

أكرر لك تأكيدي أن تطالع وتقرأ تاريخ آل سعود عامة وتاريخ الملك عبد العزيز وأبنائه وأحفاده، لعلّ مقلّب القلوب يقلب قلبك على الدين الخالص عقيدة وعملًا وسلوكًا.

ووالله لهم حسٌّ مُرهف في إعداد مناهج التعليم، فقد يُدرَّسُ في المملكة المذهب الراجح حتى في المرحلة الابتدائية، فضلًا عن الكليات والتخصصات مع احترام جميع المذاهب.

وأنتم فرقةٌ من فرق الإسلام تريدون وتسعون لنشر عقيدتكم ومذهبكم في العالم، وتنوحون وتبكون على ما يحصل في العالم من انتشار السلفية.

فأرجو أن تفهموا أن لهذه الحكومة المباركة حقًا في نشر العقيدة الصحيحة والفقه الراجح، ولا تدبروا لدَمْغ هذا المنبع، ولا تحتملوا إثما مبينا، ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ﴾ [المائدة: ٩٦] .

الفصل الرابع عشر
شكوى الشيخ أبي الحسن الندوي

وأذكركم لعلكم تعرفون أنّ مفكِّر الإسلام الشيخ أبا الحسن الندوي قد قام بمخاطبة المسؤولين في المملكة قبل سنوات من موته وذلك عام ١٤١٨، وإليك خطابه بنصِّه[١]:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

حضرة صاحب السماحة الشيخ/ .... حفظه الله ونفع به.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد:

فلعلّه بلغ معاليكم أن الهند التي قد مثَّلت دورًا رائعًا كبيرًا في تاريخ الدعوة الإسلامية والعلوم الإسلامية، والحضارة الإسلامية، وأنجبت أفذاذًا في العلوم الدينية، وعُرفت بغيرتها على الدين، والحمية الإسلامية الزائدة، والحماس الديني والقومي الرائع، تمر الآن بمحنة حاسمة مغيرة للمصير، وأنَّ هناك مخططات دقيقة وواسعة لتحويلها إلى إسبانيا الثانية (الأندلس) تفقدُ فيها الجاليةُ الإسلامية كل خصائصها الدينية، والعقائدية، واللغوية، والثقافية، والحضارية، والاجتماعية، وتصهر في بوتقة القومية الهندية الوثنية عقيدة وحضارة وثقافة ولغة ومنهج تعليم للأولاد والجيل الجديد.

---

[١] يوجد لدي نسخة منه.

يضاف إلى ذلك أن هنالك بقايا – نتيجة الديانة الوثنية والبرهمية السائدة، وتهاون في بعض العصور في نشر الدين الصحيح والعقيدة الإسلامية، واتساع البلاد – من غلو ومبالغة في بعض الصالحين والإتيان بأعمال لا تسمح بها الشريعة الإسلامية وعقيدة التوحيد النقية، هذا مما يوجد من تقليد للمواطنين في قانون الأحوال الشخصية، والعادات الاجتماعية، ثم ما يحتاج إليه الشعب الهندي المسلم من إنشاء المدارس، والكتاتيب الدينية تُنْشِئ الجيل الجديد على المعرفة الصحيحة للإسلام والتمسك به والغيرة عليه.

تضاف إلى كل ذلك النهضة القومية الواعية الشاملة لمقاومة التحديات التشريعية والحضارية والسياسية التي كثرت وقويت في هذه الفترة الزمنية الحاسمة بعد استقلال الهند.

وزيادة على المخططات الحكومية والشعبية والسياسية والتشريعية، نشاهد في الهند الآن انتفاضةً قويةً، ونشاطًا رائدًا للفئة القاديانية المارقة، فلها مراكز نشيطة دعوية في الهند، وإقبال زائد، في جهات مختلفة على الدخول في هذه الفئة المارقة التي تنكر عقيدة ختم النبوة، وتؤمن بنبوة المرزا غلام أحمد القادياني المارق صنيع الحكومة الإنجليزية وسياستها.

ولكن مع الأسف الشديد نهضت فئة من علماء الدين والدعاة والخطباء المدرسين أكثرهم أو كلهم – ومعذرة إلى نفسي والمكتوب إليهم – ممن يُسمُّون أنفسَهم سلفيين وغير مقلدين فركزوا جهودهم وطاقاتهم على الهجوم على تقليد الأئمة، والمذاهب الأربعة – وأكثرها شيوعًا وانتشارًا في شبه القارة الهندية المذهب الحنفي – وتفانوا في ذلك وخاضوا في حرب شعواء لا هوادة فيها، ولذلك خلت الثغور الحاسمة المقررة للمصير من دعاة وعاملين لبقاء هذا الدين في شبه القارة الهندية كما يجب وكما كان،

ومن تركيز الجهد على تعليم المسلمين الدين الصحيح والتمسك بعقيدة التوحيد واتباع السنة وحب النبي ﷺ والافتخار بذلك، وأصبحت الحرب أهلية داخلية بدلًا من أن تكون خارجية مع منافس حقيقي وخطر دائم.

ومن المؤسف والمستحق للتنبه والاهتمام، أنَّ كل هذا المجهود -الإنكار على التقليد والمذاهب الأربعة - يُعتبر بالقياس أو سوء التفاهم إيعازًا من المسؤولين والجهات الدينية في المملكة العربية السعودية - حماها الله وحفظها - ويحسب وذلك في حسابها، ولذلك يجب أن يسترعي الاهتمام من المعنيين بشرف المملكة ومكانتها وسمعتها.

فالرجاء من أصحاب السماحة والفضيلة والمعالي في مهد الإسلام ومصدره وموطنه - حماه الله وأعزه - أن تشيروا إلى إخواننا السلفيين والمنتمين إلى جماعة أهل الحديث أن يركزوا جهودهم على تصحيح العقيدة الإسلامية، ونبذ الشرك والبدع والخرافات، والعادات الجاهلية، والتمسك بعقيدة التوحيد الخالص، واتباع السنة السنية، وتعليم الأطفال الدين، وإنشاء المدارس والكتاتيب الإسلامية، ومقاومة التحديات الحكومية،.. طبيعة لقانون الأحوال الشخصية الإسلامي، والتعليم الديني ولغة المسلمين العامة، وإنشاء الأنفة الدينية، والحمية الإسلامية، والغيرة القومية مما يضمن ببقاء هذا الشعب ذي التاريخ الإسلامي المجيد الحافل بالبطولات والتضحيات، مسلمًا متمسكًا بالدين تمسكًا كاملًا في دياره، وحاميًا لكل قضية إسلامية في العالمين العربي والإسلامي بكل حماس ونشاط، فإيعاز أمثالكم - أطال الله بقائكم - بذلك إلى إخواننا القائمين بهذا النضال الداخلي والحرب الأهلية، نرجو الله أن يغير اتجاههم وهدفهم ويتجه بهم إلى أن يستهدفوا الهدف الصحيح في نشاطه الدعوي وحماسهم الديني، وبذل مواهبهم وما أكرمهم الله به من طاقات ومواهب في المحل الصحيح والجهة الحاسمة، وسيكون لسماحتكم ولأمثالكم من أصحاب السماحة

والفضيلة والمعالي في المملكة العربية السعودية - حماها الله ورفع شأنها - الأجر في ذلك، والفضل في تقويم المصير، وحسن اختيار بحال العمل والدعوة والكفاح.

(والله لا يضيع أجر المحسنين).

١٩/ ٤/ ١٤١٨هـ

المخلص

(التوقيع)

أبو الحسن علي الحسني الندوي

عضو رابطة المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي مكة المكرمة وأمين ندوة العلماء العام، لكهنؤ (الهند)».

هذا هو مكتوب الشيخ المفكر أبي الحسن علي الندوي وفيها كلماته الخاصة التي يكررها في محاضراته وكتاباته، الحضارة الإسلامية، الحماس الديني، الرائع، حاسمة تصهر في بوتقة وغيرها.

وله خطاب آخر نشره قبل أكثر من عشرين سنة وهذا نصه[١]:

« تأملات وملاحظات لسماحة الشيخ أبي الحسن علي الندوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وخاتم النبيين محمد وآله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الرجوع إلى أصحاب الاختصاص والبراعة والتفوق والاجتهاد في كل فن من

[١] ويوجد لدي نسخة منه أيضا.

الفنون، وفي كل مجال من مجالات الدراسة والتحقيق، مما جرت به العادة من القديم، وأصبح عرفًا من الأعراف الهامة والمنتشرة في تاريخ العلم والدراسة، والبحث والتحقيق قديمًا وحديثًا وذاك للتوقي من الخطأ والزلل، والتورط في ضلال أو خطل، فقد احتفل به تاريخ العلوم والفنون، والدراسات والتحقيقات، وأصبح ذلك عرفًا شائعًا وسنةً متبعة.

وأكثر من ذلك وضوحًا وجلاءً وبداهةً، الرجوع إلى أصحاب الاختصاص والبراعة والإتقان، والتوسع مع التعمق، والتعمق مع التوسع، والتحري للصواب، والإيمان والاحتساب، والشعور الزائد بالمسؤولية عند الله، والحساب والكتاب، في أحكام الشريعة والقضايا الاجتهادية، وما يتجدد ويفاجئ من طوارئ وأحداث، لها اتصال مباشر بالأحكام الدينية إيجابية أو سلبية، في العمل بالشريعة واتباع السنة السنية، لذلك كان من العرف الشائع والسنة المتبعة، والتقاليد الجارية في العصر الأول في عهد الخلفاء الراشدين ثم في عصر الصحابة والتابعين الرجوع إلى أحد العلماء الراسخين المتضلّعين والمؤمنين بالحسبة والأمانة أمام رب العالمين في ما يحدث من قضايا ونوازل فردية واجتماعية يحتاج في مواجهتها والعمل فيها إلى الحكم الشرعي، وما ثبت في ذلك من الكتاب والسنة.

وكان ذلك في العصر الأول من غير تعيين والتزام لمدرسة فقهية خاصة، أو فرد يلتزم مذهبا خاصا ويمثله وذلك تقتضيه طبيعة العصر، وانتشار الإيمان والاحتساب، والتحري للحق والصواب في المحيط العلمي وحلقات الدراسة والتحقيق، ثم آل ذلك الزمان وما يقتضيه الحرص على التحري للصواب، وتوفير الجهد والوقت إلى مكتب خاص من مكاتب الفقه، ومن يمثله خير التمثيل ويوثق بعلمه وأمانته وتقواه.

فأصبح هذا الرجوع إلى مكتب فقهي خاص، سنة متبعة وعملًا شائعًا ومحمودًا

ميسورًا في وقت واحد، ولم يُثر ذلك استنكارًا أو اتهامًا ببدعةٍ أو خرق إجماع، وكان نتيجة ذلك ما شاع في العالم الإسلامي من تقليد مذهب خاص من المذاهب الأربعة ولم يُثر ذلك استنكارًا أو رميًا ببدعه أو ضلال، إذا كان ذلك مشروطًا أو مقترنًا باتباع الكتاب والسنة، والعودة لما ثبت وتحقق من مصادرهما[١].

والحاجة إلى ذلك -الاعتماد على مذهب خاص واجتهادات أئمته معتمدين على الكتاب والسنة مقتبسين ومستنبطين منهما- أعظم وأشد في هذا العصر الذي فشا فيه الفوضى الفكرية والإغراءات المادية والتحديات العصرية والرغبة الجامحة في التحرر وإرضاء النفس ومسايرة المجتمع والزمان، كما يُشاهد ذلك بكل وضوح وجلاء في البيئات التي عمَّت فيها الحضارة الغربية، وطغت فيها القيم المادية، فأصبحت الحياة فيها حياة متحررة من القيود الشرعية والأحكام الدينية.

مع الأسف أنه قد بدأ في هذا العصر -وخاصة في شبه القارة الهندية التي تعاني محنة التحديات المعادية للإسلام- هجوم عنيف على المذاهب الأربعة التي تعمل بأحدها طائفة من طوائف المسلمين -خصوصا على المذهب الحنفي التي تعمل به أكبر طائفة من طوائف المسلمين- وكان ذلك في غير مكانه وفي غير أوانه فلا يُحدِثُ ذلك إلا الخلاف والنزاع في وقتٍ المسلمون فيه أشد حاجة إلى الوحدة والتماسك ومقاومة التحديات الوثنية واللادينية الغربية.

وكانت الحاجة شديدة إلى أن تُركز العناية والجهود على محاربة العقائد والأعمال الشركية -التي كانت ولا تزال الهند (مولد الديانات الوطنية البعيدة عن المركز الإسلامي، مسافة وثقافة ولغة) أكبر مجالها- وعلى البدع والخرافات، وتقليد الجيران

[١] من حاشية الأصل (وقد أشار إلى هذه النكتة الإمام أحمد بن عبد الرحيم المعروف بالشيخ ولي الله الدهلوي المتوفى سنة ١١٧٦ هـ في بعض كتاباته).

وأبناء البلاد من غير المسلمين في الأفراح والأحزان والأحوال الشخصية، وتركز الجُهد على تثقيف الجيل الجديد تثقيفًا إسلاميًّا دينيًّا لبقاء المسلمين في هذه البلاد محافظين على عقيدتهم وثقافتهم وغيرتهم الدينية وميزتهم الإسلامية، فقد ظهرت طلائع الردة الحضارية والثقافية إذا تجنبنا إطلاق كلمة الردة لفظاعة هذا التعبير وثقله على القلوب والآذان.

وخير مثال على ذلك ما تحقق وثبت تاريخيًا، ولا تزال تأثيراته في شبه القارة الهندية مشاهدة ملموسة، منهج الإمام أحمد بن عبد الرحيم المعروف بالشيخ ولي الله الدهلوي وأنجاله الراسخين، والمحدثين والفقهاء البارعين، وتلميذ هذا البيت والمقتبس منه الإمام السيد أحمد بن عرفان الشهيد (١٢٤٦) الداعية والمجاهد الفريد الذي بايعه وتاب على يده من جميع أنواع الشرك والضلال ثلاثة ملايين (٣٠٠٠٠٠٠) شخص وصلَحت حياتهم ونشأت فيهم الكراهة الشديدة لجميع أنواع الشرك والبدع والخرافات والعادات الجاهلية، ونشأت فيهم الحمية الدينية إلى أقصى حد وأسلم على يده ثلاثون ألفاً (٣٠٠٠٠) من الوثنيين وغير المسلمين.

وكذلك خليفته وعضده الأيمن العلامة المجاهد الشيخ إسماعيل بن عبد الغني بن ولي الله الدهلوي الشهيد (١٢٤٦) صاحب كتاب «تقوية الإيمان» الذي هو من أقوى الكتب والرسائل في بيان التوحيد الخالص والإنكار على الشرك والبدع وقد سمى أحد علماء السعودية الكبار «منجنيق التوحيد» حينما اطلع على تعريبه المسمى برسالة التوحيد. [١]

[١] من حاشية الأصل (وقد نقله إلى العربية كاتب هذا المقال الشيخ أبو الحسن علي الندوي)، وقد نقله إلى العربية قبل الشيخ أبي الحسن الدكتور مقتدى حسن وكيل الجامعة السلفية باسمه الأول «تقوية الإيمان».

وتأملوا في خطابيه هذين كيف يصوِّرُ - غفرَ الله له - جماعة أهل الحديث السلفيين أنهم يبذلون جهودهم خلاف تقليد المذاهب الأربعة، وخصوصا المذهب الحنفي تاركين الدعوة إلى اتباع السنة والتوحيد الخالص وحب النبي ﷺ.

هل الشيخ أبو الحسن صادق في هذا أم غيره؟ وقد عرّف العلماء الصدقَ: هو الإخبار بما يطابق الواقع والكذب هو الإخبار بما يخالف الواقع.

الحمد لله، جماعة أهل الحديث والسلفيون في كلِّ عصر ومصر كانوا ولا يزالون على اتباع السنة وتتبعها والعمل بها والسعي إلى إحيائها والدعوة إليها في كل باب من أبواب الدين الخالص، في العقيدة، والفقه، والسلوك، والأخلاق، والسياسة، أينما كانوا في الهند، ومصر، واندونيسيا، وبلاد الصين، والروم، والروس، ونيبال، وفي إفريقيا، وبلاد الغرب.

نعم، قد يكون بعضهم مخطئًا في بعض ما يأتي ويذر، لكن منهجهم هو السعي الحثيث والجهد المضني لإحياء السنة والرد على البدع وأمور الجاهلية، ولا يحسبُ خطأُ البعض على المنهج لأنّ هؤلاء غير مقلدين لأحدٍ، بل هم متبعون لما وجدوا من سنة الرسول ﷺ ويفهمون الدين على فهم الصحابة والأئمة، فخطأ البعض مهما كان كبيرًا في القدر مرفوضٌ عندهم.

وإذا كان الشيخُ حيًّا لتجشَّمتُ لقائه وسألتُه: ماذا يكون عمل السلفي الداعي إلى السنة إذا رأى حوله من يدعو إلى تقليد المذهب الحنفي ويسعى له باذلًا كلَّ جهده ويترك الحديث الصحيح الواضح عالمهم فضلا عن عاميَّهم، أليس من الواجب أن يذكرَ أنَّ هذا خطأٌ وطُغيانٌ على حقِّ جناب المصطفى ﷺ؟

وكيف يمكن أن يدعوَ الناسَ إلى العقيدة الصحيحة وحوله الجمهور وأكثر العلماء لا تبح أصواتهم بالدعوة إلى إنكار صفات الله أو تأويلها تأويلا غير مقبول؟

أليس من الواجب عليه -الذي يُسأل عنه أمام الله- أن يبينُ للناس أن الذي يدعون إليه من العقيدة الأشعرية والماتريدية والاعتزال من البدع في الدين مخالف لعقيدة من ربَّاهم النبي ﷺ على ما علَّمَه الله؟!

وإلى ماذا يدعو السلفي ومتبع السنة إذا رأى ناسًا حوله يدعون إلى قصص وحكايات باطلة مفسدة للعقيدة أوردها الشيخ زكريا في كتاب (تبليغي نصاب) الذي سمَّوه الآن (فضائل الأعمال) وحشا فيه أحاديث ضعيفة وموضوعة.

أليس فرضًا عليه أن يذكر الباطل ويثبت الحق في هذه المسائل؟

كيف تكون الدعوة إلى الدين الصحيح والتوحيد التي يطالب بها الشيخ أبو الحسن إن لم يذكر هذه الأخطاء التي يُدعى إليها الناس، ويُعادى ويُوالى عليها؟

وقد حصل حتى في حياة الشيخ هدم هذه الفئة لبعض مساجد أهل الحديث أو التسلُّط عليهم وإخراجهم من المساجد.

وليقرأ القارئ الكريم الخطابين للشيخ أبي الحسن وليُنصف في القول. أليس يجد تناقُضًا في كلامه وتضادًّا فيه؟

ووالله أنا أجد في كلامه تلبيسًا عجيبًا، كيف يُحيل لإثبات مطلوبه إلى الشاه ولي الله الدهلوي رحمه الله الذي نقلنا أقواله التي كسر بها جمود التّعصب الذي يتبناه الشيخ وطائفته.

وكيف يُحيل إلى الشاه إسماعيل الشهيد الذي جلّى للناس اتباع السنة والدعوة إليها وبأصرح مما صرَّح به الشاه ولي الله؟

ولا ينقضي عجبي من هذا الشيخ -غفر الله له- أنه كان يحاضر في مكة والمدينة ويذكر أنَّ الناس يرموننا بالوهابية وأنَّ جماعته متهمة بالوهابية، هذه الكلمة في نظري ذات الوجهين يرضي بها العرب ويفهمون أنه سلفي ويرضي أهل الهند المتعصبين أنه منهم وليس من الوهابية.

وأذكر أنه ألقى محاضرة في المدرسة الثانوية بالعنبرية بالمدينة النبوية في سنة ١٣٨٧ وأنا طالب في الجامعة الإسلامية، وحضرت المحاضرة، فسمعت الشيخ يُكررُ هذه الجملة فقلت بصوت خافت: «نعم، يتهمونك بالوهابية وأنت لست منهم». فسمعه بعض الجالسين بجانبي من مريديه من أهل المدينة الهنديين فشَزَرَ إليّ كأنّه يريد أن يفتك بي.

وإن تعجب فعجب أنَّه ترجم كتاب تقوية الإيمان للشاه إسماعيل بن الشاه عبد الغني باسم كتاب التوحيد بالعربية، ثم انظر كيف يتذمَّر من دعوة أهل الحديث دعوة التوحيد واتباع السنة.

ومن أغرب ما وجدت في حياتي أنّ الإخوان المقلدين في الهند المدعين لتقليد الإمام أبي حنيفة ﷺ كلّ ما سمعوا من أحدٍ يتكلم في المسائل الصحيحة مخالفة للمذهب الحنفي حتى ولو لم يذكر المذهب يعتبرون أنه يهجم على المذاهب الأربعة.

وهذا خلاف الحقيقة، فإنّ في الهند قلّما يذكر أحدٌ المالكية أو الشافعية أو الحنابلة إلا في المدارس أمام طلبة الحديث أو الفقه، إنما إذا سُئِلوا أو ذكروا فيذكرون المذهب الحنفي لأنهم الأكثر عددًا في أكثر مناطق الهند وقد يكون من الحاضرين في المجلس بعضهم.

لكن هؤلاء يتجوزون فيضمّون معهم الشافعية والمالكية والحنابلة أن السلفيين أو أهل الحديث يهجمون على المذاهب الأربعة.

والذي يظهر أن ضمّ غيرهم معهم ليُكثروا سوادَهم أو استعطافًا منهم غيرهم حتى ينضم معهم في النكير عليهم، والحق أنّ في عقيدتهم: أنَّ مذهبنا صوابٌ فيه احتمال الخطأ ومذهب غيرنا خطأٌ فيه احتمال الصواب.

أليس هذا هجومًا منهم على المذاهب ثم كتب المذهب الحنفي مشحونة بالهجوم على المذاهب.

وأمّا أهل الحديث فلا يذكرون المسائل إلا بأدلة الكتاب والسنة وغيرهما من الأدلة المعروفة، فتعبيرهم فيهم أنهم يهجمون على المذاهب، غير صحيح.

وقد رأيت لبعض أهل الهند من علماء الحنفية كلامًا مثل هذا، أنه مرّ بالمسجد النبوي الشريف، فوجد بعض طلبة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية الذين اختارتهم الجامعة ثم الرئاسة العامة للمسجد النبوي الشريف ليُلقي درسًا في المسجد وهو يذكر المسائل المستدلَّة بالكتاب والسنة وقد تكون مخالفة للمذهب الحنفي، فخرج يقول: إنّ هؤلاء يتكلمون على الأئمة، والمذاهب الأربعة ويتعرضون للمسائل الخلافية.

وذهب بعض المتعصبين إلى مجمع الملك فهد ﷺ ولقي فضيلة مدير قسم التراجم، فبدأ يصرّح له كيف تطبعون ترجمة محمد الجوناكنرهي وهو عدوّ الأئمة؟ وما ذلك إلا لأجل أن الشيخ محمد من علماء أهل الحديث له تأليفات سلفية وهو الذي ترجم كتاب «إعلام الموقعين» قبل أكثر من ثمانين سنة على ما أذكر، فأجابه الشيخ هل تجد ملاحظة في الترجمة إن كانت فاذكرها لي؟ ولم يَحر جوابًا.

فهؤلاء المساكين لا يذكرون الأربعة المذاهب وخاصة للسعوديين إلا طمعًا في جلب عاطفتهم، والسعوديّون ليسوا متعصبين للمذهب بل لا يَسمَع منهم أحدٌ أنَّهم ينسبون أنفسهم إلى أي مذهب.

وما أشبه الليلة بالبارحة، قال الإمام السجزي: «إنَّ كلَّ من يحارب أهل البدع نسَبوه إلى سَبِّ العلماء ليُنَفِّروا العوام عنهم بَهْتًا منهم وكذبًا»[١].

[١] رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص٢٠٨).

ووصلتُ إلى نتيجة في تجربة الحياة بعدما طفتُ بلادًا كثيرةً وسمعتُ عن كثيرة أو قرأتُ ما كتب فيها، أنه إن كان التعصب في أهل المذاهب في العالم ففي الحنفية أشدّ وأشدّ، وإن كان في الحنفية ففي أهل القارة الهندية أشدّ وأشدّ من الجميع، وإن كان في القارة الهندية ففي الهند الشمالية أشد من الجميع، والله المستعان.

ندعو الله ﷻ أن يهدي الإخوان الحنفية أينما كانوا وكلّ من يتعصب لمذهب خاص، أن يهدي الله الجميع إلى العدل والإحسان في اتباع الرسول ﷺ على ما فهم صحابته الغرُّ الميامين في جميع أمورهم دينًا ودُنيا.

وأرجو منهم أن لا يبذلوا جهودهم في دفع السلفية والسلفيين ومحوها ومحوهم.

وأنا على يقينٍ كامل أنَّ كلَّ من يجتهد وينفق في محوها ومحوهم يبوء جهده وإنفاقه حسرةً عليه قال النبي ﷺ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ**»[١].

ونجدُ الشيخ أبا الحسن كلَّما خاطب العرب أول ما يذكر لهم أنَّكم أصحاب التوحيد، فأي توحيد يطلب الشيخ من جماعة أهل الحديث لأنه إذا تكلّم أحد في التوحيد الخالص الذي يُؤخذ من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فلا بد أن يكون مخالفًا لشطحات التصوف وقصص لا أصل لها من الحقيقة، وكذلك يخالف التعصبات المذهبية المختلفة.

فإن كان يريد التوحيد الخالص فالدعوةُ إليه هو عمل السلفيين وأهلِ الحديث، وبها يتميزون على غيرهم من الدعاة. وما أكثرهم

وما أكثر الأفكار والتوجهات في العالم والجماعات والأحزاب وأهوائها ونزعاتها،

---

[١] صحيح مسلم (١٩٢٠).

ويعلم الشيخ حقا أنه لـمّا ملَّك اللهُ الملك عبد العزيز ناصية بلاد نجد والحجاز، أيَّده على الإطلاق أهل الحديث لأنه قد قامت في المنطقة حكومة موحِّدة على الكتاب والسنة بعد قرون عجاف ولم يؤيدوها إلّا لأنها مؤسسة على الكتاب والسنة.

ويعلم الشيخ ماذا كان موقف مشايخ أهل الحديث محمد بن يوسف السورتي، ومحمد الجوناكرهي، وقمر البنارسي، والسيف البنارسي، وداود الغزنوي، ومحمد إسماعيل السلفي، والحافظ حميد الله وغيرهم من علماء أهل الحديث -رحم الله الجميع-، ومقالاتهم وبحوثهم وجرائدهم بل جرائد المخالفين تخبر اليقين بأن جماعة أهل الحديث هي التي أيَّدت الملك الموحِّد دون غيرها، وقد أوذي في الهند كثيرون من إخوانهم المسلمين لتأييدهم له، وهل كان هذا كله طمعًا في ريالات المملكة ماذا كان عند الملك ﷺ آنذاك حتى يطمعوا فيه؟

ويعلم الشيخ ومن معه من الذين أرسلوا برقيه الطلب إلى ملكة بريطانيا أن تتدخل في شؤون الحجاز؟ ولطرد الملك عبد العزيز من الحجاز.

ويعلم الشيخ حقًّا أنَّ الذين كانوا أعداء الملك هم أكثر استفادة من أموال المملكة والخليج بعدما أسعدها الله بالنفط والأموال وأنَّ أهل الحديث هم أقل الناس استفادة منها.

ويعلم الشيخ ومن معه حقًّا أن أهل الحديث علماء وطلبة يحترمون المذاهب الأربعة ويستفيدون من فقهها وإذا ذموا التعصب فليس قصدهم إلا لأن يكون أساس الدين على الكتاب والسنة ومنهج الصحابة في جميع جوانب الدين.

وفق الله المسلمين لفهم الدين الخالص.

وهنا أستحسن أن أثبت ما وجدته متأخرًا، من ملاحظات بعض السلفيين في ملاحظات الشيخ أبي الحسن وتأملاته، ويلقي ضوءًا واضحًا في توضيح مقصوده الذي

حاول توريته بغيره، فإليكموه: «وصل من مجلس التحقيق والنشر بندوة العلماء في لكنؤ بالبريد باسم بعض الأساتذة، ظرف فيه ثلاث صفحات تحمل الأولى منها عنوان «ملاحظات وتأملات». وتحت العنوان أثبت اسم صاحب هذه الملاحظات هكذا: «بقلم أبي الحسن علي الحسني الندوي».

والصفحة الثانية تضم أربع فقرات بعد الحمد والصلاة، في الفقرة الأولى منها يكشف الكاتب عن العادة التي جرت من القديم بخصوص الرجوع إلى أصحاب الاختصاص والبراعة، والتفوق والاجتهاد في كل فن من الفنون. ووصف هذا الرجوع بالعرف الشائع والسنة المتبعة.

وصاحب الملاحظات لو حدد بداية «القديم» ونهايته لكان أوضح، وكذلك لو دل على الطريقة التي يعرف بها الناس أصحاب الاختصاص والبراعة والتفوق والاجتهاد، لأراح القرَّاء، وأزال اللبس. وهكذا يود القرَّاء معرفة معنى «العرف» و«السنة» ومنزلتهما في الأمور الشرعية.

والفقرة الثانية تتكلم عن الرجوع نفسه في أحكام الشريعة والقضايا الاجتهادية وما يتجدد ويفاجئ من طوارئ وأحداث لها اتصال مباشر بالأحكام الدينية، وتعيد كلمتي «العرف» و«السنة» فتقول: «لذلك كان من العرف الشائع والسنة المتبعة والتقاليد الجارية في العصر الأول في عهد الخلفاء الراشدين ثم في عصر الصحابة والتابعين، الرجوع إلى أحد العلماء الراسخين... إلخ».

وفي الفقرة الثالثة يوضح مطلوبه من الملاحظات، فيصرح بأن الرجوع في العصر الأول لم يكن فيه التزام مدرسة فقهية خاصة، وكان هذا مقتضى طبيعة العصر، ثم آل ذلك بحكم الزمان إلى مكتب خاص في مكاتب الفقه... إلى أن قال: «فأصبح هذا الرجوع إلى مكتب فقهي خاص سنة متبعة وعملا شائعا... إلخ».

إن صاحب الملاحظات يعرف شناعة مصطلح التقليد فيستبدل به كلمة «الرجوع إلى أصحاب الاختصاص والبراعة... إلخ» مع أنها لا تدل على المعنى الذي يريده أهل التقليد.

ثم إنه يعترف بأن الرجوع دون التزام مدرسة فقهية خاصة كان مقتضى طبيعة العصر، وكذلك كانت حال الرجوع إلى مكتب فقهي خاص، فإنه كان بحكم الزمان، فهل نفهم بذلك أن العصر والزمان هما يتحكمان في تشريع الأمور الدينية، وهما قد اضطرا المسلمين إلى الوقوع في التقليد وليس الدافع إليه أمرا شرعيا؟ إن مثل هذا التبرير للتقليد يمكن أن يقدمها الإنسان للمنهيات الأخرى التي تشيع في هذا العصر.

وهذه الفقرة الثالثة تبرر أيضا التقليد بصورة أقوى فتقول: «والحاجة إلى ذلك - الاعتماد على مذهب خاص واجتهادات أئمته معتمدين على الكتاب والسنة، مقتبسين ومستنبطين منهما - أعظم في هذا العصر الذي فشا فيه الفوضى الفكرية والإغراءات المادية والتحديات العصرية والرغبة الجامحة في التحرر وإرضاء النفس ومسايرة المجتمع والزمان، كما يشاهد ذلك بكل وضوح وجلاء في البيئات التي عمَّت فيها الحضارة الغربية، وطغت فيها القيم المادية، فأصبحت الحياة فيها متحررة من القيود الشرعية والأحكام الدينية». (ص٢).

سيق هذا الكلام تبريرا للتقليد، وقد كبر الشيخ المكرم الحاجة إلى التقليد في هذا العصر، مع أن الجميع يعرفون أن العلم الشرعي شائع منتشر في هذا العصر، وكتب التفسير والحديث والفروع الفقهية متوفرة، والدراسات المتنوعة نشيطة فكيف يسلم أحد بأن الحاجة إلى التقليد أعظم في هذا العصر!

وبصدد تحسين التقليد قيد - صاحب الملاحظات - اجتهادات الأئمة بالاعتماد على الكتاب والسنة! (ص٢) ونحن نرى أنه فعل ذلك سترا وتمويها، لأن أصحاب

التقليد لو سلكوا طريق الاعتماد على الكتاب والسنة، ولو استنبطوا واقتبسوا منهما، ولم يوجبوا الرجوع إلى قول إمامهم، ولم يصروا على التقيد بفهمه، والعمل بقوله، لم ينشأ الخلاف والجدل اللذين نرى آثارهما في الأمة منذ القرن الرابع، وبسبب هذا الجدل كثرت المؤلفات والمقالات من الفريقين في كل عصر، ولا يزال النشاط التأليفي مستمرا في الوسط الديني في الهند وغيره.

أما الأمراض التي عدها صاحب الملاحظات موجبة للتقليد وملجئة إليه، فإنها يمكن أن تعالج بالرجوع إلى الكتاب والسنة، وباتباع أسوة الرسول ﷺ، وبالاستنارة بحياة الصحابة رضي الله عنهم، وبدراسة التاريخ الإسلامي ووقائع القرون المشهود لها بالخير. أن مجال الانتفاع والاتعاظ واسع أمام الناس، فلماذا نضيقه على أحد؟

والبيئات التي منيت بالشرور التي أوردها صاحب الملاحظات (ص٢) يمكن أن تعالج فتعود إلى الرشد والهداية بالدعوة إلى الكتاب والسنة وببذل الجهد والعناية بالتوجيه والإرشاد كما رأينا في عصر النبي ﷺ وفي عصر الصحابة رضي الله عنهم، أما الالتجاء إلى تقليد مذهب فقهي معين، والتقيد بآراء إمام من الأئمة أو بآراء تلاميذه وأتباعه فلا نرى له تأثيرا في إصلاح المفاسد التي أبرزها صاحب الملاحظات. أن هذه المفاسد عمت وشملت مع شيوع تقاليد الأئمة في البلدان الإسلامية، فكيف نظن أن هذا التقليد يقضي عليها في هذا العصر.

أمر الله تعالى بالرجوع إلى الله والرسول في حالة التنازع بين المسلمين، وبالاحتكام إلى الكتاب والسنة لحسم النزاع وتحقيق التآلف والتعاون وذلك في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾[النساء:٥٩] فإن كان المراد «بالرجوع إلى أصحاب الاختصاص... إلخ» هو الرجوع إلى المصدرين الأساسيين لأحكام الشرع، فالأفضل التصريح بذلك، حتى لا يقع القارئ في نوع من الالتباس.

ثم إن هذا الرجوع ليس مشروطا بجري العادة من القديم، بل الرجوع في حالة النزاع محتم على المسلمين، جرت به العادة أم لا.

أما إذا كان المراد بالرجوع المذكور، هو الرجوع في أمور غير شرعية، فالحقيقة أن الإنسان ليس ملزمًا من الشرع بأن يرجع إلى أصحاب الاختصاص والبراعة في الأمور والأعمال التي ليست شرعية.

وإذا كان الرجوع إلى أصحاب الاختصاص دون تعيين شخص معين، فإن الأمر هين، ولكن إيجاب الرجوع إلى شخص معين، كما يوهم قول الكاتب: «الرجوع إلى أحد العلماء الراسخين» يوقع في الحيرة ويثير الشك في النية.

والذي نراه من العلماء والمحققين إنهم كانوا يرجعون إلى أصحاب الاختصاص ولكنهم كانوا أحرارا في تعيين هؤلاء الأصحاب.

ثم إنهم كانوا يتبادلون الآراء معهم، ويناقشون ويستفسرون، وبعد هذه المناقشة والاستفسار كان الجميع يميلون إلى قول موحد حينًا، وحينًا آخر كان الخلاف قائمًا، فكان كل فريق يرى رأيًا، يؤيده ويدعو إليه، ولم يكن الأمر قطُّ إكراهًا وإجبارًا لقبول رأي أو فتوى إذا لم يكن هناك نص يدعو إليه.

وكذلك لم يكن إيجاب وإكراه لتقليد إمام معين من أئمة الفقه الأربعة، وقول الكاتب الموقر «أصحاب الاختصاص والبراعة» أيضا يشير إلى العموم وعدم التخصيص، وهذا لا ضير فيه، ولكن الأمر يتعقد حينما يوجب أحد من العلماء أو العامة تقليد إمام معين من الأئمة، وهذا الأمر واضح جدا لا يحتاج إلى المناقشة.

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز في رده على الصابوني: «قوله عن تقليد الأئمة الأربعة: «إنه من أوجب الواجبات» لا شك أن هذا الإطلاق خطأ، إذ لا يجب تقليد أحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم مهما كان علمه، لأن الحق في اتباع الكتاب والسنة

لا في تقليد أحد من الناس، وإنما قصارى الأمر أن يكون التقليد سائغا عند الضرورة لمن عُرف بالعلم والفضل واستقامة العقيدة كما فصَّل ذلك العلامة ابن القيم ﷺ في كتابه إعلام الموقعين، ولذلك كان الأئمة ﷺ لا يرضون أن يؤخذ من كلامهم إلا ما كان موافقا للكتاب والسنة، قال الإمام مالك ﷺ: «كل يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر» يشير إلى قبر رسول الله ﷺ، وهكذا قال إخوانه من الأئمة في هذا المعنى.

فالذي يتمكن من الأخذ بالكتاب والسنة يتعين عليه ألا يقلد أحدا من الناس ويأخذ عند الخلاف بما هو أقرب الأقوال لإصابة الحق والذي لا يستطيع ذلك فالمشروع له أن يسأل أهل العلم، كما قال الله ﷻ: ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [النحل:٤٣] (مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز ٣/ ٥٢)

الناس يخوَّفون من التحديات الوطنية واللادينية، ويتكلمون عن وسائل مقاومتها (ملاحظات ص٢، ٣) ولكن كيف تكون هذه المقاومة؟ يسكتون هنا! والحق أن مواجهة هذه التحديات لا تتيسر إلا بالكتاب والسنة وليس بالتقليد والتصوف وممارسة أعمال الشرك والدفاع عن القائلين بوحدة الوجود.

قوله: تثقيفًا إسلاميًّا دينيًّا (ص٣ فقرة٢): وهل هناك تثقيف ديني أحسن من الكتاب والسنة ونشر المؤلفات المبنية على هذين المصدرين؟

قوله: التقاليد الجارية إلخ (ص٢ فقرة٣): المسلمون في العصر الأول كانوا على هدى وبينة من أمر الدين ولم يكونوا يجرون على التقاليد ولا الاستحسان، بل كانوا يتحرون ويسعون لمعرفة أحكام الدين من الكتاب والسنة ويرجعون إلى من يرونه أهلا لذلك.

قوله: وذلك تقتضيه طبيعة العصر (ص٢ فقرة ٤): تحتاج هذه النقطة إلى الإيضاح. وهذا يعني أن التقليد أمر طبيعي وليس مأمورا به من الشرع، ولم يكن هذا التقليد أمرا طبيعيا في القرون الأولى الخيرة!

قوله: سنة متبعة (ص٢ فقرة ٤): نرجو توضيح معنى السنة ومتى يكون العمل سنة؟ وهل السنة في حاجة إلى تشريع من الشارع أم يحق لأي مسلم أن يشرع، ولأي مجموعة أن تشرع؟ ولو كان معنى السنة لغويًّا عامًا فهل يجوز أن نلزم أحدا بما هو سنة بهذا المعنى؟

قوله: محمودًا ميسورًا (ص٢ فقرة ٤): إن الخلاف حول التقليد الشخصي قائم ومعروف منذ أن ظهر هذا الداء في الأمة، وقد ألفت حوله مؤلفات مطولة ومقالات مفصلة، وجرت مناظرات كثيرة، وأدت هذه الجهود إلى ترك كثير من الناس هذا التقليد. وقد حكى المؤرخ البصير الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية كثيرا من المخاصمات والمقاتلات التي جرت بين المقلدين أنفسهم في القرون الوسطى، وراحت كثير من الأمصار والبلدان ضحية لهذه المخاصمات المذهبية وفشا فيها الخراب والدمار. ينظر في ذلك أيضا معجم البلدان لياقوت الحموي عند ذكر الأصفهان والري. وقد أكَّد بعض الكتاب على أن هذه الخلافات المذهبية كانت أحد الأسباب التي أدت إلى سقوط الخلافة العباسية، وسقوط الدولة العثمانية. بعد هذا كله كيف يصور التقليد بأنه محمود ميسور؟

قوله: ولم يثر ذلك استنكارا إلخ (ص٢ فقرة٤): كثير من العلماء أنكروا التقليد، حتى أن الأئمة الأربعة حذروا من تقليدهم وتقليد غيرهم من العلماء، ثم إن العلماء الذين منعوا التقليد - شخصيا وغير شخصي - أوردوا على المنع أدلة من الكتاب والسنة، وآثار التقليد السيئة على الأمة تؤكد اجتنابه، كيف يطمئن أحد إلى جواز التقليد الشخصي، وكيف يتجرأ على القول بأن أحدا لم ينكره في سالف الزمن؟!

قوله: أو مقترنًا باتباع الكتاب والسنة (ص٢ فقرة٤): إذا كان المطلوب النهائي هو اتباع الكتاب والسنة، فلماذا يتوسل إليه بالتقليد؟ هل التقليد وسيلة حقيقية لاتباع

الكتاب، أو جيء بهذا الاتباع سترا للحق وتبريرا للتقليد الشخصي وتمويها على الناس بأن المقلدين يريدون اتباع الكتاب والسنة؟!

إن الخلاف القائم بين السلفيين والمقلدين في أمور منصوص عليها من الكتاب والسنة. والمعلوم أن القياس والاجتهاد لا يرجع إليه إلا فيما لا نص عليه. فماذا يكون موقفنا من القضايا المنصوص عليها التي لا تحتاج إلى الاجتهاد والقياس.

وفي بداية الصفحة الثالثة في الفقرة الأولى منها يذكر صاحب الملاحظات هجوما عنيفا على المذاهب الأربعة، مع أن الحق أنه ليس عنيفًا، بل هو رد بالمثل، ثم إنه ليس على المذاهب الأربعة، بل على المذهب الحنفي وحده، وبسبب أنَّ أتباع هذا المذهب بحكم كثرتهم في الهند ضايقوا أهل الحديث، وطعنوا فيهم ووجهوا إليهم تهما كثيرة، وشوهوا سمعتهم في عيون الناس، وعيروهم بالقلة والضعف، وخاصة حينما أُثير موضوع حكم الطلقات الثلاث في المجتمع الهندي.

وبعد ذلك يصور صاحب الملاحظات أوضاع الهند، وحالة المسلمين فيها، وما يواجههم من التحديات، ثم يدعو إلى محاربة العقائد والأعمال الشركية والبدع والخرافات، وخاصة إذا ظهرت «طلائع الردة الحضارية والثقافية» كما عبر صاحب الملاحظات.

ومثل هذه الدعوة جديرة بالقبول والتقدير، والعمل بمقتضاها نافع دائما، ولكن العقائد الشركية في حاجة إلى التعريف لأننا نرى الدفاع عن وحدة الوجود أيضا ممَّن يتسمون باسم الإسلام! وكذلك البدع والخرافات أيضا تحتاج إلى التشخيص والتحديد حتى يمكن محاربتها.

وهكذا نواجه مشكلة في فهم موقف صاحب الملاحظات مع احترامنا البالغ وتقديرنا الكبير له.

ولعل الكاتب نسي أنه زكَّى ترجمة الشيخ محمود الحسن (من علماء الحنفية) لمعاني القرآن الكريم، حتى طُبع بعد تزكيته من مجمع الملك فهد بالمدينة المنورة. وهنا يتساءل أحد: لماذا اختار الشيخ هذه الترجمة من بين عشرات التراجم التي توجد باللغة الأردية؟

وحينما ظهرت أخطاء هذه الترجمة لدى المسؤولين عن المجمع ولدى علماء المملكة المعروفين، صدر أمر بمنع طبع الترجمة وأوقف توزيعها. وهنا بدأت بعض الأقلام المأجورة تهاجم سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز مفتي عام المملكة المحروسة ورئيس هيئة كبار العلماء، وتطعن فيه، وتنتقص من مكانته، فهل كان هذا كله في مكانه وفي أوانه؟ وهل يضمن أحد أن مثل هذه المهاجمة لا تحدث خلافا ولا نزاعا؟ وهل خلت من العنف الذي اشتكى منه صاحب الملاحظات؟

وفي هذه الفقرة الأولى حكم الكاتب على شبه القارة الهندية بأنها تعاني محنة التحديات المعادية للإسلام. (ص٣ فقرة١)

وأقول: أكبر معاناة القارة الهندية لا تتمثل في التحديات المعادية، بل في الشرك والبدع وعبادة القبور والاستغاثة بالموتى، فإن المسلمين لو ثبتوا على التوحيد واستقاموا في العقيدة والسلوك، لم تضرهم ولم تزلزلهم التحديات مهما كانت وأما الفراغ العقدي والانحراف العملي فإنهما ينخران كيان الأمة هكذا.

إنه رأى الهجوم العنيف على المذاهب الأربعة – على حد تعبيره – فاستعد للرد على أهل الحديث والسلفيين والوهابيين، أي لم يستطيع أن يصبر ويرجع إلى بعض المسؤولين فيهم مع أنه يرأس هيئة الأحوال الشخصية للمسلمين، التي تضم علماء الشيعة والبريلويين والجماعة الإسلامية، فيصانعهم ويداريهم ويرجو منهم تعاونا، ولكنه لا يستطيع التفاهم مع أهل الحديث مع أنه يعاني من هذه الفرق أضعاف ما يعاني

من أهل الحديث! لا نفهم سببا لهذه التفرقة في التعامل، إلا أن صاحب الملاحظات ينظر إلى مصالح أخرى غير مصالح الدعوة ويحدد موقفه من الناس في ضوء هذه المصالح!

وفي الفقرة الثالثة (من صفحة ٣) ذكر صاحب الملاحظات المحدث الدهلوي الشاه ولي الله وأبنائه وأحفاده وأتباعه، وأثنى على جهودهم في الإصلاح والتجديد. ولكن الإنسان قد يتساءل عما تمخضت عنه هذه الجهود، وماهي الأهداف التي أراد تحقيقها الشاه ولي الله ومتبعوه؟ الإجابة الصحيحة على هذا السؤال هو الذي يحسم النزاع، ويوضح السبيل. والرجاء من صاحب الملاحظات أن يتدبر في العبارات التالية التي تلقي بعض الضوء على ما نحن فيه:

«ماذا يريد الشاه ولي الله»؟

إن هذا الجمود خطأ فما هو الصحيح؟ وما هو التغير الذي يريده الشاه ولي الله في الأحوال؟ إنه يكره القياس واتباع الرأي، ويعيب التمسك بالظواهر، فما الذي يرضاه ويحبه؟ إنه يبدي رأيه في هذا الأمر مفصلا وبالحلف المؤكد فيقول: «وأشهدُ بالله أنّه كفرٌ بالله أن يُعتقدَ في رجلٍ من الأمة ممن يُخطئ، ويصيبُ أنَّ اللهَ كتبَ عليَّ اتباعَه حتمًا، وأنَّ الواجب عليَّ هو الذي يوجبه هذا الرجل عليّ! ولكن الشريعة الحقة قد ثبتت قبل هذا الرجل بزمان. وقد وَعاها العلماءُ، وأدّاها الرواة، وحكم بها الفقهاء. وإنما اتفق الناس على تقليد العلماء على معنى أنّهم رواة الشريعة عن النبي ﷺ، وأنّهم علموا ما لم نعلم وأنَّهم اشتغلوا بالعلم ما لم نشتغل فلذلك قلَّدوا العلماء. فلو أن حديثًا صحَّ وشهد بصحته المحدثون وعمل به طوائف فظهر فيه الأمر، ثم لم يعمل به، لأن متبوعه لم يقل به فهذا هو الضلال البعيد».

«وهذا الكلام لا يحتاج إلى تعليق أو توضيح، وإنه يشير إلى أن الشاه ولي الله يقول بالتقليد بمعنى أن العلماء يروون الكتاب والسنة وباشتغالهم بهذين المصدرين يزداد علمهم ويتوسع، فينبغي أن يستفيد الناس من علومهم، أما إذا تبين لهم الحديث الصحيح بواسطة سليمة فلا حاجة بهم إلى تقليد العلماء والتمسك بآرائهم. ومن تعصب لعالم أو فتح باب التأويل لانتصار جماعته بعد علمه بالحديث الصحيح فقد ضل ضلالا بعيدا، وهذا الذي يكرهه الشاه ولي الله ويؤكد ضلاله» (حركة الانطلاق الفكري ص ١٤٤).

ومما يلقي الضوء على مراد الشاه ولي الله قول صاحب حركة الانطلاق الآتي:

«والغريب أن الفقهاء كانوا يرون وجوب التقليد، ويكفرون من لا يقول بذلك، ثم إنهم كانوا يؤولون نصوص الكتاب والسنة إذا تعارضت مع آراء الفقهاء وأقوالهم. ولا شك أن موقفهم هذا لم يكن بحيث يطمئن إليه عالم مثل الشاه ولي الله، ويقر الناس على حالتهم، ولذلك دعا إلى النظر في الكتاب والسنة وصرف النظر عن الأمور الأخرى، وكان تفوقه في العلوم الشرعية قد ساعده على تحقيق أهدافه، وكان أحيانا ينتقد ويعترض على الأئمة الكبار مثل الإمام ابن حزم، والإمام العز بن عبد السلام، ويسبق الإمام الرازي والإمام الغزالي في الإحاطة بأسرار الشريعة ومعرفة حكمها، وكان هذا التفوق المثالي في العلوم هو الذي جعله لا يطمئن إلى كتب الفقه التي كانت متداولة بين الناس في عصره، مثل التوضيح وكشف الأسرار، لأنه كان يهدف إلى ما هو أرفع من ذلك، ويريد أن يرجع الناس إلى ما كان عليه الصحابة ﷺ من الاستدلال بالكتاب والسنة والاستقاء بينابيعهما الصافية العذبة، ولم تكن القواعد والفروع المتعارضة فيما بينها في كتب الفقه وأصوله بحيث يطمئن إليها الشيخ ويعتمد عليها». (حركة الانطلاق الفكري ص٥٨).

الفصل الخامس عشر
في ذكر قرار رابطة العالم الإسلامي

نرجع إلى اقتراحات الشيخ سجّاد ومجلس الشورى، ذكر الأخ سجّاد أنّ أحد أساطين دار العلوم بديوبند ذكر تقريرًا من رابطة العالم الإسلامي بل جزءًا منه، ولعلهم فهموا منه أنَّ هذا التقرير مخالفٌ للسلفيين، وما أظنُّ أنه قرأ في المجلس الجزء الأول منه لأنه يقع ضربه عليهم أنفسهم وهاكم نصّ التقرير من قرارات رابطة العالم الإسلامي:

القرار التاسع

بشأن موضوع الخلاف الفقهي بين المذاهب والتعصب المذهبي من بعض أتباعها

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده، سيدنا ونبينا محمد -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم-.

أما بعد:

فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي برابطه العالم الإسلامي في دورته العاشرة المنعقدة بمكة المكرمة، في الفترة من يوم السبت ٢٤ صفر ١٤٠٨هـ الموافق ١٧ أكتوبر ١٩٨٧م إلى يوم الأربعاء ٢٨ صفر ١٤٠٨هـ الموافق ٢١ أكتوبر ١٩٨٧م قد نظر في موضوع الخلاف الفقهي بين المذاهب المتبعة، وفي التعصب الممقوت من بعض أتباع المذاهب لمذهبهم، تعصبا يخرج عن حدود الاعتدال، ويضل بأصحابه إلى الطعن في المذاهب الأخرى وعلمائها، استعرض المجلس المشكلات التي تقع

في عقول الناشئة العصرية، وتصوراتهم حول اختلاف المذاهب، الذي لا يعرفون مبناه ومعناه،فيوحي إليهم المضللون، بأنه مادام الشرع الإسلامي واحدًا، وأصوله من القرآن العظيم والسنة النبوية الثابتة، متحدة أيضا: فلماذا اختلاف المذاهب؟ ولم لا توحد؟ حتى يصبح المسلمون أمام مذهب واحد؟ وفهم واحد لأحكام الشريعة؟ كما استعرض المجلس أيضا أمر العصبية المذهبية، والمشكلات التي تنشأ عنها، ولا سيما بين أتباع بعض الاتجاهات الحديثة اليوم، في عصرنا هذا، حيث يدعو أصحابها إلى خط اجتهادي جديد، ويطعنون في المذاهب القائمة التي تلقتها الأمة بالقبول من أقدم العصور الإسلامية، ويطعنون في أئمتها، أو بعضهم ضلالا، ويوقعون الفتنة بين الناس.

وبعد المداولة في هذا الموضوع، ووقائعه، وملابساته في التضليل والفتنة، قرر المجمع الفقهي: توجيه البيان التالي، إلى كلا الفريقين المضللين والمتعصبين، تنبيها وتبصيرا:

أولا: اختلاف المذاهب:

إن اختلاف المذاهب الفكرية، القائم في البلاد الإسلامية نوعان:

أ- اختلاف في المذاهب الاعتقادية.

ب- واختلاف في المذاهب الفقهية.

فأما الأول، وهو الاختلاف الاعتقادي، فهو في الواقع مصيبة، جرت إلى كوارث في البلاد الإسلامية، وشقت صفوف المسلمين، وفرقت كلمتهم، وهي مما يؤسف له، ويجب أن لا يكون وأن تجتمع الأمة على مذهب أهل السنة والجماعة، الذي يمثل الفكر الإسلامي، النقي السليم في عهد الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم وعهد الخلافة الراشدة التي أعلن الرسول أنها امتداد لسنته بقوله: «**عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ**».

وأما الثاني: وهو اختلاف المذاهب الفقهية، في بعض المسائل، فله أسباب علمية اقتضته، ولله سبحانه في ذلك حكمة بالغة: ومنها الرحمة بعباده، وتوسيع مجال استنباط الأحكام من النصوص، ثم هي بعد ذلك نعمة، وثروة فقهية تشريعية، تجعل الأمة إسلامية في سعة من أمر دينها وشريعتها، فلا تنحصر في تطبيق شرعي واحد حصرا لا مناص لها منه إلى غيره، بل إذا ضاق بالأمة مذهب أحد الأئمة الفقهاء في وقت ما، أو في أمر ما، وجدت في المذهب الآخر سعة ورفقا ويسرا، سواء أكان ذلك في شؤون العبادة، أم في المعاملات، وشؤون الأسرة، والقضاء والجنايات، على ضوء الأدلة الشرعية.

فهذا النوع الثاني من اختلاف المذاهب، وهو الاختلاف الفقهي، ليس نقيصة، ولا تناقضًا في ديننا، ولا يمكن أن لا يكون، فلا يوجد أمة فيها نظام تشريعي كامل بفقهه واجتهاده ليس فيها هذا الاختلاف الفقهي الاجتهادي.

فالواقع أن هذا الاختلاف، لا يمكن أن لا يكون، لأن النصوص الأصلية كثيرا ما تحتمل أكثر من معنى واحد، كما أن النص لا يمكن أن يستوعب جميع الوقائع المحتملة، لأن النصوص محدودة، والوقائع غير محدودة، كما قال جماعة من العلماء رحمهم الله تعالى فلابد من اللجوء إلى القياس والنظر إلى علل الأحكام، وغرض الشارع، والمقاصد العامة للشريعة، وتحكيمها في الوقائع، والنوازل المستجدة، وفي هذا تختلف فهوم العلماء وترجيحاتهم بين الاحتمالات، فتختلف أحكامهم في الموضوع الواحد، وكلٌّ منهم يقصد الحق، ويبحث عنه، فمن أصاب فله أجران، ومن أخطأ فله أجر واحد، ومن هنا تنشأ السعة ويزول الحرج.

فأين النقيصة في وجود هذا الاختلاف المذهبي، الذي أوضحنا ما فيه من الخير والرحمة، وأنه في الواقع نعمة، ورحمة من الله بعباده المؤمنين، وهو في الوقت ذاته، ثروة تشريعية عظمى، ومزية جديرة بأن تتباهى بها الأمة الإسلامية. ولكنَّ المضللين من الأجانب، الذين يستغلون ضعف الثقافة الإسلامية لدى بعض الشباب المسلم،

ولاسيما الذين يدرسون لديهم في الخارج، فيصورون لهم اختلاف المذاهب الفقهية هذا كما لو كان اختلافا اعتقاديا، ليوحوا إليهم ظلما وزورًا بأنه يدل على تناقض الشريعة، دون أن ينتبهوا إلى الفرق بين النوعين وشتان ما بينهما.

ثانيا: وأما تلك الفئة الأخرى، التي تدعوا إلى نبذ المذاهب، وتريد أن تحمل الناس على خط اجتهادي جديد لها، وتطعن في المذاهب الفقهية القائمة، وفي أئمتها أو بعضهم ففي بياننا الآنف عن المذاهب الفقهية، ومزايا وجودها وأئمتها ما يوجب عليهم أن يكفوا عن هذا الأسلوب البغيض الذي ينتهجونه، ويضللون به الناس، ويشقون صفوفهم، ويفرقون كلمتهم في وقت نحن أحوج ما نكون إلى جمع الكلمة في مواجهة التحديات الخطيرة من أعداء الإسلام بدلا من هذه الدعوة المفرقة التي لا حاجة إليها، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرًا والحمد لله رب العالمين.

[توقيع]
(نائب الرئيس)
د. عبد الله عمر نصيف

[توقيع]
(رئيس مجلس المجمع)
عبد العزيز بن عبد الله بن باز

[توقيع]
صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان

[توقيع]
محمد بن جبير

[توقيع]
د. بكر عبد الله أبوزيد

[توقيع]
عبد الله العبد الرحمن البسام

[توقيع]
محمد الحبيب بن الخوجه

[توقيع]
محمد بن عبد الله بن سبيل

[توقيع]
مصطفى أحمد الزرقاء

[توقيع]
محمد محمود الصوّاف

[توقيع]
أبو الحسن علي الحسني الندوي

[توقيع]
محمد رشيد راغب قباني

[توقيع]
محمد الشاذلي النيفر

[توقيع]
أبو بكر جومي

[توقيع]
د.أحمد فهمي أبوسنه

[توقيع]
د.طلال عمر بافقيه
(مقرر مجلس المجمع الفقي الإسلامي)

[توقيع]
محمد سالم بن عبد الودود

وقد تخلف عن الحضور في هذه الدورة كل من: فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي، وفضيلة الشيخ صالح بن عثيمين، وفضيلة الشيخ عبد القدوس الهاشمي، ومعالي اللواء الركن محمود شيت خطّاب، وفضيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف، وفضيلة الشيخ مبروك مسعود العوادي». اهـ

ولعلّ الإخوة كبار علماء ديوبند فهموا من هذا التقرير أنه مخالف للسلفيين، وأرادوا بهذا أننا لا نقبل عذر المملكة العربية السعودية لأن كل قوة للسلفية في العالم تصل من المملكة.

وإن كانوا فهموه أنّ هذا التقرير يدعوا إلى التسامح في المذهب فإن ضاق الأمر في مذهب يتسع في مذهب آخر فيؤخذ بالثاني، فهذا لا شك أنه لا يُرضي الإخوة أيًّا كان الأمر فالتقرير لا يوافق ما هم عليه من التعصب الشديد للمذهب الحنفي والله المستعان.

وكان المطلوب أن يقرؤوا الجزأين الأول والثاني، الأول الذي فيه تنديد شديد على الاختلاف العقدي فهو في الواقع مصيبة جرّت إلى كوارث في البلاد الإسلامية، وشقت صفوف المسلمين وفرّقت كلمتهم. إلخ

وبفحوى هذا التقرير عملُ أهل الحديث والسلفيين في العالم كما أراد المجتمعون في رابطة العالم الإسلامي، انظر ماذا جاء فيه: «ثم هي بعد ذلك نعمة، وثروة فقهية تشريعية، تجعل الأمة إسلامية في سعة من أمر دينها وشريعتها، فلا تنحصر في تطبيق شرعي واحد حصرا لا مناص لها منه إلى غيره، بل إذا ضاق بالأمة مذهب أحد الأئمة الفقهاء في وقت ما، أو في أمر ما، وجدت في المذهب الآخر سعة ورفقا ويسرا، سواء أكان ذلك في شؤون العبادة، أم في المعاملات، وشؤون الأسرة، والقضاء والجنايات، على ضوء الأدلة الشرعية...إلخ».

ولكن ما رأينا يتّسع صدورهم للمذاهب الأخرى وإلّا لما فكروا في تدابير لمحو السلفية في العالم وخاصة في هذه الأيام التي تداعت الأمم بمؤامراتها على الإسلام والمسلمين والعالم الإسلامي. فيتوجَّبُ على المسلمين أن يجتمعوا تحت رايةٍ واحدة التي اجتمعت لها وبها أمة الصحابة ﷺ.

وهذه الراية هي راية لا إله إلّا الله محمد رسول الله.

الراية التي جمعت العرب المتحاربين الأعداء فيما بينهم فيما مضى.

وهي التي تقدِرُ أن تقودَ الأمة الإسلامية على منهاج النبوة في كل عصر ومصر، وتظهر كرامة نصر الله لها تحتها لا الراية الحنفية، ولا الشافعية، ولا المالكية، ولا الحنبلية، ولا الأشعرية والماتريدية والنقشبندية والجشتية والقادرية والسهروردية والرفاعية والتيجانية وغيرها آلاف الرايات قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣].

الفصل السادس عشر
شكواه بعض الدعاة في توعية الجاليات

شكا الشيخ سجّاد بعضَ الأفراد العاملين في شعبة الجاليات في وزارة الشؤون الإسلامية أنّه اتّهم بعض العلماء الحنفية أنّه تكلّم كلمة الكفر وكفَّر جميع جماعة ديوبند مثل القاديانيين.

كذلك ذكر شخصًا آخر ألّف كتيبًا «هل علماء ديوبند من أهل السنة والجماعة؟».

أقول: إذا كان أحدٌ يُكفِّر شخصًا منتسبًا إلى الإمام لأجل انتسابه إلى الإمام، ففيما أرى أنه لا يتجرّأ على هذا رجلٌ صاحب ديانة وإيمان بالله على السنّة.

أما إذا حَكَمَ على شخصٍ بعينِه وجدَ في أقواله وأفعاله وعقيدته نواقض للإسلام وقد ثبتت عنه هذه النواقض فيكون معذورًا في حكمه عليه بالكفر وخاصة إذا كان يعتمد فيه على فتاوى الأئمة وعلماء الأمة الكبار، فإن كان هذا الشخص الذي صدرت منه هذه الأقوال الكفرية فعليه أن يتوب ويرجع إلى الحق إن كان حيًا وإن كان ميتًا فقد ذهب إلى ربه يحاسبه، ويجب على متَّبِعيه أن يتبرؤوا من أقواله وأفعاله ومعتقداته الكفرية.

وعقيدتي أنَّ الذي يُسِيءُ القولَ في الأئمة فليس أحدٌ أسوأ منه، وكذلك الذي يُكفِّر المنتسبين إلى الأئمة بمَحْضِ انتسابهم إلى الأئمة فهذا يدعو لنفسه عذاب الله الشديد لأنَّ من كفَّر مسلمًا فقد باء بكفره، وهذه حقيقةٌ يُصَدِّقُها تاريخ الإسلام أنَّ متَّبِعي السنة هم أكثر الناس احتياطًا وحذرًا في تكفير أحدٍ إلاَّ من كفَّرَه الحق.

وائذنوا لي أن أقول: إنَّ علماء المذاهب الملوَّثين في أوحال التكفير لم يكونوا

يجيزون الصلاة خلف إمامٍ مقلِّدٍ لإمامٍ آخر قرابة ثمانية قرون، وكأنَّهم مللٌ شتَّى في بيت الله الحرام.

وانظروا ما يأتي:

قال مؤلِّف مراقي الفلاح الحنفي عن ماء البئر النجس الذي وقع فيه حيوان مات وانتفخ قال: «فإن عُجِنَ بمائها قيل يُلقَى للكلاب أو يُعلَفُ به المواشي، وقال بعضهم يُبَاع لشافعي»[١].

فانظر كيف سوَّى هذا الفقيه بين الكلاب والشافعية؟!!

وذكر الإمام الذهبي في ميزانه: « محمد بن موسى البلاساغوني الحنفي قاضي دمشق روى عن أبي الفضل بن خيرون كان مبتدعا يقول لو كان لي من الأمر شيءٌ لأخذت الجزية من الشافعية مات سنة ست وخمسمائة»[٢].

فانظر -أيها الأخ- إلى هذا القاضي المحترم - ولعلّه كان مجتهد المذهب -كيف يجعل الشافعية مساوين للكفّار، لأنّ الجزية لا تؤخذ إلَّا من الكفَّار.

بل أكثر من هذا وأنكى أن بعض الدجاجلة قد وضع حديثًا على النبي ﷺ «يَكُونُ فِي أُمَّتِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ أَضَرَّ عَلَى أُمَّتِي مِنْ إِبْلِيسَ وَيَكُونُ فِي أُمَّتِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ هُوَ سِرَاجُ أُمَّتِي»[٣].

ولعلَّكم تقرؤون وتُدرِّسُون الطلبةَ شرح العقائد النسفية، قال الشيخ أحمد حسن السنْبَهلي الحنفي الديوبندي في حاشيته بعدما عَبَّر عقيدة إثبات الأئمة للصفات

---

[١] مراقي الفلاح (ص ٢١-٢٢).

[٢] ميزان الاعتدال (٤/ ٥٠-٥٢).

[٣] كتاب المجروحين لابن حبان (٣/ ٤٦).

بالتفويض هجم على أئمة سلفيين هجومًا عنيفًا قد استعمل فيهم لهجةً مُنتِنَة قال فيها العلَّامة محمد إسماعيل السلفي: «هنا قد أساء الشيخ أحمد حسن القول في حق ابن تيمية وابن القيم والشوكاني وابن حزم وداود الظاهري والنواب صديق حسن خان بما لا أجد في نفسي همة لترجمته»[١].

وله أمثلة كثيرة في تاريخ التعصب للتقليد وقد يكون من الشافعية كلام غير معقول وغير مقبول في حق الحنفية أيضًا.

فهل من الإنصاف أن يحاول الجميع دَمْغ الآخر؟! لا والله، نعذر أمثال هؤلاء المذكورين لأنهم مرضى. وقد روى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: «**مَنْ رَأَى مُبْتَلًى، فَقَالَ: الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي مِمَّا ابْتَلاَكَ بِهِ، وَفَضَّلَنِي عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقَ تَفْضِيلًا، لَمْ يُصِبْهُ ذَلِكَ البَلاَءُ**»[٢].

فندعو لهؤلاء مرضى النفوس بالشفاء من أمراضهم المعدية هذه ونسأل الله السلامة لنا.

[١] مسألة تقليد پر تحقيقي -نظرة تحقيق على مسألة التقليد - (انظر: ص٨٩).

[٢] سنن الترمذي (٣٤٣٢).

الفصل السابع عشر
قلق الإخوان من انتشار السلفية

ونقل الشيخ سجّاد عن الشيخ أرشد قوله: إنَّ القلق في هذا الأمر أشد وأكثر في أمريكا.

ثم قال: نعم، هذه الفتنة أتت من أمريكا ويقصد بالفتنة -فتنة عدم التقليد- كما يَصِيْح به سياق كلامه؛ لأنه قال بعده: إنَّ أمريكا والغرب اختاروا تدبيرًا آخر لصرف الشباب عن الدين، أنّهم إذا كانوا يلتزمون بالدين فاشغلوهم في دين يجعلهم في صراع بينهم، هذا أمرٌ دُبِّر بليل وعلى حَسَب يقيني أنَّ طبقة من علماء السعودية شركاء في هذه الخطة بعلم أو بدون علم.

إنَّ كلامك يا سجاد يدلُّ على فزعك الشديد واضطراب فكرك.

فإلى وقت قريب كنتم تقولون: إنَّ السلفيةَ وليدةُ بريطانية والآن صارت وليدة أمريكا.

كأنَّك تقول: إنَّ أمريكا هي التي أوجدت السلفية مناوئة للديوبندية وتشترك في هذه الخطة طبقة من علماء المملكة العربية السعودية.

يا عبد الله اتّقِ الله، ما تلفظ من قول إلَّا لديه رقيب عتيد تحاسب بها عند الله، تقول: إنَّ اتباع السنة فتنة. إلى الله المشتكى.

أنت عالمٌ متخرج في الجامعة الإسلامية بالمدينة لا يليق بك ما تفعل وتقول.

إن كنت ومن معك في قلقٍ من انتشار السلفية وشيوعها كما استطلعت في عدة أسفارك إلى أمريكا، فكن على يقين أنَّ شباب العالم في هذه الأيام المتدينين قد شغف قلوبَهم حبُّ السلفية والتمسك بها، رأيتُ هذا في أسفاري إلى بريطانيا وفرنسا وإندونيسيا وفي شباب هولندا وبلجيكا وإسبانيا وغيرها عدا البلاد العربية.

وقد أقلق تمسُّكهم بالدين الخالص جميع المسلمين المخالفين لهم بل أقلق عالم الكفر بأسره، ولا يخفى على المهتم بأمر المسلمين ما يَحيك الأعداء حولها وحولهم، وهم مصداق قوله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة**».

عباد الله، اتقوا الله، أنتم تجعلون اتباع السنة سبب إثارة الفتنة بين المسلمين.

فلو قال قائل: إنّ فتنة تغيير الدين الخالص نَصبها المتعصبون لتقليد المذاهب لما كان قوله بعيدًا عن الحقيقة، فإنَّ الدين الذي عمل به الصحابة والأئمة العظام، قد بدَّله المتعصبون للمذاهب العقدية والعملية، وأدخلوا فيه ما ليس منه وأوجبوا ما لم يُوجبْه الله ورسوله.

أقول لعلماء ديوبند بكل أدب: هل قلوبكم مطمئنة على ما تبذُلون من الجهود على السلفية، وأنتم تحسبون أن غير المقلدين يخالفونكم وعدم التقليد ضلال وأن التقليد للإمام أبي حنيفة في بعض أقواله فقط هو الدين؟

فأنا أُشهِدُ اللهَ وأقول لكم بكل جُرأة علمية وإيمانية، وأحلف بخالق السماوات والأرض: إنَّ التقليد الذي أنتم عليه بحيث تتركون الأحاديث الصحيحة لأجل مسائل المذهب الحنفي والأقوال المنقولة من علماء المذهب ولو كانت خلاف السنة وخلاف قول أبي حنيفة وتحسبونه هو الدين الخالص.

فوالله إنَّ عملكم هذا لمخالفٌ للدين الخالص الذي هو لله، فأعدُّوا أنفسكم للمساءلة يوم القيامة أمام الله ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء:٨٨-٨٩].

وفي علم جنابكم أنه لو كان التقليد الذي أنتم عليه واجبا لأمر الله نبيه ﷺ أن يخبر ويأمر به الأمة، وأنَّ إمامًا اسمه أبو حنيفة يأتي بعدي فقلِّدوه وقلدوا العلماء المنتسبين إليه واتركوا صحيح سنتي، وكذلك لو كان التقليد واجبًا لأمر الله أمة محمد أن اتركوا سنتي لأجل قول مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وداود الظاهري وغيرهم، ولو كانت عقيدتكم الأشعرية والماتريدية مَشْروعة لأمر الله أمة محمدٍ أن يتركوا عقيدة النبي ﷺ وأصحابه ويتمسَّكوا بعقيدة من يأتي بعده بثلاثة قرون وينسبوا إليهم عقيدتهم.

ولو كانت الطرق السلوكية التي تستجيزونها وتبايعون عليها: النقشبندية والجشتية والسهروردية والقادرية وغيرها ناسخة لطريقة النبي ﷺ وصحابته في السلوك وتزكية النفس لأخبر النبي ﷺ بأمر الله أمته أن اتركوا طريقتي وانتسبوا إلى من يأتي بعدي بستة قرون لأنه الدين بعدي، ومادام لم يخبر النبي ﷺ بشيء من هذا، علم باليقين أنه ليس من الدين، بل هذا المركب المعجون من قبل الناس بدعة وأقبح بها بدعة، أو نَتَّهِم النبي ﷺ أنه لم يبلغ الرسالة ولم يؤدّ الأمانة، فإن كان عندكم من علم بهذا فتخرجوه لنا جزاكم الله خيرًا.

ومعلومٌ لدينا علمَ اليقين أنَّ النبيَّ ﷺ أخبر عن أشياء تحصل بعده من أشراط الساعة وغيرها: أخبر عن فتوحات البلاد والمدن، وعن خروج النار من الحجاز، وأخبر عن ترك الناس المدينة وذهابهم إلى اليمن والشام والعراق على خير ما كانت المدينة لا يغشاها إلَّا العواف - يريد عوافي السباع والطير - والمدينة خيرٌ لهم لو كانوا يعلمون، أخبر عن ظهور الإمام المهدي بصفاته، أخبر عن الدجال وتلبيساته، وغيرها من الأمور وقد ظهر بعضها.

وهناك شخصيه مشهورة في المسلمين، أويس بن عامر القرني، لم يكن يَعلم عنه النبي ﷺ إنَّما أوحي إليه به، وأخبر رسول الله ﷺ به عُمرَ رضي الله عنه وأمره أن يطلبَ منه أن يستغفر لعمر رضي الله عنه وكان برًّا بوالدته لو أقسم على الله لأبرَّه[١].

فليخبرني أحدٌ بالعقل والفكر والعلم والأمانة والعدل والإحسان أنَّ تقليد الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة الفقه والعقيدة وطرق السلوك أهمّ لأنَّ عليه مدار الدين حسبَ ما يُفهم منكم؟ أم شخصية أويس القرني وطلب الدعاء منه؟

ولا شكَّ أنَّ التقليد المصطلح بأنواعه لو كان واجبًا لأخبر به النبي ﷺ وما دام لم يخبر به فهل قصَّر النبي ﷺ في حقِّ الرسالة؟ نعوذ بالله من هذه الوساوس الباطلة، هذه هي نتيجة القضايا والأشكال التي تَعرِضُنا من قبل المتعصبين للمذاهب العقدية والعملية والسلوكية.

لذا ننصح الإخوة أن يتركوا عقيدتهم وعملهم وأن يرجعوا إلى الكتاب والسنة ومنهج الصحابة والأئمة، وينقذوا هذه الأمة الجريحة التي تَئِنُّ بجروح الاختلاف والتفرق، ويُوحِّدوها بالدعوة إلى الدين الخالص الذي لا فرقة فيه ولا تحزُّب.

هذا هو مقتضى الدين الخالص وأنَّ الله قد بَرَّأ إمام الجميع محمدًا رسول الله ﷺ عن الاختلاف والتفرق.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ١٥٩﴾[الأنعام:١٥٩].

أكرر نصحي أن لا تنبزوا عدم التقليد ومنهج أهل الحديث بالفتنة والضلالة.

ولا تخرجوا المسلم ما دام هو في دائرة الإسلام من المساجد وامنعوا مقلديكم من

---

[١] صحيح مسلم (٢٥٤٢).

إخراجهم منها ومن هدم مساجد أهل الحديث وتحريقها والتسلُّط عليها، ولا شك أنَّ عوامكم الذين تربَّوا على التقليد لو ناديتموهم مرةً واحدةً ومنعتموهم من هذه الأعمال التخريبية لامتنعوا، وإلَّا أخاف عليكم عذاب يوم التناد، واستحضروا قول النبي ﷺ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى، كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا**»[١].

ثم ذكر النَّواب شتاري وسفره إلى بريطانيا ومعاينته لجامعة اليهود والنصارى لتعلم الشريعة والدين الإسلامي لنشر الخلاف والشقاق بين المسلمين.

وقصده في ما يظهر من سياق كلامه بيانه أنّ غير المقلدين مثل هؤلاء اليهود والنصارى بتعرضهم للمسائل المضللة يفرقون بين المسلمين ويضعفون قوتهم ووحدتهم، أو لعله يريد أن يبين أنَّ منهج اتباع السنة والدعوة إليه نتيجة للجامعة الإفرنجية.

اللهم اهد إخواننا الذين يجعلون الدعوة إلى التوحيد والدين الخالص وإلى التمسك بمنهج الصحابة نتيجة لجهود أمريكا وبريطانيا فإنهم لا يعلمون.

[١] صحيح مسلم (٢٦٧٤).

الفصل الثامن عشر
في التحقيق عن السيد نذير حسين

ثم اقترح المفكر الأعظم الشيخ سجاد أن يقوم فريق من علمائهم -كما قال- للتحقيق في وثائق جامعات الغرب عن السيد نذير حسين المحدث الدهلوي بناء على قول بعض أساطين ديوبند الشيخ حبيب الرحمن أنَّ السيد نذير حسين كان ماذا ثم صار ماذا؟ وعضد قوله بذات أحمد رضا خان البريلوي وأنه قد ظهر لنا مما عُثرَ على مراسلاتِ أحمد رضا خان ومكاتباته بين الإنجليز أنه كيف ذهب إلى تأسيس البريلوية؟ يعني أسس أحمد رضا خان البريلوية على إرشاد الإنجليز وتعاونهم معه.

أقول: مثل هذا يُريدُ أن يثبت بعد التحقيق والبحث في مكتبات جامعات الغرب أنَّ السيد نذير حسين نادى باتباع السنة ونبذ التقليد بإرشاد من الإنجليز وتعاونهم معه.

أهكذا تريد أيها الأخ أنَّ السيد نذير كان وثنيًا وصار مسلمًا بإشارة من الإنجليز أم كان مقلدًا فصار غير مقلد متبعًا للسنة تحت ضغط الإنجليز أو إشارتهم؟ كما كنتم تقولون إلى الآن: إنَّ عدم التقليد من صُنع الإنجليز.

أم تشير إلى أن السيد نذير حسين كان صديقًا وفيًّا للإنجليز؟ وتُشهِّرون للاستدلال لهذا أنه لما قام أهل الهند وخاصة المسلمون بالخروج المسلح على الإنجليز في دهلي سنة ١٨٥٧م فوجد السيد نذير حسين ﷺ امرأة من الإنجليز (لي سنس LEE SONS) جريحة تضطرب في زقاق قريب من بيته، فأمر أهل بيته أن يحملوها ويُدخلوها في بيته، ففعلوا، ولم يكن منه ﷺ هذا العمل إلا عونًا لمظلومة تعالج الموت أن لا يأتي أحدٌ

فيُجْهزها، وما كانت هذه تقاتل فقام بعلاجها هو وأهل بيته قريبًا من أربعة أشهر ثم ردَّها إلى مأمَنِها.

ثم إذا كانوا لقَّبوه ببعض الألقاب من غير طلب منه ولا تطلع وهو أورع من هذا جزاءً لإحسانه إلى امرأتهم، فعدُّ هذا العمل وفاءً وحُبًا للإنجليز جهل بروح السنة والشريعة.

ثم ليكن واضحًا أنَّ السيد نذير حسين لما عزم على الحج في سنة ١٨٨٣م، وعَلِمَ من قبلُ أنَّ كل من ذهب من السلفيين للحج يشي بهم علماء الهند الذين لهم حظوة عند شريف مكة الشيخ الحاج إمداد الله، والشيخ رحمة الله الكيرانوي، والشيخ خير الدين والد أبي الكلام آزاد المقيمون في الحجاز إلى شريف مكة أنهم وهابية، فكان يقبض عليهم وكانوا يؤذَون من قبل حكّام مكة.

فخاف السيد نذير حسين ﷺ أنه لو ذهب لربما يمنعونه من الحج، وهذا الخوف كان في موضعه، فالسعيد من وُعِظَ بغيره؛ فطلَبَ من حُكَّام دهلي الإنجليز خطابًا لنفسه إلى قنصلهم في جدة، حتى يأمن مكر هؤلاء ووشاياتهم وقد وقع ما كان تخوف، فوشوا إلى شريف مكة أنه قد جاء مكة رئيس الطائفة الوهابية في الهند نذير حسين الدهلوي.

فأُحضِر السيدُ إلى شريف مكة، فلمَّا دَخَل مجلسَه المهيب سلَّم عليهم بصوتٍ جَهْوري: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. فلم يملك الشريف نفسه وقام من مكانه وصافحه وهؤلاء الأكارم الواشون في المجلس، وسأله الشريف ما اسمك؟ فقال: السيد نذير حسين. فقال الشريف: أنت من آل البيت؟ قال: نعم، والحمد لله. فقال الشريف: انسب نفسك؟ فسرد نسبه إلى الحسين بن علي ﷺ. ثم قال السيد نذير للشريف: أنتم من آل البيت؟ قال: نعم. فقال: هل لك أن تنسب نفسك؟ فلم يكن الشريف حافظًا نسبه ووصل إلى الجد السابع أو الثامن ابنِ أبي نُميّ ووقف. فأكمل له السيد نذير ﷺ، فتأثَّر بعلمه وفضله وتركه يَحج مُكَرَّمًا معظَّمًا حتى رجع إلى الهند وسُقِط في أيدي الواشين الذين أرادوا من الشريف أن يمنعه من الحج.

ولكن هؤلاء الأكارم أهل ديوبند يتخذون طلب الأمان عن طريق قنصل جدة وفاءً وصداقةً للإنجليز ويحيكون حولها أشياء والله المستعان.

قال الشيخ محمد إسماعيل السلفي ﷺ: قد اشتهر عن السيد نذير حسين أنه مدة عمره كان يصلي الجمعة خلف الحنفية، وكانت له علاقة طيبة مع علماء الحنفية في الهند المتحدة، ولكن لـمَّا سافر السيدُ للحج ماذا عامله الشيخ الحاج إمداد الله، والشيخ رحمة الله الكيرانوى، ووالد أبي الكلام آزاد الشيخ خير الدين؟ اتهموه بما جاء في كتاب «جامع الشواهد»، ولـمَّا ثبتت براءته بعد التحقق والتثبت طلبوا من السيد أن يطلب العفو، وكانت أسرة ذكية من علماء لُدْيانَة متعاونة على هذه المظالم الشيخ عبد العزيز والشيخ عبد القادر والشيخ محمد[١] -غفر الله للجميع-.

هذا، وفي سنتي ١٩٦٤-١٩٦٥ كنت أطالع كتب التاريخ وخاصة تاريخ أهل الحديث والآخرين وجُهودَهم في تحرير الهند، فوجدت أن هناك شخصيات كانوا يتقاضون من الإنجليز رواتب شهرية ولكن مع ذلك هم أبطالهم ومن علمائهم الكبار.

إذا كنتم تريدون أنَّ السيد نذير حسين كان حنفيًّا أشعريًّا مقلدًا وصار يدعو إلى عدم التقليد وإلى منهج أهل الحديث الذي صنعه الإنجليز؛ لينشر الخلاف والشقاق بين المسلمين فالتاريخ الصادق يكذبكم.

وإن كنتم تريدون أنه كان حنفيًّا أشعريًّا صوفيًّا مقلدًا ثم صار سلفيًّا غير مقلدٍ فهذا مما يُثنى على السيد به، لأنه اختار الحق.

وإن كنتم ترون أنه لم يكن له حق أن يختار منهج أهل الحديث فعلى منطقكم هذا تكون مطالبة الوثنيين من المسلمين أنكم كنتم وثنيين فارجعوا إلى ما كنتم فيه صحيحة مقبولة، ولكن نقول إن هذه المطالبةَ باطلةٌ.

---

[١] مسألة تقليد پر تحقيقي -نظرة تحقيق على مسألة التقليد -(انظر: ص ٩٠).

أنتم علماء لا يليق بكم مثل هذا الكلام، وكيف تستسيغون القول بأن أهل الحديث صُنْعَ الإنجليز؟!! اقرؤوا التاريخ الصادق أن علماء الحديث من صادق بور(بَتنه)، قد رفعوا علم تحرير الهند من براثن الإنجليز في وقت لم يعرف أحد أو أي جماعة وجمعية ما هي الحُرية، ونُكِّل بهم بما تقشعر منه الجلود بسماع ما جرى لهم وعليهم، قتل آلاف مؤلفة في داخل الهند ورُبِطوا على أفواه المدافع وأطلقت عليهم النار فطارت أشلاؤهم مُمَزَّعة إربًا إربًا في الفضاء.

ونُفِيَ الآخرون إلى البحر الأسود في جزيرة «أندمان»، وعُذِّبوا حتى مات كثير منهم تحت التعذيب الإنجليزي.

وقد يمُر الإنسان في دهلي فيجد على مفرق الطرق قبل حيّ السفارات قد نُصب هناك مِدْفع، وما أدراك ما هذا المدفع، مدفعٌ نُصب تذكرة لتضحيات علماء أهل الحديث علماء صادق بور، وشكرًا لهم وتقديرًا لما أصيبوا من المحن في تحرير الهند والفضل للمتقدم، ثم التحق بقافلة التحرير الآخرون أيضًا من الفرق المختلفة من الهند ولا يُنكر جُهودهم في الموضوع.

أقول: وقد نُصِبَ هذا المدفعُ لما كانت الهند هندُ أبي الكلام آزاد رحمه الله الذي هو الآخر له جهد كبيرٌ في التحرير، وكان يتهيَّبه ويُداريه غاندي وجواهر لال نهرو والأخير تلميذ أبي الكلام الأول في سياسة تحرير الهند، وكان يزور أبا الكلام ويثني ركبه أمامه حتى بعدما صار رئيس الوزراء كما حكى لي الشيخ الدكتور محمد تقي الدين الهلالي رواية عن عبد الرزاق المليح آبادي، وكان أبو الكلام وزير التعليم الهندي آنذاك.

الفصل التاسع عشر
الجواب عن سبب زلات بعض علماء أهل الحديث

وقد حثّ الشيخُ سجَّاد مجلسَ الشورى بدار العلوم أن يقوموا بتحقيق حقيقة السيد نذير حسين فأقول: كفُّوا عن هَدْر الجهود والأعمار إن كنتم تعقلون.

كذلك هناك جهودٌ ضائعةٌ في بحوث وتأليفات ورسائل في ذكر هفوات أهل الحديث واستخراج أخطائهم من تآليفهم ونشرها بين الناس مثل السيد نذير حسين والنواب صدِّيق حسن خان والشيخ ثناء الله أمر تسري رحمهم الله، فيقال: إنهم كانوا أشاعرة وصوفية وغير ذلك.

وقد يكون ردّ فعل أو ردّ قولٍ من أهل الحديث في استخراج أخطاء العلماء الحنفية ونشرها.

فأقول: ينبغي أن يتوقف الجميع عن هذا التراشق والترامي حفظًا للجهد والوقت اللذينِ يُسألُ عنهما المسلم أمام الله.

ولكن ينبغي أن نعرف الحقيقة أنَّ في الهند منذ دخل الإسلام فكان الأوّلون سلفيين أهل الحديث كما يشهد له المؤرخون ولكن لما جاء المغول واستولوا على الهند، فكان السائد في العلماء التمسك بالمذهب الحنفي والناس على دين ملوكهم. ويكفي دليلًا «الفتاوى العالمكيريه» أو المسمى «بالفتاوى الهندية» قد أنفق الملك أموالًا طائلة لتدوين المذهب الحنفي.

ولم تخل الهند من علماء الحديث والعاملين بالحديث في أي وقتٍ مضى.

وكان الشاه ولي الله حنفيًّا متصوفًا ثم لما حجَّ واتّسع علمه، فنادى الناس للعمل بالسنة وعدم التعصب للمذهب ولكن المدارس النظامية بَقِيَت على تدريس الفقه الحنفي أكثر من الحديث. حتى جاء الشاه إسماعيل ﷺ فجاهر بالعمل بالسنة ما لم يجهر به أحدٌ في الهند فقوَّى العمل بالسنة وألّف كتابه «تقوية الإيمان» فقوَّى التمسك بالتوحيد الخالص من كثير من النّاس وتكونت في عهده وما بعده جماعة كبيرة من العاملين بالسنة.

وكان العلماء المذكورون مع إظهارهم العملَ بالسنة وعدمِ التقليد الجامد شيوخُهُم حنفية وأشاعرة وماتريدية ومتصوفة مع أنهم درسوا على علماء آخرين كانوا دعاةً مخلصين جادين للدعوة إلى الدين الخالص، فتأثروا بهم وخرجوا من أوحال التقليد وعقيدة الأشاعرة والتصوف في تأليفاتهم القديمة، ولكن بقي في ذواتهم أثر لمشايخ التقليد والتصوف، وكلَّما تقدمَ الزمان تنقَّت تآليفهم أكثر، ولذلك قد يجد الناقد في تآليفهم شيئًا يلاحظ عليهم بحق.

وفي الوقت نفسه كان في الهند علماء من أهل الحديث أمثال: الشيخ عبد الله الروبري، والشيخ عبد الجليل السامرودي، وأمثالهما، نبهوا علماء أهل الحديث على أخطائهم العقدية والفقهية.

وقد كان المقرر في مدارس أهل الحديث حتى ما قبل خمسين سنة كتاب «العقائد النسفية» وقد دَرَسْتُه أنا على الشيخ جلال الدين ﷺ الذي كان ينتقد على مسائل الأشاعرة.

والآن قد أُخرج كتاب العقائد النسفية من منهج التعليم من مدارس أهل الحديث قاطبة، وأحلوا محلَّه كتاب «تقوية الإيمان» للشاه إسماعيل بن عبد الغني حفيد الشاه ولي الله الدهلوي و«كتاب التوحيد» للإمام محمد بن عبد الوهاب ﷺ، و«العقيدة الطحاوية» و«الواسطية» لابن تيمية و«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي -رحم الله الجميع-.

ولا تُقرأ النسفية عند أهل الحديث بتاتًا إلّا للرد والنقد والتصحيح.

ويقرأ أهل الحديث كتب أئمة السلف ويقتنونها التي تيسّرت في هذا العصر ما لم يتيسَّر لعلماء كبار في القرون الماضية.

وهنا يجب على كل مسلم وخاصة السلفي، أن يدعوَ لأولياء أمورنا في المملكة العربية السعودية وعلمائها الذين أبرزهم الله في هذا القرن المتأخر، وأقاموا دولة على أساس الكتاب والسنة، ونشروا كتب ابن تيمية وابن القيم وغيرهما من أئمة الهدى قبلهما وبعدهما، وكانت كتبهم محاربة من المتعصبة مخالفي العقيدة الصحيحة، ولم تر النور من قبل ولم تصل إلى علماء قبلنا.

وعلماؤها شرحوا الدين والإيمان على منهج النبي ﷺ وصحابته الكرام والأئمة العظام، خالصَين صافيَين من كل الأكدار، وشباب العالم المتجهون إلى معرفة الدين الخالص يُلقون ثقتهم على علماء المملكة وكتبهم وفتاواهم، اللهم ارحم الجميع أحياءً وأمواتًا وأدم هذه المملكة المباركة إلى يوم القيامة آمين، قال النبي ﷺ: «**مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ الْمَطَرِ لاَ يُدْرَى أَوَّلُهُ خَيْرٌ أَمْ آخِرُهُ**»[١] رواه الترمذي من حديث أنس، وله شواهد كثيرة وهو حديث صحيح.

ويعلم الجميع أن أهل الحديث في الهند أول من طبع «كتاب التوحيد» في الهند وترجمه العلامة محمد يوسف السورتي بأردو، وعندي الطبعة القديمة منه قد كنت وجدته يُبَاع في السوق العام (حراج مكة)، وأول من طبع «إعلام الموقعين» لابن القيم حسب علمي في العالم علماء أهل الحديث في الهند وترجمه الشيخ محمد الجوناكدهي بأردو.

---

[١] سنن الترمذي (٢٨٦٩).

ولآل شرف الدين عبد الصمد وعبد الحكيم أبناء شرف الدين شرفٌ لطباعة كتب ابن تيمية قديمًا جزاهم الله خيرًا.

وقد ذَكَر لي بعضُ مشايخنا أنّ الشيخ عبد الله القرعاوي ﷺ لما كان يدرس في المدرسة الرحمانية بدهلي، وقد عرف عن بعض علماء ديوبند شدَّته وإغلاظ القول في محمد بن عبد الوهاب النجدي ﷺ، فأخذ نسخة من كتاب التوحيد بالعربية وخلع غلافه وأزال كل شيء يُعرف به المؤلف لم يترك إلَّا بداية الكتاب إلى نهايته، فعرضه على الشيخ الحنفي وقال له: انظر لي هذا الكتاب هل يصلح لي أن أقرأه؟ فنظر وتأمّل وتصفّح وقال: هذا الكتاب عبارة عن الآيات والأحاديث والاستنباط منهما، ليس فيه شيء ينكر. فأخرج له غلاف الكتاب وقال: هذا هو كتاب التوحيد للإمام محمد بن عبد الوهاب النجدي. فهنا روايتان، قال بعضهم: فتمعَّر وجه الشيخ وسكت. وفي رواية أخرى: اعترف في المجلس بخطئه، وقال: إن كان هذا كتاب محمد بن عبد الوهاب فنحن نظلمه بالكلام فيه والله أعلم.

وقد صفت عقيدة أهل الحديث منذ أكثر من خمسين أو ستين سنة ولا مطمع لأحد للنيل في عقيدتهم، ومؤلفاتهم واضحة ناصعة وهم يتبرؤون من خطأ كل عالم ولو كانوا آبائهم مع حفظ مكانتهم وعدم الإجحاف بحقوقهم، ويعذرونهم لأجل تأثير بيئاتهم التي تربَّوا فيها ومشايخهم الذين تلقوا العلم على أيديهم.

الفصل العشرون
أمنية المؤلف

وتضطربُ في قلبي أمنية، وهي: ياليت قومي يعلمون أنَّ الخير في الرجوع إلى الحق المبين، وأنَّ الحلال بيِّن وأنَّ الحرامَ بيِّن وبينهما أمور مشتبهات فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه.

فهل يمكن أن تسعى مدارس المسلمين وجامعاتهم في الرجوع إلى الأصول المتفق عليها الكتاب والسنة؟ ويجب أن تستفيدَ من جميع المذاهب في اجتهاد علمائها إن لم يوجد النَّصُّ في المسألة.

ويصوغ القائمون على المدارس والجامعات مناهج التعليم فيها ما يُخرِّج علماء عاملين بالكتاب والسنة من غير تعصب لعقيدة أو فقه أو سلوك دخيل في الإسلام.

هذا هو الطريق الوحيد لتوحيد الأمة الجريحة بالشقاق والخلاف، وهذه حقيقة واقعة أنّ في مدارس إخواننا الديوبنديين وجامعاتها يدرَّس الفقه الحنفي بكُتبه المختلفة في سنوات عديدة بكل تدقيق وتحقيق وحلٍّ للمشكلات وكذلك أصوله.

أما حديث رسول الله ﷺ فتكون دراسته في بعض السنين في سنة التخرج وتسمَّى دورة الحديث يدورون فيها على الكتب الستة في سنة أو سنتين، ولا يُعطى حقه في البحث والفَهْم والشرح ومعرفة الصحيح والضعيف.

أو يكون البحث في الاشتغال في الحديث من بعض العلماء الكبار في جمع الأحاديث التي تؤيد المذهب ويكون الكلام في الأحاديث المخالفة للمذهب بتأويلها تأويلات

بعيدة لتكون تابعة للمذهب، ويكون المقصود تقوية المذهب وتأييده إلَّا من شاء الله وما شاء الله.

ويصدق كلامي هذا في ما وصلنا من تأسُّف العلامة أنور شاه الكشميري أحد أساطين علماء ديوبند ﷺ وقد طبع في مجلة مشهورة (أفكار ملي) في عددها في نوفمبر ١٩٩٦م ما ترجمته: وقد نشر القصة العلامةُ المفتي محمد شفيع الديوبندي ﷺ يقول: «كان يُنظَّم مؤتمرٌ لنا في مدينة قاديان كل سنة، وكان يشترك فيه العلامة السيد أنور شاه، وقد جاء في بعض السنوات حسب العادة وكنتُ معه، وقد حَضرتُ عنده يومًا في الصباح وقت صلاة الفجر فرأيت أنَّ السيد جالس مغمومًا مهمومًا ممسكًا رأسه بيديه. فسألته: كيف حالكم؟ فقال: بخير على كل حال. لا تسأل عن حالي ضيَّعتُ عُمري، فقلتُ: سيدي قد قضيتَ حياتَكَ في خدمةِ العلم والدعوةِ إلى الدينِ، وقد استفاد منك آلافٌ من تلاميذك العلماء والمشاهير وهم جادُّون في خدمة الدين، إن ضاع عُمُرُكَ فمن نفَع عُمُره؟ قال: أقول لك حقًا: قد ضاعَ عُمري، قلت: ما سببه رحمك الله؟ قال: كانت خلاصة محاضراتي وخطاباتي وجهودي طِيلَة عُمُري أن أرجِّح أحقية مذهبي على غيره من المذاهب، وأبحث عن دلائل مسائل أبي حنيفة وأرَجِّح قولَ أبي حنيفة ومذهبَه على مذاهب الأئمة الآخرين. كان هذا هو المحور والمدار لجميع محاضراتي وخطاباتي وجهودي وحياتي العلمية.

والآن أُمعِنُ النَّظرَ فأرى أنِّي ضيَّعتُ عمري في أي شيء؟ لا يحتاج أبو حنيفة إلى ترجيحي ولا أن أمُنَّ عليه بشيءٍ، وقد أكرمه الله بمكانة تجعل الناسَ يعترفون بنبوغه وهو لا يحتاج إلينا.

وما نسعى في ترجيح مذهبنا على مذهب الشافعي ومالك وأحمد والفقهاء الآخرين ما حاصله؟ لا حاصل له سِوى أن نثبت أقصى ما يُمكن أنَّ مذهبنا صوابٌ محتمل

للخطأ ومذهب غيرنا خطأ محتمل للصواب، لا نتيجة أكثر من هذا من جميع بحوثنا وتدقيقاتنا وتحقيقاتنا التي نحن منشغلين بها. ثم قال: أيَّها العزيز لا يُكشَف هذا السرُّ حتَّى في يوم تُبلى السرائر في الحشر. أيُّ مذهبٍ كان صوابا وأيُّه كان خطأ فكيف يُحكمُ في المسائلِ الاجتهادية في هذه الدنيا لا نقدر في الدنيا بعد كل تحقيقاتنا وجهودنا أكثر من أن نقولَ: كلُّه صحيح أو نقول هذا صحيح مع احتماله الخطأ وهذا خطأ مع احتمال كونه صحيحًا. هذا في الدنيا بلا شك. وحتى في القبر لا يَسألُ المنكرُ والنكيرُ هل كان رفعُ اليدين في الصلاة حقًا أم تركه؟ كان الجهر بآمين حقًا أم السر بآمين؟ يوم لا يُخزي الله الشافعيَّ ولا أبا حنيفة ولا مالكًا ولا أحمد بن حنبل الذين قد أنعم الله عليهم بعلم الدين وَجَعَل لكلِّ واحدٍ خلقا وأناسي كثيرًا يتبعونَهم الذين أشاعوا نور الهداية في الآفاق، وقضوا حياتهم فيه، لا يُخزي الله فيهم أحدًا حيث يقيم أحدًا ويسأله هل ما قاله أبو حنيفة صحيح أم خطأ؟ وهل ما قاله الشافعي صواب أم خطأ؟

فالشيء الذي لا ينجلي أمره لا في الدنيا ولا في البرزخ ولا في المحشر، قد ضيعتُ عمري وراءه.

وأما دعوة الحق والمسائل المتفق عليها والمجمع عليها بين الجميع، وضروريات الدين والتي هي أهم عند الجميع التي جاء الأنبياء بالدعوة إليها، وأُمِرْنا بالدعوة إليها لعامة الناس، والمنكرات التي فُرِض علينا السعيُّ لمحوها فلا نقوم بهذه الدعوة اليوم.

قد اضمحلت ضروريات الدين عن أعين الناس ويمسخُ المسلمون والأعداء وجهها الناصع.

والمنكرات التي كان يجب علينا السعي في محوها تنتشر، ويأتي الإلحاد في الناس، الشرك يعُمُّ، وعبادةُ الأوثان مستمرةٌ، وعُدِمَ التمييزُ بين الحلال والحرام، ومع ذلك نحن متمسكون بهذه البحوث الفرعية.

قال الشاه أنور: وعليه جالسٌ حزينًا مهمومًا وأحسُّ أَنِّي ضيعتُ عمري» اهـ.

أقول: قد صدق قول الشاه أنور ﵀، وفيه عبرة لمن اعتبر، والله الهادي إلى سواء السبيل.

وقد صدرت كتبٌ في تأييد المذهب الحنفي جمعت أدلة المذهب من الحديث، سواء كانت صحيحة أم ضعيفة، منها «كتاب صحيح البهاري» (بالباء والهاء) نسبة إلى عالم ديوبندي من منطقة بيهار بالهند و«آثار السنن» للشيخ النيموي و«إعلاء السُّنن» وغيرها -رحم الله الجميع وغفر لهم-.

الفصل الحادي والعشرون
نصيحة الإمام ابن تيمية

وهذه رسالة النصح لجميع المسلمين وخاصة العلماء الذين يُصرُّون على التقليد الجامد، فأزجى لهم كلامًا للإمام ابن تيمية ﷺ رصينًا تؤيِّده الأدلة الصحيحة.

قال ابن القيم ﷺ: « وقد سمعت شيخنا ﷺ يقول: جاءني بعض الفقهاء من الحنفية، فقال: أستشيرك في أمر. قلت: ما هو؟ قال: أريد أن أنتقل عن مذهبي. قلت له: ولم؟ قال: لأني أرى الأحاديث الصحيحة كثيرًا تخالفه، واستشرتُ في هذا بعض أئمة أصحاب الشافعي، فقال لي: ولو رجعت عن مذهبك لم يرتفع ذلك من المذهب، وقد تقررتِ المذاهب، ورجوعُك غير مفيد، وأشار عليَّ بعض مشايخ التصوف بالافتقار إلى الله، والتضرُّع إليه، وسؤال الهداية لما يحبه ويرضاه، فماذا تشير به أنت عليَّ؟

قال: فقلت له: اجعل المذهب ثلاثة أقسام:

❁ قسمٌ الحق فيه ظاهرٌ بيِّن، موافقٌ للكتاب والسنة، فاقضِ به، وأفت به طيب النفس، مُنشَرِحَ الصدر.

❁ وقسمٌ مرجوحٌ، ومُخالفُه معه الدليل، فلا تُفْتِ به، ولا تحكم به، وادفعه عنك.

❁ وقسمٌ من مسائل الاجتهاد التي الأدلةُ فيها متجاذبةٌ، فإن شئتَ أن تُفتي به، وإن شئت أن تدفعه عنك.

فقال: جزاك الله خيرًا، أو كما قال». اهـ[١]

[١] إعلام الموقعين (٤/ ١٨٢) فتوى المفتي بغير مذهب.

وقوله ﷺ ميزان وقسطاس مستقيم للفتوى والتدريس والتعليم، وهو الواجب على كلّ من تصدَّى لعلم الدين وتعليمه والله الموفق.

ثم أوجّه نصحي هذا إلى من أنعم الله عليهم بنعمة التمسّك بدين الله الخالص من غير أن يتخذوا من دون الله ولا رسوله وليجةً، احمدوا الله الذي هداكم وإيّاي لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

ثم تذكروا ليس في الدنيا غيركم من يدعو إلى المسلك الحق في العقيدة والشريعة ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة:٥].

فالمسؤولية عليكم أن تخلصوا الدين من كل الأوضار، لأن أصل دينكم طاعة الله ورسوله على فهم أصحاب رسول الله ﷺ ورضي عن أصحابه الذين كمل الدين على مرأى ومسمع منهم، وصحابة رسول الله الأبرار هم الذين أمرنا أن نؤمن بمثل ما آمنوا، قال تعالى: ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾[البقرة:١٣٧].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥].

أنتم الذين قال النبي ﷺ فيهم: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ**».

أنتم المتشرفون السالكون على طريقة النبي ﷺ وأصحابه على قوله ﷺ: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**».

وعليه يجب عليكم ألَّا تستكينوا ولا تضعفوا ولا تهنوا في الدعوة إلى إرث النبي ﷺ بالحكمة والموعظة الحسنة.

قال تعالى: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾[النحل:١٢٥].

والحقُّ مُرٌّ ولا يُحب الناس الانتقاد على العقيدة والعمل، إلّا إذا كان بأسلوب حسن حكيم، ولا تجعلوا الحقَّ المُرّ بأسلوب خشن بدل أسلوب حسن أمرّ وأدهى، فاجتهدوا في إيصال الحق إلى الناس بكل الطرق المناسبة، ولا تُخفُوا الحق في المداراة أو المداهنة، فإنّه جريمة عند الله.

ولا يوجد في المخاطبين في عصرنا من هو أطغى من فرعون، وقد أمر الله موسى وهارون باللين والحكمة ﴿ ٱذۡهَبَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ٤٣ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾ [طه:٤٣-٤٤].

ثمّ أرجو من الإخوة العلماء والطلبة إذا وجدوا خطأً في بعض المضامين في الكتاب أو في التعبير أن ينبهوني.

وأرجو من الله الكريم أن يستفيد من هذه الرسالة من تبلغهم من شباب العالم لأنهم بفضل الله في رغبة شديدة للتمسّك بالكتاب والسنة.

وأدعو الله تعالى أن يغفر لي ولوالديّ ولمشايخي ولا يحرمني أجر الجهد الذي بذلته في جمع هذه الكلمات، ويعلم الله أنّي ما أردت إلّا الإصلاح، وما توفيقي إلَّا بالله.

وآخرُ دَعْوَانَا أنِ الحمْدُ للهِ ربِّ العَالَمِين.

أبو أسامة وصيُّ الله بنُ محمد عباس

شارع الحج – وادي بشم – مكة المكرمة

٢١/ ذي الحجة / ١٤٤١

فهرس

مقدمة ٥
تمهيد: الأمر بنصح الأمة ١١
الفصل الأول: تبليغ النبي ﷺ دين الإسلام كاملًا ١٤
الفصل الثاني: هل بقي الدين ناقصًا ١٦
الفصل الثالث: لا يفهم الدين إلا حسب فهم الصحابة رضي الله عنهم ١٨
الفصل الرابع: مواقف الصحابة عند الاختلاف في أمر ما ٢٦
الفصل الخامس: تبدّل الأحوال بعد خير القرون ٢٩
الفصل السادس: أقوال الأئمة الأربعة ووصيتهم في الإتباع وعدم التقليد ٣١
الفصل السابع: أصول فقه الصحابة رضي الله عنهم والأئمة رحمهم الله ٣٥
الفصل الثامن: أصول فقه الإمام أبي حنيفة في العقيدة ٤٠
الفصل التاسع: أصول فقه الصحابة رضي الله عنهم في الأحكام ٤٧
الفصل العاشر: أصول فقه الأئمة رحمهم الله ٥٠
الفصل الحادي عشر: مناشدة العلماء ٦٠
الفصل الثاني عشر: اقتراحات الشيخ سجّاد في مجلس الشورى بديوبند ٦٥
الفصل الثالث عشر: كلمات النصح لعلماء ديوبند ٧١

الفصل الرابع عشر: شكوى الشيخ أبي الحسن الندوي ٨٣
الفصل الخامس عشر: في ذكر قرار رابطة العالم الإسلامي ١٠٦
الفصل السادس عشر: شكواه بعض الدعاة في توعية الجاليات ١١٢
الفصل السابع عشر: قلق الإخوان من انتشار السلفية ١١٥
الفصل الثامن عشر: في التحقيق عن السيد نذير حسين ١٢٠
الفصل التاسع عشر: الجواب عن سبب زلات بعض علماء أهل الحديث ١٢٤
الفصل العشرون: أمنية المؤلف ١٢٨
الفصل الحادي والعشرون: نصيحة الإمام ابن تيمية ١٣٢